وزارة التعليـــــم العـــالي والبحـــث العلمـــي

جامعة الشاذلي بن جديد –الطارف–

UNIVERSITE CHADLI BENJEDID –EL- Tarf

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيّير

Faculté Des Sciences Economique, Commercial Et Sciences Des Gestion

الرقم التسلسلي:

السنة الجامعية: 2020 /2021

قسم: العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة في إطار متطلبات نيل شهادة الماستر

تحـــت عنـــوان:

أثر تغيرات العوائد النفطية على معدلات التشغيل في الجزائر:دراسة قياسية للفترة 1990–2019

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

تحت إشراف الدكتورة:

العابد برينيس شريفة

من إعداد الطالبة:

متيري رانية

الملخص

إن الجزائر كأحد الدول الريعية تعتمد بصفة خاصة على قطاع المحروقات في بناء اقتصادها، وهو ما يجعلها عرضة لتقلبات أسعار النفط العالمي وتراجع الطلب على المحروقات التي تؤثر على الاقتصاد ككل، وعليه تهدف هذه الدراسة إلى تبيان أثر تغيرات العوائد النفطية على معدلات التشغيل في الجزائر خلال الفترة 1990-2019 ،باستخدام التكامل المشترك ل **Johansen** ، ونموذج تصحيح الخطأ الشعاعي **VECM**.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أهمها أن للعوائد النفطية دور هام في تغير معدلات التشغيل في الجزائر، فقد تبين وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرين حيث تساهم العوائد النفطية بنسبة معتبرة في توفير مناصب الشغل.

وأوصت الدراسة بضرورة استغلال العوائد النفطية في تشجيع الاستثمار خارج المحروقات من أجل خلق فرص عمل وتنمية المهارات المحلية وذلك بما يتماشى مع متطلبات التنمية الاقتصادية والإمكانيات الهائلة التي تتمتع بها الجزائر.

الكلمات المفتاحية:

العوائد النفطية، التشغيل، البطالة، التكامل المشترك، نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي.

Abstract

Algeria, as one of the rentier countries, depends in particular on the hydrocarbons sector in building its economy, which makes it vulnerable to fluctuations in world oil prices and to the decline in demand for hydrocarbons that affect the economy as a whole. Accordingly, this study aims to show the impact of oil revenue changes on employment rates in Algeria during the period 1990-2019, using Johansen cointegration, and the vector error correction model (VECM).

The study reached a set of results, the most important of which was that oil revenues have an important role in changing employment rates in Algeria. It was found that there is a long-term equilibrium relationship between the two variables, as oil revenues contribute by significant percentage in providing employments.

The study recommended the necessity of exploiting oil revenues to encourage investment outside of hydrocarbons sector in order to create employment opportunities and develop local skills, which are in line with the requirements of economic development and the huge potentials of Algeria

Key words:
Oil revenues, Employment, Unemployment, Cointegration, Vector error correction model

شكر و تقدير

الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا كما ينبغي لجلال وجهه الكريم وسلطانه العظيم على ما أنعم علينا من نعم لا تعد ولا تحصى

يا من خلقت جسدي من طين ونفخت فيه الحياة وجعلتني أنطق بأحلى العبارات وأكرمتني بأحلى عطاء العلم و النور

اللهم لك حمدي وشكري على إتمام هذا العمل

كما أتقدم بجزيل الشكر والعرفان وأسمى عبارات التقدير و الاحترام إلى الأستاذة الفاضلة

الدكتورة العابد برينيس شريفة على كل ما بذلته من جهد طول فترة العمل إعداد هذا البحث، راجية من الله عز وجل أن يكتبه في ميزان حسناتها

وأتقدم بجزيل الشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بمناقشة وإثراء هذا البحث.

الإهداء

" اللهم انفعنا بما علمتنا وعلمنا ما ينفعنا وزدنا علما "

بسم الله الرحمن الرحيم وبدءا بالحمد الله رب العالمين .

أهدي ثمرة جهدي إلى ما في الوجود إلى من كان السبب في نجاحي والقدوة في حياتي ومن دفعني نحو طريق العلم أبي الغالي أطال الله في عمره.

إلى أكثر ما يحن قلبي وشوقي لها اكتب هذا الإهداء إلى روح أمي الغالية رحمة الله عليها اسأل الله أن يسكنها فسيح جنانه

إلى أحبة قلبي إخوتي وأخواتي الأعزاء :نوال وريمة وأيمن.

إلي العزيزة على قلبي "جدتي"

إلي العزيزة على قلبي "خالتي زغودة"

إلى ابنة خالتي العزيزة "أمال"

وإلى أحبت قلبي "نريمان و شيماء"

إلى كل أفراد أسرتي وكل أصدقائي وكل من ساعدني في إنجاز هذا العمل من قريب أو من بعيد

ولي كل من ذكرهم قلبي ونساهم قلمي.

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
(01-01)	الاستهلاك العالمي للبترول خلال سنة 2019	**22**
(01-02)	تطور القوة العاملة في الجزائر خلال الفترة(1990-2019)	**65**
(02-02)	نسبة التشغيل والبطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)	**67**
(02-03)	نسبة تشغيل الذكور و الإناث خلال الفترة (1990-2019)	**68**
(03-01)	الأشكال البيانية لمتغيرات النموذج	**106**

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
(01-01)	العناصر المكونة للنفط الخام(%)	10
(02-01)	احتياطي النفط في العالم خلال الفترة(1997- 2019)	19
(03-01)	إنتاج النفط في العالم خلال الفترة (2012-2019)	20
(04-01)	استهلاك النفط في العالم خلال الفترة (2012-2019)	21
(05-01)	مساهمة الجباية النفطية في إجمالي الإيرادات العامة	32
(06-01)	صادرات النفط الخام في الجزائر في الفترة الممتدة(2000-2019)	33
(07-01)	تطورات العوائد النفطية من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة(1990-2019)	35
(08-01)	تطور الاحتياطي البترولي في الجزائر خلال الفترة 1992 -2019	36
(09-01)	تطورات إنتاج النفط في الجزائر خلال الفترة من (1990 – 2019)	37
(10-01)	تطور استهلاك البترول في الجزائر خلال الفترة من (2015 –2019)	37
(01-02)	مضمون مخطط الإنعاش الاقتصادي(2001-2004)	58
(02-02)	مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو(2005-2009)	59
(03-02)	مضمون برنامج توطيد النمو الاقتصادي(2010-2014)	60
(04-02)	مضمون برنامج توطيد النمو الاقتصادي خلال الفترة: 2015-2019	61
(05-02)	عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية و الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة حسب قطاعات النشاط إلى غاية 2019/12/31	62
(06-02)	تطور عدد المشاريع الممولة في إطارANGEM خلال الفترة (2005-2019/12/31)	63
(07-02)	تطور معدلات التشغيل و البطالة في الجزائر خلال الفترة(1990-2019)	64
(08-02)	توزيع فئة المشغلين بين القطاع العام والخاص خلال الفترة (2007-2019)	68
(09-02)	مساهمة القطاع الرسمي و الغير رسمي في التشغيل خلال الفترة (2007-2019)	69
(01-03)	اختبار Dickey-Fuller الموسع لجذر الوحدة (ADF)	107
(02-03)	نتائج اختبار Johansen للتكامل المشترك	108
(03-03)	تقدير نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي(VECM) باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية	110

قائمة المختصرات

الرمز/ الاختصار	معنى المختصر	الترجمة
CIS	**C**ommonwealth of **I**ndependent **S**tates	رابطة الدول المستقلة
OPEC	**O**rganization of the **P**etroleum **E**xporting **C**ountries	منظمة الدول المصدرة للنفط
IEA	**I**nternational **E**nergy **A**gency	الوكالة الدولية للطاقة
OECD	**O**rganisation for **E**conomic **C**o-operation and **D**evelopment	منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية
ONS	**O**ffice **N**ational Des **S**tatistiques	الديوان الوطني للإحصاء
ANSEJ	**A**gence **N**ational de **S**outien a l'**E**mploi des **J**eunes	الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب
ANADE	**A**gence **N**ationale d'**A**ppui et de **D**éveloppement de l'**E**ntreprenariat	الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية
CNAC	**C**aisse **N**ationale d'**a**ssurance **C**hômage	الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة
ANGEM	**A**gence **N**ationale de **G**estion du **M**icro crédit .	الوكالة الوطنية لتسير القروض المصغرة

قائمة الملاحق

رقم الملحق	الملحق	رقم الصفحة
(01)	اختبار Dickey-Fuller الموسع لجذر الوحدة	128
(02)	اختيار درجة التأخر	132
(03)	اختبار الأثر واختبار القيمة الذاتية العظمى	133
(04)	معادلة التكامل المشترك	134
(05)	نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي (VECM)	135

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
ملخص باللغة العربية	i
ملخص باللغة الانجليزية	ii
الإهداء	Iii
الشكر	iv
قائمة الأشكال	v
قائمة الجداول	vi
قائمة المختصرات	Vii
قائمة الملاحق	Viii
فهرس المحتويات	ix
مقدمة	2
الفصل الأول : لمحة عامة حول العوائد النفطية وواقعها في الجزائر	
تمهيد	8
المبحث الأول:عموميات حول العوائد النفطية	9
المطلب الأول: مفهوم النفط وأنواعه	9
1- تعريف النفط	9
2- اكتشاف النفط	10
3- أنواع النفط	11
المطلب الثاني: العوائد النفطية و العوامل المؤثرة فيه	12
1- تعريف العوائد النفطية	12
2-العوامل المؤثرة في العوائد النفطية	12
المطلب الثالث: التداعيات المترتبة على تقلبات الأسعار النفطية	13
1- انعكاسات تقلبات أسعار النفط على اقتصاديات الدول المستوردة	13
2- انعكاسات تقلبات أسعار النفط على اقتصاديات الدول المصدرة	14
3- الأهمية الاقتصادية للنفط	15

المبحث الثاني: الإمكانيات العالمية من الثروة النفطية	**17**
المطلب الأول: وضعية النفط العالمية	**18**
1- الاحتياطي العالمي من النفط	**18**
2-الإنتاج العالمي للنفط	**19**
3- الاستهلاك العالمي للنفط	**21**
المطلب الثاني: سوق النفط العالمية	**22**
1- مفهوم السوق النفط	**22**
2- العناصر المكونة للسوق العالمية النفطية	**23**
3- التعاملات في السوق النفطية	**26**
المطلب الثالث: مفهوم السعر النفطي	**27**
1- تعريف السعر النفطي	**27**
2- أنواع السعر النفطي	**27**
3- العوامل المؤثرة في أسعار النفط	**28**
المبحث الثالث: واقع العوائد النفطية في الجزائر	**31**
المطلب الأول: واقع الثروة النفطية في الجزائر	**31**
1- تاريخ النفط في الجزائر	**31**
2- مكانة النفط في الجزائر	**32**
3- أهمية العوائد النفطية في الجزائر	**34**
المطلب الثاني: تطورات العوائد النفطية في الجزائر	**35**
1- إمكانيات النفط في الجزائر	**35**
2- تقلبات أسعار النفط وتأثيرها على العوائد النفطية	**38**
المطلب الثالث:استخدامات العوائد النفطية في الجزائر	**41**
1- صندوق ضبط الموارد	**41**
2- الاستثمارات العمومية ومختلف الاستخدامات	**42**
خلاصة الفصل	**44**
الفصل الثاني:التشغيل في الجزائر وتحليل تأثير تغيرات العوائد النفطية عليه	
تمهيد	**46**
المبحث الأول: الإطار النظري للبطالة وللتشغيل وسوق العمل	**47**

المطلب الأول: عموميات حول التشغيل و البطالة	**47**
1- تعريف البطالة	**47**
2- تعريف التشغيل	**48**
3- أنواع التشغيل	**49**
المطلب الثاني: ماهية سياسة التشغيل	**50**
1- تعريف سياسة التشغيل وأسسها	**50**
2- أهداف سياسة التشغيل وأبعادها	**51**
3- السياسات الاقتصادية للتشغيل و مكافحة البطالة	**53**
المطلب الثالث: مفاهيم عامة حول سوق العمل	**55**
1- تعريف العمل	**55**
2- مفهوم سوق العمل	**55**
3- الطلب وعرض العمل	**56**
المبحث الثاني : واقع التشغيل في الجزائر	**57**
المطلب الأول: تجربة الجزائر في ترقية سياسة التشغيل خلال الفترة 1990 – 2019	**57**
1- المرحلة الأولى:(2000-2019)	**57**
2- المرحلة الثانية:(2000- 2019)	**58**
المطلب الثاني: مساهمة هيئات الدعم المالي في التشغيل	**62**
1- الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب: (**ANSEJ**)	**62**
2- الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة(**CNAC**)	**62**
3- الوكالة الوطنية لتسير القروض المصغرة (**ANGEM**)	**63**
المطلب الثالث: وضعية سوق العمل في الجزائر	**64**
1- تطور القوة العاملة خلال الفترة (1990-2019)	**64**
2- تقيم سياسة التشغيل في الجزائر	**68**
المبحث الثالث: دور العوائد النفطية في توفير مناصب الشغل	**70**
المطلب الأول: أثر تغيرات أسعار النفط على التشغيل	**70**
المطلب الثاني: إستراتيجية استغلال عائدات النفط	**72**
1- الإستراتجية الضرورية لاستغلال عائدات النفط	**72**
2- الاتجاهات الضرورية لاستثمار عائدات النفط و دعم التشغيل	**73**

المطلب الثالث: أثر أزمة كوفيد19 على التشغيل و التحديات التي تواجه مستقبل النفط في الجزائر	**73**
1-أثر أزمة كوفيد19على البطالة و التشغيل في الجزائر	**73**
2- التحديات التي تواجه مستقبل النفط في الجزائر	**74**
خلاصة الفصل	**76**
الفصل الثالث:دراسة قياسية لأثر تغيرات العوائد النفطية على التشغيل في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)	
تمهيد	**78**
المبحث الأول: مدخل للاقتصاد القياسي و السلاسل الزمنية	**79**
المطلب الأول : عموميات حول الاقتصاد القياسي	**79**
1 تعريف الاقتصاد القياسي وأهدافه	**79**
2- منهج البحث في الاقتصاد القياسي	**81**
المطلب الثاني: السلاسل الزمنية وعناصرها	**83**
1- تعريف السلاسل الزمنية	**83**
2- العناصر المكونة للسلاسل الزمنية	**84**
المطلب الثالث: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية	**84**
1- خصائص استقرار السلسلة الزمنية	**84**
2- اختبارات استقرار السلسلة الزمنية	**85**
المبحث الثاني: التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ	**93**
المطلب الأول: التكامل المشترك	**93**
1-تعريف تكامل السلاسل الزمنية	**94**
2- تعريف التكامل المشترك	**94**
3- اختبارات التكامل المشترك	**95**
المطلب الثاني: نموذج تصحيح الخطأ	**98**
1- مفهوم نموذج تصحيح الخطأ	**98**
2- تقدير نموذج تصحيح الخطأ	**99**
المطلب الثالث: اختبارات السببية	**101**
1- تعريف السببية	**101**
2- اختبارات السببية	**102**
المبحث الثالث: تحليل أثر تغيرات العوائد النفطية على معدلات التشغيل في الجزائر خلال	**105**

الفترة(1990-2019)	
المطلب الأول: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية	**105**
1- تحديد النموذج والمتغيرات	**105**
2- اختبار Dickey-Fuller الموسع لجذر الوحدة	**107**
المطلب الثاني: اختبار التكامل المشترك لـ Johansen بين العوائد النفطية و التشغيل	**108**
1- اختيار درجة التأخر	**108**
2- نتائج اختبار التكامل المشترك لـ Johansen	**108**
المطلب الثالث: تقدير نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي (VECM)	**110**
1- نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي (VECM)	**110**
2- السببية طويلة الأجل	**111**
خلاصة الفصل	**112**
خاتمة	**114**
قائمة المراجع	**117**
ملاحق	**128**

المقدمة

1.مدخل الدراسة:

يعتبر النفط المصدر الرئيسي للطاقة في العالم مقارنة بمصادر الطاقة الأخرى، وبذلك يحتل مكانة عالمية ليس فقط كعامل من عوامل الطاقة بل كمورد اقتصادي استراتجي تعتمد عليه كل الشعوب في استعمالاتها اليومية وفي كل المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية وغيرها، كما أن أهميته تتجلى من خلال ارتباطه بالنمو الاقتصادي وتضاعف إنتاجيته واستهلاكه ولا يزال دوره يتزايد في مجالات متعددة فالسلعة النفطية تتميز عن غيرها من السلع بخصائص أكسبتها أهمية كبيرة أدت إلى أن تكون أسعار هذه السلعة متميزة هي الأخرى عن أسعار السلع الأخرى، وباعتبار أن سوق النفط العالمية هي الأكثر تقلبا وأن التحول المفاجئ في الأسعار وما يليه من كساد أو ازدهار سيؤثر على الاقتصاديات التي تعتمد على النفط بدرجة أساسية.

وباعتبار الجزائر دولة ريعية بالنظر إلى اقتصادها القائم على تصدير سلعة وحيدة وهي النفط، نجد أن تقلبات أسعار النفط تقود إلى أضرار بعيدة المدى، نظرا لكون النفط وعوائده المالية يشكلان المورد الرئيسي لتمويل الاقتصاد في الجزائر، وتمويل الاستثمار في المجال النفطي وتطوير ما هو قائم فيه لمواكبة متطلبات التنمية. وعلى هذا الأساس ونظرا لأهمية العوائد النفطية في الاقتصاد الجزائري، سعت السلطات العمومية الجزائرية إلى محاولة إيجاد طريقة تتمكن من خلالها الوصول إلى الاستغلال الأمثل لهذه لعوائد وتوظيفها واستثمارها في خلق مناصب الشغل جديدة وتقليص معدلات البطالة.

عرفت الجزائر اختلالات كبيرة في سوق الشغل، بحيث تقلصت فرص العمل المتاحة بدرجة كبيرة في نفس الوقت الذي سجل فيه تزايد أكبر لطالبي العمل. إضافة إلى ما ترتب عن الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها الجزائر التي كانت أول نتائجها غلق مئات المؤسسات وتسريح ألاف العمال، وهذا ما ساهم في ارتفاع عدد العاطلين عن العمل فكان من الضروري على السلطات المعنية إعادة النظر في نمط وسياسات التسيير المتبعة في السابق، فسارعت إلى القيام بإصلاحات اقتصادية، حيث اضطرت إلى تغيير نمط المؤسسات الاقتصادية لتتماشى مع المعطيات الجديدة معتمدة في ذلك على اقتصاد السوق، ودخلت بذلك الجزائر في برامج الإصلاحات الهيكلية مع صندوق النقد الدولي، إلا أن نتائج الإصلاحات أدت إلى اضطراب كبير في الخريطة العامة للشغل نتيجة الشروط التي كان يفرضها صندوق النقد الدولي على الدولة الجزائرية مما زاد الوضع سوءا.

وبالتالي واجهت الجزائر مشكلة تفاقم ظاهرة البطالة التي مست كل الفئات الاجتماعية لاسيما الشباب وأصحاب الشهادات العلمية، والتي بلغت بنسبها الكبيرة تهديدا على المجتمع، مما استلزم على الحكومة الشروع في إجراءات وتدابير استثنائية للتخفيف من حدتها وانعكاساتها السلبية خاصة في أوساط فئة مهمة من المجتمع وهي فئة الشباب.

2. إشكالية الدراسة

تؤدي العوائد النفطية دورا أساسيا في تمويل الاقتصاد الجزائري، ومن هذا المنطلق يمكن صياغة إشكالية الدراسة من خلال التساؤل الرئيسي التالية:

ما مدى تأثير العوائد النفطية على معدلات التشغيل في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)؟

والذي سيتم التدرج في الإجابة عليه من خلال الإجابة على التساؤلات الفرعية التالية:

- كيف تستخدم الجزائر عوائدها النفطية؟
- هل ساهمت العوائد النفطية في توفير مناصب شغل جديدة في الجزائر؟
- هل توجد علاقة توازنية طويلة المدى بين العوائد النفطية و التشغيل قي الجزائر؟
- هل يوجد تأثير إيجابي لتدفق العوائد النفطية على التشغيل في الجزائر؟

3. فرضيات الدراسة

من أجل التعامل مع الإشكالية سابقة الذكر، تم تصميم مجموعة من الفرضيات التي تمكن من الوصول إلى أهداف الدراسة:

- تساهم العوائد النفطية بشكل فعال في ترقية الشغل من خلال السياسات والبرامج المطبقة في الجزائر.
- توجد علاقة توازنية طويلة المدى بين العوائد النفطية والتشغيل في الجزائر.
- تؤثر العوائد النفطية بشكل إيجابي في رفع معدلات التشغيل في الجزائر.

4. أهمية موضوع الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في:

- ضرورة الاعتماد على العوائد النفطية باعتباره محركا لاقتصاديات الدول من أجل خلق فرص عمل والتقليل من معدل البطالة.
- توضيح أهمية العوائد النفطية، وتأثيرها على اقتصاد الدول المنتجة للنفط.
- توضيح مكانة العوائد النفطية في الاقتصاد الجزائري، وكذا التطرق إلى الآلية المتبعة من طرف السلطات العمومية في كيفية استخدام هذه العوائد النفطية.

5. أسباب اختيار الموضوع

لقد جاء اختيار الموضوع انطلاقا من الاعتبارات التالية:

- الموضوع يندرج ضمن مجال التخصص؛

- قلة الدراسات والبحوث التي استخدمت الدراسات القياسية الإحصائية حول هذا الموضوع.

6. أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى:

- التطرق إلى أهم المفاهيم النظرية المتعلقة بالعوائد النفطية والتشغيل؛
- تتبع تطور العوائد النفطية وأسعار النفط ومعدلات التشغيل في الجزائر؛
- تحليل وقياس أثر العوائد النفطية على التشغيل في الجزائر.

7. حدود الدراسة

وتتمثل فيما يلي:

- **الإطار المكاني** : تم تركيز هذه الدراسة على الاقتصاد الوطني؛
- **الإطار الزماني** : تغطي هذه الدراسة الفترة الممتدة ما بين (1990-2019) نظرا لكونها فترة بداية التحول نحو اقتصاد السوق وما يشترطه من حرية الاقتصادية، إضافة إلى أن هذه الفترة شهدت مراحل تطبيق عدة مخططات تنموية وبرامج استثمارية.

8. منهج الدراسة

سعيا للإجابة على الإشكالية المطروحة سلفا ولاختبار مدى صحة الفرضيات المقدمة، اقتضى الأمر استخدام المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال عرض الإطار النظري لكل من العوائد النفطية والتشغيل، وتحليل واقع كل منهما في الجزائر .وتم الاعتماد على منهج التحليل الكمي عند القيام بالدارسة القياسية لدارسة العلاقة التوازنية طويلة الأجل وأثر تغيرات العوائد النفطية على التشغيل في الجزائر خلال الفترة(1990-2019).

أما فيما يتعلق بالأدوات المستخدمة في الدراسة، فقد تم الاعتماد على المصادر والمراجع الأساسية الخاصة بالموضوع، المقالات العلمية، الملتقيات، المواقع الالكترونية ذات الصلة بالموضوع، إضافة إلى استخدام البيانات والمعطيات الإحصائية المنشورة من قبل الديوان الوطني للإحصائيات(ONS)، البنك العالمي كما تم استعمال برنامج Eviews 8 كأداة للدراسة القياسية.

9. الدراسات السابقة

هناك العديد من البحوث والدراسات التي تناولت جوانب متعددة من موضوع العوائد النفطية بوصفه موضوعا ذو أهمية خاصة للبلدان المتقدمة والنامية على حد سواء، وهناك من ربطه بمتغيرات اقتصادية مختلفة في العديد من الدول، كما

أن هناك دراسات تطرقت لموضوع التشغيل والبطالة وقد تم ربطها هي الأخرى بعدة متغيرات، وفي ما يلي عينة من الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة:

- **دراسة دحماني محمد ادريوش(2006)**، بعنوان " إشكالية التشغيل في الجزائر"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد– تلمسان.

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع التشغيل في الجزائر من خلال الكشف عن العلاقة بين العرض والطلب في سوق العمل والكشف عن مظاهر وآليات اختلال سوق العمل.

وتوصلت الدراسة إلى أن سوق العمل في الجزائر متدهور و غير مستقر وأن الفجوة بين حجم العرض والطلب عليه تزداد اتساعا، بالإضافة إلى أن معدل نشاط الإناث مازال ضعيفا وبعيدا عن نظريه للرجال، وتدهور العمل الدائم وانتعاش العمل المستقل والعمل المؤقت واللذان أصبحا يمثلان حل لمشكلة البطالة في الجزائر .وتوصي الدراسة إلى ضرورة عمل الحكومة على إعادة التوازن إلى سوق العمل، فعلى جانب العرض يتعين عليها تحسين خصائص قوة العمل برفع مستوى تعليمها ومهاراتها وتدريبها بما يتناسب مع احتياج سوق العمل، أما على جانب الطلب فيتعين على الدولة توفير البيئة الاستثمارية المناسبة.

- **دراسة شلالي فارس،(2005)** ، بعنوان "دور سياسة التشغيل في معالجة شكل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001–2004 مع محاولة اقتراح نموذج اقتصادي للتشغيل للفترة 2005–2009، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر.

لقد تطرقت هذه الدراسة إلى محاور عديدة منها النظريات المفسرة للبطالة والتشغيل وسوق العمل في الفكر الاقتصادي إلى جانب معالجة أيضا واقع سوق العمل في الجزائر وأهم الإجراءات التي اتخذتها الدولة من أجل معالجة الإختلالات في سوق العمل الجزائري أما في الأخير فقد وضع الباحث نموذج يسمح بتقدير عدد مناصب الشغل التي يمكن إنشاءها خلال فترة (2005–2009).وأوصت الدراسة بضرورة شفافية المنظومة الإحصائية الجزائرية للقيام بالتوقع العقلاني للمتغيرات الاقتصادية.

- **دراسة قويدري قوشيح بوجمعة،(2008–2009)**: انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر، رسالة ماجستير،جامعة الشلف، الجزائر،

عالجت هذه الدراسة إشكالية التأثير الفعلي لتقلبات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر، حيث تم طرح فرضيات تتعلق بمقارنة الارتباط الكبير في الاقتصاد الجزائري بعوائد النفط مع قدرته على استيعاب هذه العوائد.

تم التوصل إلى نتائج عدة أهمها أن الثراء البترولي هو ثراء ظاهري لا ينبئ عن تطور اقتصادي أو تكنولوجي، لان ارتفاع أسعار البترول وزيادة الفوائض المالية تؤدي إلى نمو المؤشرات الاقتصادية الكلية (زيادة الناتج المحلي الإجمالي، تحسن وضعية الميزان التجاري، تخفيض المديونية الخارجية) أي أنها مؤشرات إحصائية توحي بتحسن الأوضاع الاقتصادية.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

يمكن توضيح ما يميز هذه الدراسة عن باقي الدراسات السابقة من خلال النقاط التالية:

- ❖ اختلاف الفترة الزمنية للدراسة خاصة تلك المتعلقة بالقياس.
- ❖ الاعتماد على التكامل المشترك وتحليل السلاسل الزمنية في قياس العلاقة بين العوائد النفطية والتشغيل في الجزائر.
- ❖ اختلاف في دراسة المتغيرات حيث لم يتم التطرق إلى الربط بين العوائد النفطية والتشغيل في الدراسات السابقة بل تم الربط فيها بين العوائد النفطية ومتغيرات أخرى.

10. هيكل الدراسة

للإجابة على إشكالية الدراسة واختبار الفرضيات وللوصول إلى تحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول أولهم مقدمة عامة وآخرهم خاتمة.

يأتي الفصل الأول في هذه الدراسة تحت عنوان "لمحة عامة حول العوائد النفطية وواقعها في الجزائر" حيث تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، تم في المبحث الأول عموميات حول العوائد النفطية أما المبحث الثاني فتضمنت الإمكانيات العالمية من الثروة النفطية، وصولا إلى المبحث الثالث الذي تم فيه عرض واقع العوائد النفطية في الجزائر.

أما الفصل الثاني فيأتي تحت عنوان "التشغيل في الجزائر وتحليل أثر تغيرات النفطية عليه" والذي يتضمن ثلاث مباحث، حيث يتناول المبحث الأول الإطار النظري للبطالة وللتشغيل وسوق العمل أما المبحث الثاني فيتخصص في عرض ماهية سياسة التشغيل ثم المبحث الثالث ليعرض تجربة الجزائر في ترقية سياسة التشغيل خلال الفترة 1990 – 2019.

وأخيرا يأتي الفصل الثالث الذي يمثل الجانب التطبيقي لهذه الدراسة تحت عنوان" دراسة قياسية لأثر تغيرات العوائد النفطية على التشغيل في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)" والذي يتكون من ثلاث مباحث،أولها مدخل للاقتصاد القياسي والسلاسل الزمنية، المبحث الثاني فيتناول دراسة استقرارية السلاسل الزمنية، وفي الأخيرا خصص المبحث الثالث لتحليل أثر تغيرات العوائد النفطية على معدلات التشغيل في الجزائر خلال الفترة(1990-2019).

الفصل الأول

لمحة عامة حول العوائد النفطية وواقعها في الجزائر

تمهيد

يعتبر النفط المصدر الرئيسي للطاقة في العالم مقارنة بمصادر الطاقة الأخرى، وبذلك يحتل مكانة عالمية عالية ليس فقط كعامل من عوامل الطاقة بل كمورد اقتصادي إستراتيجي تعتمد عليه كل الشعوب في استعمالاتها اليومية وفي كل المجالات الاقتصادية والعسكرية وغيرها، كما أن أهميته تتجلى من ارتباطه بالنمو الاقتصادي وتضاعف إنتاجه واستهلاكه، ولا يزال دوره يتزايد في مجالات متعددة فالسلعة النفطية تتميز عن غيرها من السلع بخصائص أكسبتها أهمية كبيرة أدت إلى أن تكون أسعار هذه السلعة متميزة عن أسعار السلع الأخرى، وباعتبار إن سوق النفط العالمية هي الأكثر تقلبا وإن التحول المفاجئ في الأسعار وما يليه من كساد أو ازدهار سيؤثر على الاقتصاديات التي تعتمد على النفط بدرجة أساسية.

وأصبحت الثروة النفطية لأهميتها موضع نقاش في كل المنظمات الدولية والإقليمية وحسب ما سبق ذكره تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث كما يلي:

المبحث الأول: عموميات حول العوائد النفطية؛

المبحث الثاني:الإمكانيات العالمية من الثروة النفطية؛

المبحث الثالث: واقع العوائد النفطية في الجزائر.

المبحث الأول: عموميات حول العوائد النفطية

يعتبر النفط من مصادر الطاقة التي لا تستطيع البشرية أن تستغني عليها في مسيرة حياتها، وقد استعمل الإنسان النفط منذ قديم الزمان ولكن بصورة بدائية ومحدودة ومع مرور الوقت زادت الحاجة إليه خصوصا مع زيادة أحجام السكان والتقدم المحرز على المستوى الصناعي والتكنولوجي.

المطلب الأول: مفهوم النفط وأنواعه

تم التطرق في هذا المطلب إلى تعريف النفط، تاريخ اكتشافه وأهم أنواعه.

1-تعريف النفط

هناك عدة تعاريف للنفط يذكر منها:

في معجم مصطلحات البترول والصناعة النفطية نجد أن كلمة النفط تعني:" البترول أو زيت البترول، النفط"petroleum"،وبالتالي فأن البترول هو نفسه النفط وبهذا يمكن القول بهدف توحيد المصطلحات برميل نفط=برميل بترول".[1]

إن كلمة بترول هي بالأصل كلمة لاتينية "petroleum" وتتكون من جزأين "petr" وتعني صخر، و"oleum" وتعني زيت، وبجمع الجزأين نجد"petroleum " وتعني زيت الصخر، فالبترول مادة بسيطة ومركبة، فهو مادة بسيطة لأنه يتكون كميائيا من عنصرين فقط هما الهيدروجين والكربون، فهو بنفس الوقت مادة مركبة لأنها مشتقة تختلفباختلاف التركيب الجزئي لكل منها.[2]

والنفط الخام عبرة عن مواد هيدروكاربونية سائلة ذهنية لها رائحة خاصة وتتباين ألوانه بين الأسود المخضر إلى البني والأصفر كما تختلف لزوجته وبالتالي كثافة النوعية أما المواد الهيدروكربونية الغازية فهي التي تشكل الغاز الطبيعي وقد تتواجد هذه المواد السائلة "النفط الخام"والغازية"الغاز الطبيعي" جنب إلى جنب في حوض بترولي واحد كحقول كركوك وباي الحسن والجمبور في الحوض الشمالي من العراق وقد تنفرد في الوجود كحقول الغاز في الجزائر وحقول حوض البو في ايطاليا.[3]

إذن فالنفط في المقام الأول خليط معقد، منوع من الهيدروكاربون في حالة غازية وسائلة وصلبة، فهو خليط لا ينشأ إلا بفعل درجة حرارة معينة [4].

---

[1] أحمد شفيق الخطيب، (1990): معجم مصطلحات البترول والصناعة النفطية، الطبعة الجديدة، مكتبة لبنان، ساحة رياض الصلع، بيروت، لبنان، ص323.

[2] محمد أحمد الدوري،(1983): محاضرات في الاقتصاد البترولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،ص08.

3محمد أزهر السماك،(1981):اقتصاد النفط، الطبعة الأولى، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر،الموصل، العراق، ص 15

4كولن كامبيل، يورغشيندلر، وآخرون،(2004): نهاية عصر البترول- التدابير الضرورية لمواجهة المستقبل-، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب،الكويت، ص14.

الجدول رقم (01-01): العناصر المكونة للنفط الخام(%)

العنصر	الوزن%
الكربون	87-84
الهيدروجين	14-11
الكبريت	4-0.05
النتروجين	2-0.1
الأوكسجين	2-0.1

المصدر: محمد أحمد الدوري،(2001): مبادئ اقتصاد النفط، الطبعة الأولى، دار شموع الثقافة، ليبيا،ص22.

من خلال ما سبق يمكن تعريف النفط بأنه عبارة عن سائل زيتي لزج وكثيف ويحتوي أيضا على مواد صلبة وأخرى غازية، لونه بني أو أخضر غامق، وقد يكون أسود وأحيانا عديم اللون، ويتميز برائحة قوية وقابلية خارقة للاشتعال.

2-اكتشاف النفط

لقد عرفت البشرية النفط وبعض من مشتقاته منذ زمن بعيد يرجع إلى حوالي 5000 إلى 6000 سنة قبل الميلاد، وهذا من خلال تسربه عبر الشقوق إلى سطح الأرض، وظهرت معالم استخدامه في الكثير من المناطق كإيران والعراق والصين وبعض من البلدان العربية ...وغيرها،فاستخدم العراقيون النفط في البناء، واستخدمه العرب في علاج والإنارة حتى انه أطلق على النار الصادرة منه مصطلح النار الأزلية وهذا لصعوبة انطفائها والتي كان يقدسها سكان شواطئ بحر قزوين، واستخدمه الصينيون أيضا لحفظ حبال السفن ودهنها حتى لا ينفذ الماء إليها إضافة إلى استخدامه كوقود أيضا، واستعمله المصرين القدماء في عملية التحنيط وغيرها، واستخدم الإغريق القار في إشعال الحرائق في أساطيل العدو وغير ذلك من الاستخدامات المتعددة في الحقب المتعاقبة في التاريخ.

وفي منتصف القرن التاسع عشر تم التوصل إلى استكشاف هذا السائل السحري أثناء عملية الحفر عند البحث عن الماء في الولايات المتحدة الأمريكية حيث حفرت أول بئر هناك عام 1859 من طرف أيدوين ليورنتيندرايك عقيد الجيش المعروف بعناده بولاية بنسلفانيا وبتحديد في مدينة تيتوسفيل فقد عثر على البترول في حفر لا يزيد عمقها عن مترين إلا بشي قليل وكان نجاحه هذا قد أشعل فتيل الهوس البترولي،[1]خاصة بعد أن اكتشف بأن النفط قادر على تلبية حاجيات الإنسان في مختلف مصادر الطاقة، وبهذا كان الطلب عليه في ارتفاع عاما بعد عام، وتوالت عمليات الاكتشاف والبحث

[1] كولن كامبيل، يورغشيندلر، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص40.

والتنقيب عن الثروة النفطية والتي غيرت مجرى حياة البشرية جمعاء فاكتشف النفط في رومانيا عام 1860 وفي روسيا القيصرية عام 1866و بعدها في دول أخرى.[1]

إن تواجد عدد من المكامن البترولية أو المصائد بالقرب من بعضها يجعلها وحدة إنتاجية واحدة تسمى بالحقل البترولي، وإن وجود عدد من الحقول البترولية المتشابهة وحتى وإن كانت بينها مسافات كبيرة يطلق عليها مصطلح الحوض البترولي "petroleum basin" كحوض بترول منطقة الخليج العربي، أو الحوض البترولي في منطقة شمال إفريقيا، أو غيرها من الأحواض البترولية في مختلف مناطق العالم [2].

3- أنواع النفط

البترول الخام المتواجد في الطبيعة رغم كونه مادة متجانسة في عناصره المكونة له إلا انه لا يكون على نوع واحد في العالم، فهو على أنواع متعددة تتأثر تلك الأنواع بالخصائص الطبيعية أو الكيميائية أوبالكثافة أو اللزوجة أو بحسب احتوائه على المادة الكبريتية وإن مصطلح درجة الكثافة النوعية، هو عبارة عن معيار أو مؤشر لمعرفة جودة البترول.[3]

درجة الكثافة النوعية تتراوح من 1-60 درجة فكلما كانت درجة الكثافة النوعية عالية دلت على كون ذلك البترول من نوعية جيدة أي بترول خفيف وكلما كانت درجة الكثافة منخفضة كان البترول من نوعية غير جيدة أي كونه بترول ثقيلا.

إن درجة الكثافة النوعية للبترول تصنف إلى ثلاثة أقسام رئيسية عدة وهي كالآتي:

-الدرجة العالية وهي رمز للبترول الخفيف والذي يتحصل منه على نسبة عالية من المنتجات الخفيفة تكون من 35 درجة فما فوق.

-الدرجة المنخفضة وهي رمز للبترول الثقيل والذي يتحصل منه على نسبة عالية من المنتجات الثقيلة تكون من 28 درجة دون الوسط.

-الدرجات الوسطى وهي رمز للبترول المتوسط ذي النوعية المتوسطة للمنتجات البترولية مثل زيت الغاز وزيت ديزل وزيت التشحيم ويكون مدى الدرجات النوعية بين 28درجة وحتى 35 درجة.

[1] محمد أحمد الدوري، مرجع سبق ذكره، ص23.

[2] نفس المرجع، ص20.

[3] عبادة عبد الرؤوف، (2010-2011): محددات سعر نفط أوبك وأثاره على النمو الاقتصادي في الجزائر. دراسة تحليلية وقياسية 1970 -2008، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر، ص20.

المطلب الثاني: العوائد النفطية والعوامل المؤثرة فيها

تعتبر العوائد النفطية من أهم الإيرادات التي تحصل عليها الدول المنتجة والمصدرة للنفط بصفة أساسية، إذ تعتمد عليها هذه الدول بشكل أساسي دون غيرها من المصادر التمويلية الأخرى، كالضرائب مثلا.

فهذه العوائد النفطية هي التي تمول النفقات العامة في هذه الدول، فالزيادة في العوائد النفطية تؤدي إلى زيادة في العملات الأجنبية الداخلة لهذه الدول، وبالتالي قوة مركز الحكومة النقدية، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الإنفاق الحكومي لهذه الدول.

1-تعريف العوائد النفطية

بشكل عام يمكن تعريف العوائد النفطية بأنها:" تلك الإيرادات أو العوائد التي تحصل عليها بعض الدول المنتجة والمصدرة للنفط في العالم، وذلك مقابل إنتاج وتصدير مورد طبيعي وهو النفط، وتحصل لقاء ذلك على مبالغ نقدية كجزء من القيمة الحقيقية لهذا المورد الطبيعي".[1]

كما يمكن تعريفها أيضا على أنها:" تلك المزايا الاقتصادية التي يحصل عليها البلد المنتج للنفط والتي يمكن تقديرها مباشرة نقديا عند التعاقد، وتمثل هذه العوائد في الوقت الحاضر نسبة عالية من الدخل في الدول المنتجة للنفط، وتمثل القسم الأعظم من حصيلة العملات الأجنبية"، ويمكن تقسيمها إلى قسمين:[2]

-القسم الأول: الضرائب على الإنتاج والدخل، الإتاوة، أرباح المشاركة، أرباح الإنتاج، بحيث يرتبط هذا القسم مباشرة بكميات النفط المنتجة ولذلك يسهل تقدير قيمته بالنسبة لوحدة الإنتاج.

- القسم الثاني: يتكون من المنح بأنواعها (منحة توقيع، منحة الاستكشاف)، الإيجارات، تحمل الطرف الأجنبي لنفقات البحث والاستكشاف.

ومن التعاريف السابقة يمكن القول بأن العوائد النفطية هي عبارة عن الإيرادات التي تحصل عليها البلدان المنتجة والمصدرة للنفط، وذلك مقابل مبالغ نقدية كجزء من القيمة الحقيقية لهذا المورد الطبيعي.

2- العوامل المؤثرة في العوائد النفطية

هناك عوامل متعددة تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في تطور العوائد النفطية، ومن هذه العوامل نذكر[3]:

[1] هشام خزعلناشور،(01 نوفمبر2012): العلاقة بين العوائد النفطية والإنفاق الحكومي في دول مجلس التعاون الخليجي للمدة (2000-2008)، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 02، العدد 31، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، العراق ص45.

[2] عبد العزيز عجيمية، (1988): فصول في الاقتصاد العربي، الطبعة03، الدار الجامعية، بيروت، لبنان،صص 123- 124.

[3] هشام خزعل ناشور، مرجع سبق ذكره.ص47.

-**أسعار النفط الاسمية:** تؤثر أسعار النفط الخام تأثيرا حاسما في تحديد حجم العوائد النفطية، وذلك على صعيد الدول المنتجة والمصدرة للنفط، فالارتفاعات والانخفاضات في هذه الأسعار تنعكس إيجابا أو سلبا على حجم العوائد النفطية.

-أسعار النفط الخام الحقيقية: تساهم معظم الدول المنتجة والمصدرة للنفط الخام في العالم، الدولار كعملة رئيسة في تسوية معاملاتها التجارية التي هي ضمن نطاق عملية تصدير النفط. بما أن الدولار معرض للانخفاضات المستمرة عليه فإن الانخفاض الذي يتعرض له الدولار يؤثر في القيمة الحقيقية للعوائد.

-القرار السياسي: إن للقرار السياسي تأثيرا أيضا على حجم العوائد النفطية لا يقل عن العوامل المؤثرة الأخرى، وعلى سبيل المثال: نجد أن لقرار خفض الإنتاج الذي أقرته منظمة أوبك في ثلاث مرات خلال السنة 2001 الذي وصل في مجمله إلى 3,5 ملايين دولار/برميل، إذ انخفضت الأسعار على إثر ذلك من 28,1 مليون دولار/برميل سنة 2000 إلى حوالي23,1 مليون دولار/برميل سنة 2001، وهذا ما كان له الأثر في انخفاض حجم العوائد النفطية من 134,514 مليون دولار إلى 119,312 مليون دولار.

وعليه فأن للقرار السياسي دورا في تحفيز أو تقليص إنتاج النفط وبالتالي زيادة أو تخفيض حجم العوائد النفطية.

-الاحتياطيات النفطية: يعد الحجم الاحتياطي النفطي أحد العوامل الرئيسية المؤثرة في حجم العوائد النفطية، إذ أن اكتشاف احتياطيات نفطية جديدة يمكن استخراجها بتكاليف اقتصادية ينسجم مع مستوى أسعار النفط الخام. كذلك التوسع في الحفر وتطوير الحقول المكتشفة سابقا لم يتم استغلاله بالكامل التي من شأنها أن تؤدي إلى ارتفاع في حجم العوائد النفطية. إضافة إلى ذلك أن التطورات التكنولوجية التي قد تضيف احتياطيات نفطية جديدة من خلال الوصول إل طبقات جديدة، أو خلال خفض تكاليف الاستخراج تؤدي أيضا إلى زيادة حجم العوائد النفطية.

-الطاقة الإنتاجية: تؤدي الطاقة الإنتاجية للنفط دورا مهما في التأثير فيحجم العوائد النفطية،فالارتفاعات والانخفاضات في الطاقة الإنتاجية للنفط تنعكس إيجابا أو سلبا على حجم العوائد النفطية.

المطلب الثالث: التداعيات المترتبة على تقلبات الأسعار النفطية

ينعكس تقلب أسعار البترول على اقتصاديات الدول المصدرة، الدول الصناعية المستهلكة وأيضا على اقتصاديات الدول المستوردة كما يلي:

1-انعكاسات تقلبات أسعار النفط على اقتصاديات الدول المستوردة

إن تأثير ارتفاع أسعار النفط على اقتصاديات الدول الصناعية يعد محدودا مع اختلاف الوضع من دولة إلى أخرى، أما بالنسبة لاقتصاديات الدول النامية المستوردة للبترول، فإن التأثير سيكون سلبيا، ليس فقط من ناحية إمكانية انخفاض معدل النمو الاقتصادي وزيادة نسبة التضخم في هذه الدول، بل في ميزان المدفوعات والميزان التجاري. ويتوجب في هذا

السياق الإشارة إلى أن نصف الزيادة في الطلب العالمي على النفط في الفترة السابقة، قد حصلت من اقتصاديات الدول النامية، حيث ارتفع الطلب في هذه الدول من 13 إلى حوالي 30 مليون برميل يومياً، وبنسبة أعلى من زيادة الطلب في الدول الصناعية لنفس الفترة.

كما يجب الإشارة إلى أن أغلب الزيادة في الطلب المستقبلي على البترول ستأتي من الدول النامية، وبالذات الدول الآسيوية. ويؤدي انخفاض الأسعار للكثير من الدول المستوردة زيادة معدل النمو وضعف الضغوط على معدل التضخم والميزان التجاري والميزانية العامة.

وقد تحقق البلدان النامية المستوردة للنفط مكاسب ضخمة من انخفاض أسعار النفط خاصة في حالة ارتفاع معدل النمو الاقتصادي. كما أن انخفاض سعر النفط يؤدي إلى انخفاض قيمة الواردات من البترول وبالتالي تحسن ميزان مدفوعات الدول المستوردة.

2- انعكاسات تقلبات أسعار النفط على اقتصاديات الدول المصدرة

يؤدي ارتفاع أسعار النفط إلى حدوث آثار ايجابية على اقتصاديات الدول المصدرة، حيث يؤدي الارتفاع في السعر إلى زيادة كبيرة في العوائد النفطية وانعكاس ذلك على تطور مستوى معيشة الفرد، كما تعزز قدرات حكومات هذه الدول على تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى زيادة حجم الفوائض المالية النفطية، وتوجه الدول المصدرة للبترول هذه الفوائض عبر عدة منافذ كتقديم معونات مالية أو قروض للدول النامية، استثمارات في الدول الصناعية، إنشاء مؤسسات متنوعة للتمويل أو إيداعها على شكل ودائع في بنوك الدول الصناعية.

في المقابل فإن تراجع أسعار النفط يحمل آثارا كارثية على الدول المصدرة للنفط، سواء تلك الأعضاء في الأوبك أو خارج الأوبك، وبالطبع تختلف حدة آثار هذا التراجع بين مختلف الدول النفطية حسب حالة كل دولة على حدى، ولا يقتصر هذا الأثر على تراجع معدلات النمو الاقتصادي فقط وإنما أيضا على عملات هذه الدول التي تتراجع على نحو واضح من تراجع أسعار النفط، خصوصا بالنسبة للدول التي ليس لديها احتياطيات كافية تمكنها من التدخل على نحو كاف في أسواق النقد الأجنبي للدفاع عن عمالتها في مواجهة الطلب المرتفع على العملات الأجنبية في أسواق النقد الأجنبي فيه[1].

[1] طارق بن قسمي، الزهرة فرحاني،(2015): تقلبات أسعار النفط في السوق العالمية وأثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1990 – 2013)، المؤتمر الأول: السياسات الاستخدامين للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية، الورشة الأساسية الثانية، جامعة سطيف 1، الجزائر، ص ص 4-5.

3-الأهمية الاقتصادية للنفط

عرفت تطورات الحضارة الإنسانية ارتباطا كاملا باستخدامها للطاقة، وذلك منذ اكتشاف النار وتسخيرها في الطهي والإنارة والتدفئة، وطاقة الرياح في صورة الشراع والمطاحن الهوائية، والمياه بصورتها البسيطة حيثما كانت الأنهار، وبعدها تم اكتشاف الفحم الحجري والذي ساهم في تحريك دواليب الثورة الصناعية، ثم جاء بعد ذلك اكتشاف البترول ليأخذ المكانة الأهم في مصادر الطاقة التي تعتمد عليها الحضارة البشرية، وهذا نظرا لما يتميز به من خصائص فريدة من نوعها لا تتوفر في المصادر الطاقوية الأخرى وتبرز أهمية الثروة النفطية على كافة المجالات الاقتصادية والصناعية والعسكرية والسياسية والزراعية.

3-1أهمية النفط في القطاع الصناعي

تظهر أهميته النفط في القطاع الصناعي في النقاط التالية[1]:

-يلعب البترول دورا هاما في تأمين الطاقة اللازمة لتشغيل الآلات والمصانع التي تنتج المستلزمات التي تغطي الاحتياجات البشرية والضرورية والثانوية من مأكل وملبس وغير ذلك، فضلا عن ذلك فإن القطاع الصناعي يقوم بتشغيل الملايين من اليد العاملة وتأمين أجورهم، فدون النفط ستتوقف الصناعة وبشكل شبه تام، مما يؤدي إلى خلق أزمات اقتصادية تؤدي إلى زعزعة الاقتصاد الدولي؛

-يعتبر النفط الوقود الأساسي لتشغيل الصناعة وتحريك الآلات في المصانع والمعامل فهو يستخدم كوقود لمعظم الصناعات الثقيلة والخفيفة أيضاً، ويستخدم أيضا لضمان استمرارية الآلات وإطالة عمرها الإنتاجي وذلك عن طريق تزويد الصناعة بمواد التشحيم الضرورية التي تخفف من درجة الاحتكاك المستمر لأجزاء الآلات يبعضها البعض؛

- تظهر ميزة أخرى للنفط الخام هي بروز مجموعة من المشتقات ذات الاستخدامات غير الطاقوية كالبلاستيك، الألياف الصناعية، والدهانات والمنظفات...، والتي كان لها أثر واضح في مختلف جوانب الحياة البشرية.

3-2 أهمية النفط في القطاع الزراعي

لا يختلف كثيرا دور وأهمية البترول في الزراعة عن الصناعة، فمنذ القدم كانت الزراعة تعتمد على المجهود العضلي للإنسان أو الحيوان، ولكن بعد قيام الثورة الصناعية وتوالي الاكتشافات والاختراعات في مجال الماكنات الزراعية، وما عزز هذه الاختراعات وأعطاها أهمية بالغة وزاد في حدة تطورها هو اكتشاف النفط وهذا باعتباره مصدر توليد الطاقة التي تغذي مختلف الآلات والمعدات الزراعية الحديثة كالجرارات ومضخات المياه وغيرها من جهة ومصدر للمنتجات

[1] محمد ختاوي، (2010): النفط وتأثيره في العلاقات الدولية، الطبعة الأولى، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ص207.

البتروكيمياوية كالأسمدة الآزوتية، والمبيدات العشبية..، والتي ساهمت في تحقيق تقدم زراعي من خلال زيادة المحاصيل الزراعية وتطوير المنتجات الزراعية وتحسين جودتها[1].

3-3 أهمية النفط في القطاع السياسي

يقول محمد الرميحي في كتابه "النفط والعلاقات الدولية": "مازال النفط كمادة خام حيوية للبشرية يثير من النقاش في ميدان السياسة أكثر مما يثير في ميدان الاقتصاد، وتؤثر فيه العوامل السياسية بشكل أكبر وأوسع من العوامل الاقتصادية،فكمية الإنتاج النفطي، وكذلك أسعاره هي قرارات سياسية بالدرجة الأولى وليس لها عالقة بميكانيكية قوانين السوق الكلاسيكية".

فلقد أصبح النفط العامل الأساسي والمؤثر في صنع القرارات السياسية في الدول المنتجة والمستهلكة على حد سواء، كما أصبح النفط أيضا يستخدم كسلاح سياسي للدفاع عن قضايا أساسية مثلما حدث في حرب أكتوبر 1973 عندما استعملت الدول العربية النفط كسلاح ضد الإمبريالية الغربية وشكل حظر النفط منعطفا تاريخيا في مجرى العلاقات السياسية الدولية، وأسفر استعماله المباشر في هذه الحرب عن نجاح أوسع وفاعلية أكبر في خدمة القضية العربية[2] .

3-4 أهمية النفط في القطاع العسكري

يقول أوكونور في كتابه "امبراطورية النفط" الصادر في موسكو عام 1958 "من يملك النفط سيملك العالم، لأنه بفضل المازوت سيسيطر على البحر وبفضل بنزين الطائرات سيسيطر على الجو وبفضل بنزين السيارات سيسيطر على البر، بل أكثر من ذلك إنه بفضل الثروات الخيالية التي يمكن جمعها من النفط سيتحكم بقطاعات اقتصادية كاملة"، وهذا القول يعطي دلالة واضحة على أهمية النفط الإستراتيجية، فالنفط يعني الحياة أو الموت، الحرب أو السلم.

وفي الحرب لا تستطيع دولة أن تقاتل وتنتصر دون هذه المادة الحيوية لآلتها العسكرية، ولا تكمن أهمية النفط على الصعيد العسكري في اعتباره الطاقة المحركة لآلات المصانع الحربية فحسب، بل يتعاظم دوره عسكرياً لأن النفط هو الوقود الضروري لآلة الحرب الميكانيكية، وأحد أهم التجهيزات العسكرية في ميدان القتال، وعامل مهم من عوامل الانتصار في الحروب إن لم يكن هدفاً أو سبباً لاشتعالها.[3]

[1] محمد ختاوي، مرجع سبق ذكره، ص207.

[2] محمد ختاوي، مرجع نفسه،ص207.

[3] حافظ برجاس، (2000): الصراع الدولي على النفط العربي، الطبعة الأولى، بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، بيروت، لبنان، ص ص 98-99.

3-5أهمية النفط في القطاع التجاري

كان ولازال للنفط الدور لرئيسي في الارتقاء بنوعية الحياة وتحقيق الرفاهية والازدهار والتنمية التكنولوجية والبشرية للدول الصناعية والرأسمالية على الخصوص، بالرغم من أن معظم هذه الدول لم تكن إلا مستهلكة لهذه المادة الحيوية والضرورية لحياة الإنسان،وتظهر مساهمة النفط في القطاع التجاري في النقاط التالية:

- يعتبر مصدر رزق الدول المصدرة التي أصبحت في صدارة الدول في زيادة الإنفاق العقاري والعسكري بالنسبة لميزانية تجهيز الطرقات والبناء ووسائل النقل، وارتفاع ميزانية الدفاع بحيث أصبحت هذه المادة ليس سلعة تجارية فحسب كالسلع الأخرى المتداولة في الأسواق العالمية فحسب، ولكن أصبحت مادة إستراتيجية تستعمل في فرض القوة والنفوذ زيادة على قيمتها النقدية؛
- من المعروف أن الدول الصناعية هي أكبر دول العالم استهلاكا وأقلها إنتاجا للنفط، وذلك على عكس الدول النامية، وقد ترتب على هذا التفاوت بين معدلات إنتاج النفط والطلب عليه حركة تجارية عالمية جعلت من النفط السلعة الوحيدة ذات الأهمية العظمى في التجارة الدولية من حيث حجم القيمة النقدية؛
- يؤدي البترول دوره الفعال في تسيير العوامل المؤثرة في العلاقات التجارية الدولية، والتي يمكن أن تمس حتى العلاقات الاقتصادية والسياسية الدولية، باعتبار أنه مادة إستراتيجية وأكبر الاحتياطيات موجودة في الدول النامية –خاصة الدول العربية– التي تربطها علاقات حساسة جدا مع الدول المتقدمة.

3-6أهمية النفط في قطاع النقل والمواصلات

يعتبر النقل من أهم القطاعات في الحياة الاجتماعية والاقتصادية للإنسان المعاصر، وللنفط دور كبير في ضمان سير هذا القطاع، فالسيارات والبواخر والطائرات وغيرها من وسائل النقل التي مكنت الإنسان من الانتقال بسهولة ويسر حتى إلى أقاصي الأرض، ويعود الفضل في ذلك إلى النفط من خلال مشتقاته التي تستعمل كطاقة ضرورية لعملها (كالبنزين والمازوت والديزل...)[1].

المبحث الثاني: الإمكانيات العالمية من الثروة النفطية

سيتم من خلال هذا المبحث التعرف على وضعية النفط العالمية من إحتياطاته وإنتاجه،كما يتم التعرض إلى أهم أنواع أسواقه، بالإضافة إلى تحديد سعره.

[1] محمد المرابطي، البترول ولعبة المضيق(2-1)، مقال صادر في جريدة الأهرام البحرينية الصادرة يوم 11 ماي 2012، مأخوذ من الموقع http://www.alayam.com/Article/courts-article/80173تم الاطلاع عليه بتاريخ:2021/04/15على الساعة: 15:45.

المطلب الأول: وضعية النفط العالمية

إن التوزيع الطبيعي للموارد الطاقوية في العالم مصدرا للعديد من التوترات، خاصة تلك المتعلقة بالاحتياطيات النفطية وإنتاجها واستهلاكها من منطقة إلى أخرى،وهذا ما سوف يتم توضيحه في هدا المطلب.

1- الاحتياطي العالمي من النفط

في بداية الأمر يجب التمييز أولا بين الموارد النفطية والاحتياطات، فالموارد النفطية هي مجموع الموارد النفطية المتاحة في القشرة الأرضية سواء كانت هاته الموارد مكتشفة أو غير مكتشفة، أما الاحتياطات النفطية فيقصد بها كمية الثروة البترولية الكامنة تحت الأرض والمكتشفة علميا والمقدرة كمياتها على ضوء المعلومات المتوفرة من عمليات البحث في المنطقة المعلومة موضوعة الاستغلال أو البحث مع إمكانية استخراج تلك الثروة الكامنة في باطن الأرض بوسائل ومعدات الإنتاج المتوفرة والمتاحة.ويمكن تعريفها على أنها القسم القابل للاسترجاع من الموارد والقابلة للتسويق في ظل الشروط الحالية للسوق والتطورات التقنية،ومن هنا سيتم عرض أنواع الاحتياطات كالآتي[1]:

1-1 الاحتياطي المؤكد" les réserves prouvées":ويعني الكميات من البترول الكامنة في باطن الأرض والتي يمكن استخراجها وبدرجة معقولة من اليقين، من المكامن الجيولوجية المعروفة، وهذا في ظل الشروط الاقتصادية والتقنية الحالية، والتي يزيد احتمال وجودها واستخراجها عن 90% (أحيانا أزيد من 95%) ويرمز لها(P1) أو (م1).

1-2 الاحتياطات المحتملة"les réserves probable":هي عبارة عن الكميات البترولية والمكتشفة علميا ولكنها غير مقدرة بصورة دقيقة ونهائية، إن هذا النوع من الاحتياطي مؤكد وجوده من الناحية الفنية والجيولوجية ولكنه غير معروف بصورة دقيقة في كمياته أو في جوانبه الاقتصادية، ويزيد احتمال وجودها 50 %وتعتبر هذه الاحتياطات من التقييمات الأكثر واقعية والأقرب إلى الاحتياطات البترول، ويرمز لمجموع النوعين(2p) أو (م2).

1-3 الاحتياطات غير المكتشفة "les réserves possibles": إن هذا النوع من الاحتياطي يعني عبارة عن الكميات البترولية غير المكتشفة وغير المقدرة في كمياتها وأنواعها بصورة دقيقة، بل تخمين وتقدير الكميات بصورة أولية ومقاربة على ضوء الاختصاص الجيولوجية لطبقات الأرض في المنطقة أو المناطق المجاورة لتلك المنطقة التي اكتشف بها البترول،[2]ويزيد احتمال وجودها عن 10 %ويرمز لمجموع الأنواع الثلاث أو(3p) أو(م3).

[1]Benoît Thévard, Novembre:(2012)l'europe face au pic petrolier : rapport annexe 1 :reserves et production, ,p p95-96

[2] محمد أحمد الدوردي، مرجع سبق ذكره، ص111.

الجدول رقم (01- 02): احتياطي النفط في العالم خلال الفترة (1997- 2019)

الوحدة: مليون برميل في اليوم

الدولة	1997	2007	2016	2017	2019	نسبة من إجمالي الاحتياطي العالمي
أمريكا الشمالية	127.1	221.5	227.7	226.1	244.4	14.1%
أمريكا الجنوبية	93.4	125.3	328.9	330.1	324.1	18.7%
أوروبا	21.3	15.1	13.1	13.4	14.4	0.8%
CIS	121.4	145.2	144.9	144.9	145.7	8.4%
الشرق الأوسط	683.2	754.9	807 .7	807.7	833.8	48.1%
إفريقيا	75.3	119.7	126.5	126.5	126.7	7.2%
أسيا و المحيط الهادي	40.3	45.3	48.3	40.0	45.7	2.6%
إجمالي العالم	1162.1	1427.1	1697.1	1696.6	1733.9	100.0%
منضمة الأوبك	820.7	956.1	1217.4	1218.8	1214.7	70.1%
خارج منضمة الأوبك	34.4	471.1	479.6	477.8	519.2	29.9%

Source: British Petroleum(BP),(2020):Statistical Review of World Energy ,london , p14

يلاحظ من خلال الجدول رقم (01- 02)أن الاحتياطي العالمي للنفط قد بلغ1733,9مليون برميل لسنة 2019 بعدما كان سنة 2007 يقدر بـ 1427,1 مليون برميل، ولقد توزع هذا الاحتياطي على مناطق العالم توزيع غير متوازن مقارنة بمصادر الطاقة الأولية الأخرى على أساس أن معظم الاحتياطي يرتكز في منطقة واحدة وهي منطقة الشرق الأوسط التي تستحوذ على نسبة 48.1%من مجموع الاحتياطي العالمي لعام 2019،وتليها منطقة أمريكا الجنوبية بنسبة 18.7 %ثم أمريكا الشمالية بنسبة 14.1%وتتدنى أوروبا الاحتياطي العالمي بنسبة 0.8% أما منطقة الأوبك فإنها تسهم بنسبة 70.1% من الاحتياطي العالمي.

ومن هنا يستنتج أن احتياطي النفط في العالم يتركز بشكل كبير في 03 مناطق من العالم وهي: الشرق الأوسط، أمريكا اللاتينية وإفريقيا،كما يلاحظ أيضا أن الدول النامية تستحوذ على معظم الاحتياطات العالمية من النفط فهي متواجدة أساسا في هذه المناطق.

2-الإنتاج العالمي للنفط

يعتبر الإنتاج العالمي من البترول حديث العهد إذا ما قورن بإنتاج الفحم أو المعادن الرئيسية الأخرى كالحديد والنحاس وغيرها، ولقد حقق زيادة تدريجية منتظمة بالرغم من أن هذا الإنتاج يتميز بالانتقال من منطقة لأخرى، بمعنى أنه عندما

يقل في مكان ما فإن شركات الإنتاج تنتقل إلى مناطق أخرى تكون غنية بالنفط ويحدث ذلك في الدولة الواحدة أو بين الدول المختلفة.

ومن أهم العوامل التي أدت إلى زيادة الإنتاج العالمي من النفط، السرعة الملحوظة التي سار بها التصنيع بعد الحرب العالمية الثانية، الأمر الذي أدى إلى اشتداد الطلب على زيوت الوقود، ليس من طرف الدول الصناعية فقط بل حتى من طرف الدول المتخلفة والحاصلة على الاستقلال حديثا والتي اتخذت التصنيع من أهم ركائز التنمية الاقتصادية فيها، ويستعمل النفط أيضا كمصدر للطاقة في مختلف القطاعات الاقتصادية والزراعية.

الجدول رقم (01 – 03): إنتاج النفط في العالم خلال الفترة (2012–2019)

الوحدة: 1000 برميل في اليوم

الدولة	2012	2014	2016	2017	2019	نسبة من الإنتاج العالمي
أمريكا الشمالية	720.3	869.1	883.0	916.8	1116.5	24.9 %
أمريكا الجنوبية	378.9	393.1	381.9	368.3	317.0	7.1 %
أوروبا	164.5	157.3	165.6	162.6	157.8	3.5%
CIS	696.4	677.9	695.1	699.6	714.9	15.9%
الشرق الأوسط	1345.1	1338.8	1500.3	1481.1	1417.4	31.6%
إفريقيا	442.3	389.7	366.2	383.3	399.1	8.9%
أسيا و المحيط الهادي	400.4	397.3	385.0	375.5	361.8	8.1%
إجمالي العالم	4120.8	4223.0	4377.1	4387.1	4484.5	100.0%
منضمة الأوبك	1809.0	1750.1	1878.1	1860.3	1680.0	37.5%
خارج منضمة الأوبك	2311.8	2472.9	2498.9	2526.9	2804.5	62.5%

Source: British Petroleum(BP),(2020):StatisticalReview of World Energy ,london , p14

من خلال الجدول رقم (01–03)نلاحظ أن الإنتاج العالمي للنفط يتزايد، حيث كان سنة 2012 يمثل 4120.8 ألف برميل يوميا في العام ليصل إلى 4484.5 ألف برميل يوميا سنة 2019، كما نلاحظ أن منطقة الشرق الأوسط تسيطر على إنتاج النفط بنسبة قدرت بـ 31.6% سنة 2019 لتليها أمريكا الشمالية بنسبة 24,9% ثم رابطة الدول المستقلة[1]CISبنسبة 15,9%كما يبين الجدول أيضا مساهمة منظمة الأوبك بـ 37.5%من الإنتاج العالمي سنة 2019.

[1]**CIS**: **C**ommonwealth of **I**ndependent **S**tates.

3-الاستهلاك العالمي للنفط

لقد مر الاستهلاك العالمي للنفط بفترات مختلفة من حيث حجم الطلب وتطوره ومن حيث مكانته في ميزان الطاقة العالمي، وكما هو معلوم بدأت أهمية البترول الاقتصادية منذ الحرب العالمية الثانية حتى أصبح اليوم المصدر الأول للطاقة في العالم، ومنذ ذلك الوقت إلى اليوم شهد الاستهلاك العالمي فترات استهلاكية مختلفة، وقد كانت الدول الغربية أكثر الدول استهلاكا للبترول نتيجة للنمو الاقتصادي الذي عرفته تلك الدول، بينما كان منخفضا في الدول النامية والاشتراكية لاعتمادها بشكل كبير على الفحم مصدرا للطاقة.[1]

الجدول رقم (01-04): استهلاك النفط في العالم خلال الفترة (2012-2019)

الوحدة: 1000 برميل في اليوم

الدولة	2012	2014	2016	2017	2019	نسبة من إجمالي العالمي %
أمريكا الشمالية	22006	22483	22961	23160	23530	23.9
أمريكا الجنوبية	6234	6420	6136	6078	5923	6.0
أوروبا	14458	140230	14669	14991	14896	15.2
CIS	9334	4097	4036	4021	4227	4 .3
آسيا الوسطى	8642	8993	9191	9156	9416	9.6
إفريقيا	3575	3773	3894	3938	4096	4.2
أسيا و المحيط الهادي	29935	31105	33519	34669	36178	36.8
إجمالي العالم	88784	90903	94404	96013	98271	100.0

Source : British Petroleum (BP),(june2020) :Statistical Review of World Energy ,London, p21

يتبين من الجدول رقم (01-04) أن منطقة آسيا والمحيط الهادي تستحوذ النسبة العظمى من حجم الاستهلاك العالمي لسنة 2019، بنسبة تقدر 36,8% ويتوقع حسب تقدير هيئة إدارة معلومات الطاقة الأمريكية أن يظل هذا الاستهلاك محافظاً على نسبته العظمى حتى سنة 2030.

إذ بلغ ما تستهلكه منطقة آسيا والمحيط الهادي من النفط لخام لسنة 2019حوالي 36178 ألف برميل يومياً، وتأتي بعد ذلك منطقة أمريكا الشمالية من حيث الاستهلاك العالمي لسنة 2019 بـ 23530 ألف برميل يومياً من إجمالي الاستهلاك العالمي، تأتي بعدها كل من آسيا الوسطى بـ 9416 ألف برميل يومياً وأمريكا الجنوبية بـ 5923 ألف برميل يومياً وCIS بـ4227ألف برميل يومياً وإفريقيا بـ 4096 ألف برميل يومياً. حيث نلاحظ أن هناك تزايد في استهلاك النفط إذا ما قورن مع سنة2012.

[1] أحمد المرابطي، (1993): البترول ومصادر الطاقة البديلة خلال الفترة 1960-1989، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، ص47.

ويتضح من البيانات أعلاه، أن منطقة آسيا والمحيط الهادي استهلاكها النفطي يتزايد من سنة لأخرى، مما يؤشر للمستقبل الواعد في النمو الاقتصادي الذي يصيب هذه المنطقة، وخاصة في كل من الصين والهند والذي سيؤثر بدوره على معدلات الاستهلاك فيها.

شكل(01– 01):الاستهلاك العالمي للبترول خلال سنة 2019

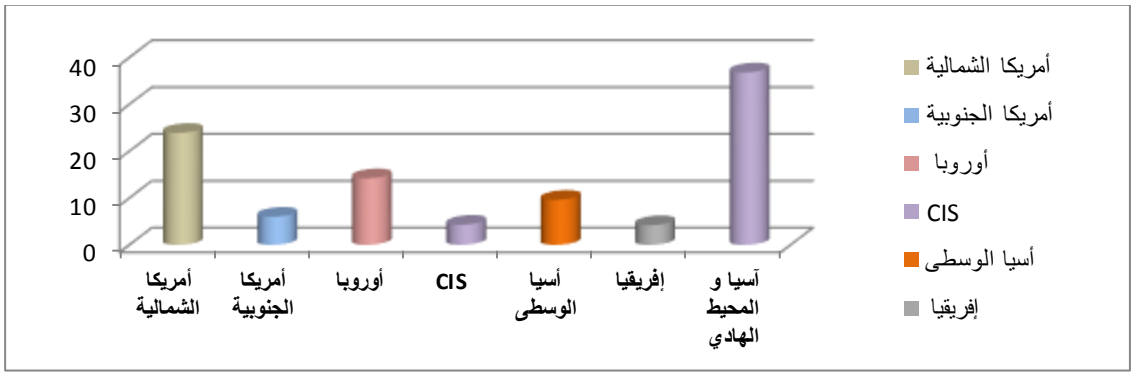

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

British Petroleum (BP), (june2020) : Statistical Review of World Energy, london , p21.

المطلب الثاني: سوق النفط العالمية

تستحوذ سوق النفط العالمية على قدر كبير من الاهتمام العالمي، وتحظى تطوراتها بمتابعة مستمرة لما يقوم به النفط من دور حيوي في تحريك عجلة الاقتصاد العالمي، وتتسم سوق النفط العالمية بتطور ديناميكي، وبشكل متسارع متأثرة ليس بعوامل السوق التقليدية من عرض وطلب فحسب، بل أيضا بعوامل أخرى خارج نطاق تلك الآليات، والتي اكتسبت دورا متزايدا في السنوات الأخيرة.

1– مفهوم سوق النفط

1–1تعريف السوق النفطية

إن السوق النفطية هي المكان الطبيعي لحدوث عملية تبادل السلعة النفطية، خاصة الخام منها بسعر معين وزمن معلوم بين الأطراف المتبادلة[1]، ويحرك هذا السوق قانون العرض والطلب بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية الأخرى التي تحكم السوق، وكذا العوامل السياسية، العسكرية، المناخية وتضارب المصالح بين المستهلكين والمنتجين والشركات النفطية العالمية، وهي سوق شبه احتكارية تحكمها البلدان المنتجة والمصدرة والبلدان المستهلكة الكبرى[2].

من خلال التعريف السابق لسوق النفط يمكن تحديد العناصر الأساسية التي يتكون منها هذا السوق وهي كالآتي:

- المكان الطبيعي أو الوهمي مكانيا أو جغرافيا؛

[1] محمد أحمد الدوري، مرجع سبق ذكره، ص 142 .

[2] ضياء مجدي الموسوي، (2005):ثورة أسعار النفط 2004، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص29.

- السلعة المتبادلة هي السلعة النفطية ومشتقاتها؛
- الأطراف المتبادلة وهم العارضون للسلعة والطالبون له؛
- وجود سعر معين وزمن معين للتبادل.

1-2خصائص سوق النفط

تتلخص أهم خصائص سوق النفط في النقاط التالية:

- سوق شبه احتكارية: ومعنى ذلك أن هناك مجموعة قليلة من الدول تحتكر هذا السوق، وهي الدول المنتجة للنفط والشركات الاحتكارية الكبرى هذا من جهة العرض، والدول المستهلكة الكبرى التي تؤثر في السوق من خلال تغيير مخزونها النفطي الاستراتيجي أو من خلال طلبها النفطي، وهذا من جانب الطلب[1].

-سوق التكتل(الكارتل، والمنظمات والهيئات): تدل حركة الشركات العالمية في السوق النفطية على الاتفاقات المسبقة فيما بينها على الخطوات التي تتبعها كل منها، إلى غاية وصول سلعة النفط ومشتقاته إلى الأسواق، وقد ظهرت أولى هذه التكتلات في الكارتل النفطي في فترة الثلاثينات، ثم تلتها الهيئات والمنظمات الدولية كمنظمة الأوبك (الدول المصدرة للنفط)، الأوابك(الدول العربية المصدرة للنفط)، والوكالة الدولية للطاقة .

- السوق النفطية ذات طابع متقلب: وخاصة فيما يتعلق بأسعار النفط التي يفوق تقلبها كثيرا تقلب الأسواق المالية ومعظم السلع الأخرى[2].

2- العناصر المكونة للسوق العالمية النفطية

تتكون السوق العالمية من ثلاث أطراف رئيسية هي: الشركات العالمية للبترول، والدول المصدرة للبترول، والدول المستوردة للبترول، وقبل عقد السبعينيات كانت الشركات العالمية للبترول تسيطر على السوق البترولية سيطرة كاملة، غير أن هذا النمط الأوحد للسيطرة الذي فرضته الشركات العالمية للبترول لمدة تزيد عن الخمسين عاما تحطم تدريجيًا منذ عقد السبعينيات، وخاصة بعد الصدمات المتعاقبة في السوق العالمية للبترول حيث تبلور هذا النمط الثلاثي للأطراف المتعاملة في سوق البترول،وتتغير الأحداث في السوق العالمية للبترول نتيجة لعدة عوامل تكنولوجية ومؤسسية تؤثر على درجة التركز داخل كل مجموعة وعلى إمكانية توافق المصالح داخل المجموعات الثلاث والتي تتمثل فيما يلي[3]:

---

[1] ضياء مجدي الموسوي، المرجع سبق ذكره، ص ص29 -30.

[2] روبرت واينر، (2006): تقلب أسعار النفط العرض والطلب والمضاربة (المخاطر والغموض في أسواق الطاقة العالمية المتغيرة، الانعكاسات على منطقة الخليج العربي)،الطبعة الأولى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، ص164.

[3] علي لطفي، (2008): الطاقة والتنمية في الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية بحوث ودراسات، جامعة الدول العربية، الإمارات العربية المتحدة، ص ص70-71.

2-1من ناحية الدول المنتجة (العرض النفطي)

يتميز السوق العالمي للنفط بتنوع وتعدد المتعاملين فيه من منظمات دولية وشركات الجنسيات تحمي مصالح الدول المصدرة والدول المستوردة للبترول مع العلم أن لقرارات المتعاملين أثر كبير على أسعار المنتجات النفطية بمختلف أنواعها، كما يمكن وصف السوق العالمي للنفط بأنه سوق احتكار قلة بالنظر لوجود عدة متعاملين يمارسون بعضهم تأثيرا كبيرا على السوق نتيجة لكبر حجمه وعلى العموم فإن أهم المتحكمين في العرض النفطي:

-منظمة الدول المصدرة للنفط:[1]**(OPEC)**: تأسست منظمة الأوبك خلال اجتماع عقد في العاصمة العراقية بغداد في الفترة من 10 إلى 14 سبتمبر1960 باتفاق الخمسة دول الأساسية المنتجة للنفط في السعودية، إيران، العراق، الكويت، فنزويلا، والسبب الرئيسي لنشأة المنظمة هذا هو خلق تكتل الشركات النفطية الكبرى التي كانت تسيطر على أسعار النفط حيث كانت هي السبب الرئيسي في انخفاض الأسعار في معظم الأحيان مما أدى إلى إلحاق أضرار كبيرة باقتصاديات الدول الأخرى، وبذلك أصبحت الأوبك أهم منظمة منشأة من طرف الدول النامية لرعاية مصالحها، وتضم المنظمة في عضويتها ثلاثة عشرة دولة ومقرها في فينا النمساوية. وقد هدفت المنظمة إلى[2]:

- تنسيق السياسات النفطية للدول الأعضاء، وتحديد أفضل السبل لحماية مصالحهم منفردين أو مجتمعين؛
- المشاركة الفعالة في وضع السياسات التسعيرية، التي تضمن تحقيق استقرار الأسعار في الأسواق العالمية، وتجنب التقلبات الضارة في إيرادات النفط؛
- تحقيق عائد عادل في استثمارات العالمين في الصناعة النفطية؛
- المشاركة الفعالة في وضع السياسات الإنتاجية على نحو تتميز بالانتظام والاقتصاد والكفاءة التي تضمن مصالح الدول المنتجة والمستهلكة.

-الشركات العالمية للنفط: تنفرد الصناعة البترولية بسيطرة عدد محدود من الشركات العالمية كان لها النصيب الأكبر من ناتج هذه الصناعة بمختلف مراحلها مع العلم أنه يوجد في الوقت الحالي شركات تمتلك قدرات معتبرة في مجالات الإنتاج والتكرير والنقل بالإضافة إلى احتياطات النفط الخام وهي[3]:

- **الشركات العالمية الكبرى(الشقيقات السبع)**:لقد سيطرت شركات الشقيقات السبع على السوق العالمية للنفط خلال ما يزيد على خمس عقود زمنية حيث كانت تمتلك عدة مميزات منها ارتباطها الوثيق ببعضها الذي ساعدها في

[1]**OPEC** : **O**rganization of the **P**etroleum **E**xporting **C**ountries.

[2]محمد بن بوزيان، عبد الحميد لخديمي، (2013): تغيرات سعر النفط والاستقرار النقدي في الجزائر (دراسة تحليلية وقياس) ، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد02، الجزائر، ص 202.

[3]عماد الدين محمد المزيني، (2013): العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية، مجلة جامعة الأزهر، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد 15، العدد 01، غزة، فلسطين، ص335.

تنسيق سياستها السعرية فيما بينها، كذلك تمكنت من نسج خيوط شبكة عالمية بينها تمتد لتغطي الأنشطة الإنتاجية المختلفة كالإنتاج والتسويق والنقل والتوزيع، كما أن هناك عاملا ثالثا لا يقل أهمية عن السابقين، مكن هذه الشركات من إحكام السيطرة على السوق العالمي للنفط، ألا وهو وجود هذه الشركات في سوق دولة تتمتع بأقوى نفوذ سياسي واقتصادي وهي الولايات المتحدة الأمريكية، هذا فضلا عن تنويع أنشطتها في الصناعات المختلفة غير النفطية.

- **الشركات العالمية الكبرى الأخرى:** مثل الشركة الفرنسية للنفط في الشرق الأوسط أكتيتين فيأوروبا، وكذلك شركة فيلبس بتروليوم، وشركة أوكسيدنتال، وهذه الشركات مؤثرة في سوق النفط مثل الشركات الكبرى السبع.
- **الشركات الأمريكية المستقلة:** وهي شركات لا تعمل إلا في الولايات المتحدة ذات أحجام مختلفة،وتمتاز هذه الشركات لإنتاج للنفط فقط.
- **شركات بترولية وطنية:** وهي تلك الشركات التي تكون مملوكة للدولة، وتتبع السياسة النفطية للحكومة، الأمر الذي يؤدي ضعف سيطرتها على البترول العالمي، لكنها محتكرة للسوق المحلي.

2-2من ناحية الدول المستهلكة

-الوكالة الدولية للطاقة (IEA)[1]: لقد أنشئت هذه الوكالة كرد فعل على أزمة السويس عام 1956، ومع ارتفاع أسعار النفط عامي1973-1974 لفرض توحيد وتنظيم جهود الدول المستهلكة في وجه الأوبك، ففي مستهل 1974 وجها رئيس الولايات المتحدة"نيكسون" الدعوة إلى حكومات الدول الصناعية الكبرى المستوردة للنفط لحضور اجتماع في واشنطن في 11 فيفري 1974 لبذل جهود منسقة لتنمية مصادر الطاقة البديلة في إطار منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية[2](OECD)، وقد شملت في عضويتها 18 دولة صناعية عربية من أعضاء منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، وارتفعت حاليا إلى 28 دولة، ومقرها في باريس. لقد سعت الوكالة لتحقيق أهدافها المعلنة لصياغة برنامج عمل للدول المستهلكة للطاقة، وهي[3]:

-تحديد مستوى مشترك من الاستقلالية النفطية أثناء الطوارئ وتحقيق الإجراءات الكفيلة بضغط الطلب وترشيد الاستهلاك وصياغة نظام معلومات يوزع دوريا حول السوق النفطي العالمي؛

-وضع برنامج طويل المدى يهدف إلى تقليص التبعية للبلدان المنتجة وتقليل الاعتماد على الطاقة المستوردة؛

-تشجيع وتنمية الطاقة البديلة كالطاقة الذرية والشمسية وغيرها؛

-تكوين مخزون من النفط يكفي للاستهلاك تسعين يوما، لمواجهة الطوارئ ولغرض التأثير في السوق النفطية.

[1]IEA : **I**nternational **E**nergy **A**gency

[2]OECD :**O**rganisation for **E**conomic **C**o-operation and **D**evelopment

[3] سالم عبد الحسن رسن، (1999): اقتصاديات النفط، الطبعة الأولى، دار الكتب الوطنية، طرابلس، ليبيا، ص 258.

3-التعاملات في السوق النفطية

يشكل النفط أكثر السلع تداولا في التجارة العالمية، ويتم تسويقه عبر عدة طرق، عقود طويلة الأجل مع الدول المنتجة، أو بالشراء النقدي مباشرة من السوق، فضلا عن العقود الآجلة، ولا تختلف العلاقات التعاقدية في الأسواق النفطية، عن مثيلاتها في أسواق السلع الأخرى لأنها تعتمد في المقام الأول على قوى العرض والطلب مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة.

ولقد واجهت الدول المصدرة للنفط سوقا متنوعة منذ بداية سبعينيات القرن الماضي، حيث وجدت أمامها الكثير من المشترين لنفطها بدلا من مشتري واحد أو مشترين يمثلون شركات النفط الدولية، وقد أثار هذا التنوع في السوق النفطية تغيرا في الأسلوب التعاقدي للمبادلات النفطية الذي أخذ شكل عقود قصيرة الأجل فضلا عن زيادة حجم المبادلات الفورية، إلا أنه بشكل عام يمكن تقسيم التعاملات في السوق النفطية الدولية إلى:

3-1 السوق النفطية الفورية:وتسمى أيضا بالأسواق الحرة أو الآنية ويعود ظهورها منذ نشوء صناعة النفط في العالم وتطورت بخطى سريعة منذ عقد السبعينيات والثمانينات من القرن الماضي، وتعكس كلمة"Spot" فوري بيع وشراء كميات معينة من النفط في المدى القصير، أما السوق الفورية فتعني الصفقات المحققة على المدى القصير في سوق منتج ما بالتراضي [1]، ويمكن تعريف الصفقة الفورية للنفط بأنها: إتفاق لبيع أو شراء شحنة نفط بسعر متفق عليه في وقت التعاقد، وتنطبق عادة على صفقة واحدة، ويمكن تسعير الشحنة بسعر ثابت أو اعتماد سعر عائم والذي قد يكون وقت تحميل الشحنة أو وقت تسليمها، وهذا لأجل إدارة خطر تقلب الأسعار،وهذه السوق تشكل نسبة غير قليلة تتراوح ما بين 15-20% من مجموع السوق النفطية تؤثر على مستوى الكميات المتبادلة دوليا وتمثل عنصرا أساسياً في التأثير على مستويات الأسعار من خلال تداول مجموعة منأنواع النفط تبعا لمعيار جودة النفط[2].

3-2 الأسواق الآجلة:منذ القدم سعى الإنسان في سلوكه الاقتصادي إلى التحوط من تقلبات السوق في المستقبل مما دفعه إلى السعي لتأمين حصوله على السلعة بسعر معين سواء بالنسبة للمشتري أو للبائع، ولقد أصبحت التعاملات الآجلة أكثر تنظيما بظهور أسواق التبادلات الحديثة ومن أبرزها سوق تبادل شيكاغو التي يرجع تاريخ التعاملات المستقبلية فيها إلى عام 1840، والنفط الخام كسلعة دولية مهمة جرى التعامل بها في الأسواق الآجلة منذ مطلع عقد

[1] Le Marché Pétrolier,(Juin 2001:)Dossier réalisé en collaboration avec la Direction des Matières premières et des Hydrocarbures (DIMAH), Direction de la prévision, p: 53.

[2] نبيل جعفر عبد الرضا،اقتصاد النفط، ص 8، متاح على الموقع التالي:

http:// www .arab-oil-naturalgas com. /books/ b oil .htm: _ تم الاطلاع عليه بتاريخ 2021/04/10 على الساعة:16.32.

الثمانينات من القرن العشرين[1]، وتعتبر تلك الأسواق ظاهرة مستحدثة بالنسبة للنفط، إذ لا تنتعش إلا في ظل أسعار تتسم بالتذبذب وعدم الاستقرار .

المطلب الثالث: مفهوم السعر النفطي

نظرا للأهمية التي أصبح يمتاز بها السعر النفطي، فقد احتل الصدارة في الكثير من المؤتمرات الدولية، وكذا حديث وسائل الإعلام العالمية، وكان هذا خاصة بعد مؤتمر طهران سنة1971 وأثناء الأزمة النفطية الأولى سنة 1973، ونتيجة لهذا سوف نتطرق إلى معرفة ماذا يعنى بالسعر النفطي.

1- تعريف السعر النفطي

السعر النفطي هو قيمة المادة أو السلعة النفطية معبرا عنها بوحدة نقدية محددة، متأثرة بذلك بمجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وكذا القوى الفاعلة في السوق كما يمكن إعطاء تعريف آخر للسعر، يتمثل في كون أن السعر النفطي هو سعر مشتق ومستخلص[2] ومعنى ذلك أنهيتم احتساب سعر النفط الخام عكسيا، كقيمة متبقية بعد طرح التكاليف المختلفة (النقل والتكرير والتوزيع) المتضمنة في تحويل برميل النفط الخام إلى "سلة أو حزمة المنتجات النفطية المكررة " من الأسعار القائمة قبل خصم ما يدفعه المستهلكون من ضرائب على المنتجات. ويتشكل السعر النفطي من عاملان اثنان هما: سعر البيع إلى البئر أو في الميناء ورسوم النقل[3].

2- أنواع السعر النفطي

في الحقيقة ليس هناك سعر مفرد للنفط رغم التعود على التحدث حول سعر النفط، فهناك عدة أنواع من الأسعار النفطية يختلف كل واحد عن آخر، وفيما يلي سوف نتعرض لأهم أنواع أسعار النفط المتعامل بها دوليا ووطنيا.

-**السعر المعلن" PostedPrice** ": هو ذلك السعر الذي يعلن عنه رسميا من طرف العارض للسلعة، بحيث كان يتحدد من قبل الشركات النفطية الاحتكارية .لقد ظهر هذا السعر لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1880 من طرف شركة ستاندرداويل، التي كانت تسيطر على عمليتي نقل وتكرير النفط الخام، بحيث لم يظهر هذا السعر نتيجة لتفاعل قوى العرض والطلب، وإنما كان عبارة عن سعر يفرضه الكارتل النفطي العالمي مباشرة بعد استخراجه من الآبار دون إشراك مستخدميه في عملية التسعير[4].

[1] عبد الستار عبد الجبار موسى،(2007):العلاقة بين الأسعار الفورية والأسعار المستقبلية للنفط الخام في السوق الدولية (دراسة سوق التبادلات السلعية في نيويورك NYMEX،مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 64، الجامعة المستنصرية، العراق،ص 19.

[2] يوسف صايغ، مرجع سبق ذكره، ص128.

[3] Jean Masseron, (1975:) L'économie des hydrocarbures, édition Technip, 2ème édition mise à jour, France, p 43

[4] محمد أزهر السماك، زكريا عبد الحميد باشا،(1980): دراسات في اقتصاديات النفط والسياسة النفطية،الطبعة الأولى، جامعة الموصل، العراق، ص 224.

-السعر المتحقق:"Realized(Actual)Price " هو عبارة عن السعر المتحقق لقاء تسهيلات أو حسومات متنوعة يوافق عليها الطرفان البائع والمشتري كنسبة مئوية كخصم من السعر المعلن أو تسهيلات في شروط الدفع، وظهرت الأسعار المحققة أو الفعلية للوجود منذ أواخر الخمسينات، وقد عملت بها الشركات النفطية الأجنبية المستقلة وبعدها الشركات الوطنية في الدول النفطية، وتتأثر الأسعار المحققة بظروف السوق النفطية السائدة ، ومقدار تأثر تلك الظروف على الأطراف النفطية المتعاقدة، كما تتأثر أيضا بالعلاقات الاقتصادية الدولية على الأسعار المتحققة.

-سعر الإشارة:" Reference Price " إن سعر الإشارة هو عبارة عن سعر للنفط الخام يقل عن السعر المعلن ويزيد عن السعر المتحقق، أي أنه سعر متوسط بين السعر المعلن والسعر المتحقق .

-سعر الكلفة الضريبية"TaxCost Price ": هو ذلك السعر المعادل لكلفة إنتاج النفط الخام، مضاف لهقيمة ضريبة الدخل والريع بصورة أساسية العائدة للدول النفطية مانحة اتفاقيات استغلال الثروة النفطية على تنوع تلك الاتفاقيات.

-السعر الفوري (الأدنى)"Spot Price ": هو السعر المعبر عن قيمة الوحدة النفطية نقديا المتبادلة آنيا، أو فوريا في السوق النفطية الحرة بين الأطراف العارضة والمشترية.

3- العوامل المؤثرة في أسعار النفط

تتمثل أهم العوامل المؤثرة في أسعار النفط في النقاط التالية:

3-1العوامل المؤثرة في الطلب النفطي

- سعر النفط الخام والمنتجات المكررة: يعتبر سعر النفط الخام من العوامل الأساسية المؤثرة على الطلب النفطي، حيث أن انخفاض السعر يؤدي إلى زيادة الطلب، والعكس في حالة ارتفاعه، وبما أن الطلب على النفط طلبا مشتقا من الطلب على المنتجات النفطية المكررة، فان سعر يؤثر على سعر النفط الخام، وتتركز صناعة تكرير المنتجات النفطية لدى الدول الصناعية الغربية التي تفرض ضرائب مرتفعة على استهلاك النفط تؤدي إلى ارتفاع أسعاره إلى مستويات قياسية[1].

- السعر النسبي للطاقات المنافسة: تؤثر الأسعار النسبية للطاقات البديلة عن طريق الإحلال الهامشي، فعندما ينخفض السعر النسبي لوقود معين تميل حصته النسبية في مزيج الوقود إلى الارتفاع، فالمستهلك يقبل على النفط أمام

[1] عبد السالم بريزة، (2012-2013): دور صناديق الثروة السيادية فني إدارة الفوائض البترولية-دراسة مقارنة بين صندوق ضبط الموارد الجزائري وصندوق التقاعد الحكومي النرويجي، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، تخصص اقتصاديات العمال والتجارة الدولية،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، ص 41.

باقي السلع الأخرى المنافسة لانخفاض سعره[1]، ولقد حفز ارتفاع السعر خلال فترة السبعينيات الدول الصناعية المستهلكة للنفط على البحث على بديل مناسب ليحل محله أو يشاركه الأهمية النسبية ضمن مصادر الطاقة المختلفة، إلا أن هذه الجهود قد باءت بالفشل النسبي حيث لم تفلح في الحصول على بديل كامل للنفط على الرغم من قدرتها على إيجاد شبه بدائل مختلفة كالفحم وغيره[2].

– **معدل النمو الاقتصادي**: يسيطر النفط على أكثر من 40 %من إجمالي الاستهلاك العالمي للطاقة مع بداية القرن الحالي، فهو يمثل عنصر أساسي من عناصر الإنتاج، وزيادة النمو الاقتصادي تتطلب زيادة الاستهلاك النفط خاصة في ظل التطور التكنولوجي الكبير، وانخفاض النمو الاقتصادي يؤدي إلى انخفاض الطلب على النفط، وبالتالي هناك علاقة طردية بين النمو الاقتصادي والطلب على النفط [3].

– **التغيرات المناخية**: تؤثر التغيرات المناخية المسجلة خلال السنة على مستويات الطلب في الدول المستهلكة للنفط، حيث لوحظ أن مستويات الطلب في الدول المستهلكة تنخفض خلال الثلاثي الثالث من السنة نتيجة ارتفاع درجات الحرارة في مقابل ارتفاع الطلب على النفط خلال الثلاثي الأخير والأول من السنة نتيجة انخفاضها في هذه الدول[4].

3-2 العوامل المؤثرة في العرض النفطي

– **الطلب النفطي**: يعتبر الطلب على النفط من العوامل الرئيسية المؤثرة في العرض النفطي، انطلاقا من فكرة أن الطلب يخلق العرض، بحيث إذا لاحظ أحد المنتجين زيادة في الطلب على النفط نتيجة العوامل التي سبق ذكرها، فان ذلك يشجعه على رفع عرضه النفطي في السوق وزيادة الاستثمار في الصناعة النفطية لزيادة الإنتاج، أما إذا حدث نقص في الطلب فإن ذلك يدفعه إلى تقليص الكميات المعروضة من النفط إذن فالعلاقة بين هذين المتغيرين طردية متداخلة فكل منهما يؤثر في الآخر، فالعوامل المؤثرة على الطلب النفطي، تؤثر أيضا على العرض وتنعكس مباشرة على الأسعار[5].

– **السعر النفطي**: يؤثر السعر في العرض من خلال تأثيره في الطلب، إذ أن ارتفاع السعر يؤدي إلى تراجع الطلب العالمي، وبالتالي تقلص الإنتاج والعرض في الأخير.

---

[1] كريستوف ألسوب، بسام فتوح،(2010): تطورات النفط والغاز الطبيعي وانعكاساتها على البلدان العربية، مجلة النفط والتعاون 14 العربي، أوابك، العدد 135 ،ص37.

[2] عبد السالم بريزة، مرجع سبق ذكره، ص 42.

[3] وصاف سعيدي، بنونة فاتح،(2008): سياسة أمن الإمدادات النفطية وانعكاساتها، المؤتمر الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للمواد المتاحة،المنعقد يومي 7و8أفريل، جامعة سطيف، الجزائر، ص 12.

[4] بوفيح نبيل، (2010-2011): دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية الواقع والآفاق مع الإشارة إلى حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، ص 84.

[5] حمادي نعيمة، (2008-2009): تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986-2008، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، ص 74.

– **الاحتياطيات النفطية:** تعتبر قاعدة الارتكاز الأساسية للإنتاج النفطي الذي يتطلب التحقق من التقدير الحقيقي للاحتياطيات، فالمبالغة في تقدير حجم الاحتياطي تؤدي إلى زيادة الإنتاج ومنه زيادة العرض، كما أن عمليات التنقيب تحدد الكميات المعروضة من النفط [1].

– **الكوارث الطبيعية:** تؤثر العوامل الجوية وبالدرجة الأولى الأعاصير والزلازل على المعروض العالمي للنفط، حيث يتمثل أثر الأعاصير في أسواق النفط العالمية في انخفاض الإمدادات مؤقتا بسبب إخلاء المنصات البحرية وتوقف عمليات الإنتاج البحرية، إضافة إلى تأخر حاملات النفط في الوصول إلى الموانئ، وهذه تعتبر آثار مؤقتة، إلا أن هناك آثار أخرى قد تكون أطول مثل تضرر المنصات البحرية، أو شبكات الأنابيب، أو منشآت الإنتاج في حالة الزلازل، فقد نتج مثلا عن إعصاري "كاترينا"و"ريتا" عام 2005 انخفاض إنتاج النفط الأمريكي بمقدار 26 %،كما خفض إنتاج بمقدار 17 %.

– **التنظيمات الدولية:** تشمل: منظمة الدول المصدرة للنفط والوكالة الدولية للطاقة.

– **العوامل الجيوسياسية:** لقد كان هناك إجماع في أوساط المحللين على أن أساسيات السوق من طلب وعرض ومستويات المخزون غير كافية لتبرير الاختلال في مستويات الأسعار خاصة خلال السنوات الأخيرة، فقد كان للأزمات النفطية والعوامل الجيوسياسية والكوارث الطبيعية دور أساسي في التأثير على أسعار النفط [2] .

– **عامل المضاربة:** من العوامل المهمة التي لا يمكن تجاهلها حيث تزايد تأثيرها على الأسعار خلال فترة العقد الماضي، من خلال صناديق الاستثمار المنتشرة في الأسواق المالية للدول الصناعية، وقد أدت المضاربة خلال السنوات الأخيرة إلى جعل السوق النفطية ملاذا آمن لجني أرباح طائلة من خلال تعظيم الهواجس الأمنية في السوق، ما يؤدي إلى ارتفاع سعر البرميل إلى مستويات غير مسبوقة، كما تلعب المصارف الاستثمارية لاسيما الأمريكية دورا فاعلا إلى جانب صناديق التحوط ومؤسسات ومصارف أوروبية[3].

---

[1] عبد السالم بريزة، مرجع سبق ذكره، ص 22.

[2] وحدة تحميل السياسات في المركز العربي، هل أصبحت "معادلة العرض والطلب" عاجزة عن تفسير الحالة النفطية الراهنة، المركز العربي لأبحاث ودراسات السياسات، مقال متوفر على الموقع الالكتروني

http://www.dohainstitute.org/release/f996ec0b-adbd-4e8e-b4c8-2909807b76d6

تاريخ الاطلاع: 17-02-2021الساعة: 22.00.

[3] قويدري قوشيح بوجمعة،(2008-2009): انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكمية في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، تخصص نقود ومالية،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر، ص102

المبحث الثالث: واقع العوائد النفطية في الجزائر

تعد الجزائر دولة نفطية وذلك لأن هيكلها الاقتصادي والاجتماعي قائم على عوائد النفط إلي جانب عوائد الغاز، حيث تستخدم حصيلة عوائدها النفطية في تمويل الاستثمارات المحلية فقط، كما نجدها أيضا تستخدمها في ميادين مختلفة على جميع الأصعدة الداخلية وهذا ما سيتم التطرق إليه في هذا المبحث.

المطلب الأول:واقع الثروة النفطية في الجزائر

يعتمد الاقتصاد الجزائري بشكل مطلق ومتزايد على ريع صادرات الثروة النفطية المعرضة للنضوب، بحيث أصبح هذا الريع مصدرا أساسيا للإيرادات العامة وميزان المدفوعات والبرامج التنموية في الجزائر وهذا ما سيتم التطرق له في هذا المطلب.

1- تاريخ النفط في الجزائر

1-1اكتشاف النفط:تعد سنة 1956 بداية الإنتاج الفعلي للنفط الجزائري، حيث في هذه السنة اكتشفت الشركة الفرنسيةSNREALحقل حاسي مسعود من أكبر الحقول في العالم ، وفي سنة 1958 أنشأ قانون نفط صحراوي، لتسهيل عمليات منح رخص الامتياز البترولي وقد تضمن القانون العديد من النصوص التي تضمن السيادة الفرنسية الكاملة على الصحراء وكما تضمن على العديد من التسهيلات التي جعلت الشركات تتسابق على امتيازات صحراء الجزائر، وبعد سنة 1962 انتقلت السيادة إلى الجزائر التركيز مباشرة على قطاع المحروقات لاستعادة الثروات الطبيعية للبلاد من خلال كسر الاحتكارات والمساهمة المباشرة في استغلال الثروة القومية للبلاد فأنشئت بذلك مؤسسة وطنية تباشر النشاط البترولي[1].

1-2**تأسيس سوناطراك وتأميم المحروقات**: تأسست المؤسسة الوطنية سوناطراك أي الشركة الوطنية لنقل وتسوية المحروقات، بموجب الأمر 63-491 الصادر بالجريدة الرسمية لجمهورية الجزائرية في 31-12-1963 لتوكل لها جميع العمليات الخاصة بنقل وتسويق المحروقات التي كانت تحت السيطرة الأجنبية قبل الاستقلال[2].

1-3 تأميم المحروقات: إن قرار الجزائر لتأميم المحروقات في فبراير 1971 أدخل الشركة الوطنية للمحروقات في ديناميكية جديدة، من أهداف سوناطراك توسيع أنشطتها على مستوى جميع منشآت النفط والغاز وبالتالي السيطرة على

[1]الحاج محمد موسى بن عمر، (2008):بترول الصحراء بين حسابات الثروة في فرنسا ورهانات الثروة في الجزائر، الصندوق الوطني لترقية الفنون والآداب، الجزائر،ص53.

[2]. Nassima Hamidouche(2005) :l'équilibre du Marché Pétrolier entre le Court Terme et le Long Terme, Dynamique des Marchés, Valorisation des Hydrocargie Economie et Politiques, rbures, CREAD, P63.

كامل سلسلة المحروقات وهذا من خلال وضع برنامج أكثر صرامة في مجال التخطيط تميزت هذه السنة أيضا بشراء سوناطراك لأول ناقلة للغاز الطبيعي المسال تحمل اسم الحقل الغازي لحاسي الرمل[1].

2-مكانة النفط في الجزائر

يعتبر قطاع المحروقات العمود الفقري للاقتصاد الجزائري، وذلك لأنه لا يزال بعد أربعة عقود من الاستقلال القطاع المهيمن على النشاط الاقتصادي

2-1مساهمة النفط في إيرادات الميزانية العامة:

بما أن اهتمام الدولة كان كبيرا بالقطاع النفطي، فهذا يرجع لسبب واحد وهو مساهمته الكبيرة في تنمية الاقتصاد الوطني من خلال الجباية النفطية والجدول الموالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (01- 05): مساهمة الجباية النفطية في إجمالي الإيرادات العامة

الوحدة: مليار دج

السنة	إيرادات العامة	الجباية النفطية	نسبة الجباية النفطية من الإيرادات العامة
2000	6238	5023	80.5
2005	15781	12132	77.1
2010	30826	23527	76.9
2015	43929	29050	66.3
2016	57034	39797	69.8
2017	48980	33202	67.7
2018	48573	38938,7	80.1
2019	44632	33168,2	74.3

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2020، متاح على الموقع الالكتروني https://www.bank-of-algeria.dz تم الاطلاع عليه بتاريخ 2021/04/10 على الساعة 21.30.

نلاحظ من الجدول أن الجباية النفطية تساهم بنسبة كبيرة في الإيرادات العامة لميزانية الدولة بنسبة تتراوح من 60%إلى 80% حيث في سنة 2000 ساهمت الجباية النفطية بـ 80,5 % من الإيرادات العامة أما في سنة 2005 ساهمت بنسبة 77,1% من إجمالي الإيرادات العامة، وبالنسبة لكل من سنتي 2018و2019 فقدرت نسبة المساهمة بـ 80,1% و 74,3% على التوالي من إجمالي الإيرادات العامة .

[1] http://www.sonatrach.com/ar/element_histoire.html, consulté le 20/03/2021 à 23h20.

2-2مساهمة النفط في حجم الصادرات

منذ وقت بعيد وصادرات القطاع النفطي (المحروقات) تسيطر على معظم قيمة الصادرات بالجزائر، وبالتالي فهي تشكل المورد الرئيسي للعملة الصعبة في الجزائر، يساهم البترول والمحروقات بشكل عام في إجمالي الصادرات الجزائرية وهذا ما سيتم توضيحه من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم(01- 06): صادرات النفط الخام في الجزائر (ألف برميل يوميا)

السنة	الصادرات	السنة	الصادرات
2000	461,1	2010	709
2001	441,5	2011	698
2002	566,2	2012	685,9
2003	741	2013	608
2004	893	2015	519
2005	970	2016	542,7
2008	840,9	2018	435,3
2009	747	2019	445,5

Source : Organization Of Arab Petroleum Exporting Countries (OAPEC) ,Annual statistical Report,2020 ,p3.

نلاحظ من خلال الجدول أن صادرات البترول في الجزائر خلال الفترة (2000 -2019) قيمتها غير مستقرة من سنة إلى أخرى حيث في سنة 2000 قيمة الصادرات461,1 ألف برميل يوميا وفي وسنة 2005 قدرة قيمة الصادرات ب 970 ألف برميل يوميا أما في سنة 2019 انخفضت قيمة الصادرات إلى 445,5 ألف برميل يوميا هذا راجع إلى تذبذبات في أسعار النفط.

2-3 مساهمة النفط في قطاع التشغيل: بالرغم من الأهمية الكبيرة التي يحتلها النفط في الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال مساهمته المعتبرة في الناتج المحلي الإجمالي وكذا في تحصيل إيرادات الميزانية العامة من خلال الإيرادات الجبائية، وكذا مساهمته في توفير العملة الصعبة للدولة، إلا أن مساهمة في التشغيل تبقى ضئيلة بنسبة3% وذلك لأن طبيعة العمل في القطاع النفطي لا تتطلب اليد العاملة الكثيفة بسبب اعتماده في الأساس على تكنولوجيات كثيفة رأس المال[1].

[1] شهير زاد زغيب وحكيم حليمي2012، الاقتصاد الجزائري ما بعد النفط: خيارات المستقبل، المستقبل العربي، العدد 395، ص23.

3- أهمية العوائد النفطية في الجزائر

تتمثل أهمية العوائد النفطية فيما يلي[1]:

3-1القطاع النفطي: باعتباره **أساس** الاقتصاد الجزائري، وذلك عن طريق ما يدره هذا القطاع من أموال كبيرة، سعت الحكومة الجزائرية إلى الاهتمام أكثر بهذا القطاع، وهذا عن طريق ضخ جزء كبير من العوائد المالية الجزائرية في هذا القطاع، من أجل تحسين أدائه الاقتصادي أكثر فأكثر من خلال مساهمته في النمو الاقتصادي الوطني، بحيث بلغت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي الخام نسبة 45.3% لسنة 2008 وهي أعظم نسبة حققها القطاع خلال هذه الفترة، وهذا بسب ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية خلال هذه السنة، نتيجة الأزمة المالية العالمية التي كانت وراء هذه الثورة السعرية التي عاشتها الأسواق النفطية العالمية.

3-2 قطاع الخدمات: تظهر أهمية العوائد النفطية في هذا القطاع من خلال الأموال التي استفاد منها هذا القطاع، والتي كان لها الفضل بالنهوض بهذا القطاع بعد الركود الكبير الذي شهده خلال فترة الأزمة الاقتصادية التي مرت بها الجزائر خلال فترات سابقة، هذا ما جعله يحتل المرتبة الثانية من حيث مساهمته في الناتج المحلي الخام وذلك بنسبة متوسطة قدرت بـ 19,57 % خلال الفترة 2000-2012، بحيث كان لتوظيف هذه الأموال أثرا إيجابيا على أداء هذا القطاع باعتبار أن الإنفاق الحكومي أدى إلى رفع الطلب الكلي، وبالتالي زيادة حجم المبادلات التجارية الداخلية والخارجية والخدمات المرتبطة بها، وهو ما يفسر تسجيل القطاع لمعدلات نمو متزايدة نسبيا خلال هذه الفترة.

3-3قطاع الفلاحة: تتمثل أهمية العوائد النفطية في القطاع الفلاحي من خلال التطور الذي حصل في هذا القطاع، نتيجة الجهود الجبارة التي تقوم بها الدولة من أجل النهوض بهذا القطاع بعد المعاناة التي عاشتها خلال مرحلة التسعينات، وهذا عن طريق تمويلي أموال كبيرة كان للعوائد النفطية الفضل الكبير في الظفر بها، بحيث كان نصيب القطاع الفلاحي حاضرا في كل برامج الإنعاش الاقتصادي التي انتهجتها الجزائر منذ سنة 2001 وإلى غاية سنة 2014.

3-4قطاع البناء والأشغال العمومية: وكغيره من القطاعات الاقتصادية الأخرى، فقد استفاد قطاع البناء والأشغال العمومية هو أيضا من حصة معتبرة من الأموال العمومية، التي كان مصدرها العوائد النفطية التي حصدتها الجزائر ابتداء من دخول الألفية الجديدة، وهذا عن طريق مساهمته المباشرة في العمليات والبرامج المدرجة في برنامج النمو، بحيث رصدت الحكومة الجزائرية لهذا القطاع حوالي 1377,5 مليار دينار جزائري، والتي كان لها الفضل في رفع معدلات نمو هذا القطاع، إلا أن تأثير القطاع في معدل النمو يبقى ضعيفا وهذا نتيجة قلة نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي.

[1] التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2012، ص 173.

3-5قطاع الصناعة: يعتبر القطاع الصناعي من القطاعات الاقتصادية الحساسة لأي دولة كانت، هذا ما دفع بالسلطات العمومية إلى رصد مبلغ معتبر من أجل إنعاش هذا القطاع.

المطلب الثاني: تطورات العوائد النفطية في الجزائر

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى إمكانيات النفط في الجزائر وتقلبات أسعاره، بالإضافة إلى التعرف على أهم التحديات التي تواجه مستقبل النفط في الجزائر.

1- إمكانيات النفط في الجزائر

إن تأثير النفط بلغ جميع أوجه النشاط الاقتصادي، وأصبح يساهم بشكل رهيب في التجارة الدولية، فالنفط أداة محورية تمكن من تحقيق التقدم التكنولوجي، والازدهار الاقتصادي، والتنمية بمختلف أبعادها ومستوياتها، ولهذا المورد مساهمة فعالة في جلب العوائد المالية والجدول الموالي يوضح تطور العوائد النفطية في الجزائر خلال الفترة الزمنية (1990-2019).

الجدول رقم (01-07):تطورات العوائد النفطية من إجمالي الناتج المحلي في الجزائر خلال الفترة (1990-2019) %

السنة	النسبة	السنة	النسبة
1990	16,5	2005	29,0
1991	13,4	2006	30,6
1992	13,8	2007	28,6
1993	12,1	2008	30,4
1994	12,9	2009	20,6
1995	14,3	2010	23,3
1996	16,8	2011	20,6
1997	15,1	2012	23,3
1998	9,2	2013	27,3
1999	13,3	2014	26,1
2000	20,6	2015	23,8
2001	17,5	2016	20,4
2002	18,4	2017	12,8
2003	20,2	2018	10,0
2004	22,2	2019	15,7

المصدر: بيانات البنك الدولي، المتاحة على الموقع الإلكتروني https://www.albankaldawli.org. 14 /01/2021.22 :00h

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن العوائد النفطية غير مستقرة أي في حالة تذبذب ما بين9% -30% ففي سنة 1990 قيمة العوائد النفطية قدرت بـ 16,5 % من إجمالي الناتج المحلي وانخفضت بعدها في سنة 1998 وقدرت العوائد النفطية بـ 9,2% من إجمالي الناتج المحلي وفي 2006 بلغت في 30,6% وهي أقصى قيمة وصلت لها من مساهمة العوائد النفطية من ناتج المحلي الإجمالي وفي سنة 2019 بلغت مساهمة العوائد النفطية 15,7% من إجمالي الناتج المحلي وهذا التذبذب راجع لعدم استقرار أسعار النفط إضافة إلى تأثير الأزمات على العوائد النفطية.

1-1 تطور الاحتياطات النفطية في الجزائر

لقد قدرت الاحتياطات المؤكدة من البترول الخام في الجزائر سنة 2012 بـ 212 مليار برميل، أي ما يعادل0,7%من الاحتياطات العالمية المؤكدة، وحسب معدلات الاستخراج الحالية، فإن استنزاف ونفاد البترول في الجزائر سوف يكون في غضون 26 سنة المقبلة، وهذا هو أكبر وأخطر تحدي مستقبلي سوف تواجهه الجزائر في حالة لم يستطع الاقتصاد المحلي تطوير قطاعات مصدرة أخرى خارج المحروقات، وقد سمحت عمليات البحث والتنقيب المتزايدة من اكتشاف كميات هامة من البترول، وأكبر هذه الاكتشافات أعلنته سوناطراك في فبراير 2004 وقد قدرت احتياطاته بحوالي 360 مليون برميل، وحسب تقديرات مؤسسة المسح الجيولوجي الأمريكية فإن احتياطات البترول الخام في الجزائر قد تصل إلى 27.7مليار برميل والجدول الموالي يعرض احتياطي البترول في الجزائر للفترة **1992 -2019**.

الجدول رقم (01-08): تطور الاحتياطي البترولي في الجزائر خلال الفترة 1992 -2019

الوحدة: مليار برميل

السنة	1992	2002	2015	2018	2019	من إجمالي الاحتياطي المؤكدة 2019
الجزائر	9,2	13,3	12,20	12,20	12,20	%0,7

Source : Organization Of Arab Petroleum Exporting Countries (OAPEC) ,Annual statistical Report,2020 ,p8

نلاحظ من الجدول أن هناك تحسنا طفيفا في حجم الاحتياطي البترولي في الجزائر من9,2مليار برميل سنة 1992 إلى 12,20 مليار برميل سنة 2019،كما أن البترول الجزائري يسهم في دعم مستوى الاحتياطي العالمي بحوالي0,7 % وهي نسبة ضعيفة جدا مقارنة بتصنيف الجزائر دولة نفطية، وهذا راجع لضعف الاكتشافات المحققة والمصرح عنها، في ظل الارتفاع المستمر للطلب الجمالي والعالمي على هذا المورد الإستراتيجي.

1- 2 تطور الإنتاج النفطي في الجزائر

يلعب إنتاج البترول دورا محوريا في الجزائر حيث يشكل نسبة هامة في الإمداد الطاقوي العالمي، والجزائر تعتبر أحد أهم الدول التي تمول السوق الأوروبية خصوصا والسوق العالمية بهذه المادة الإستراتيجية.[1]

والجدول الموالي يعرض تطورات إنتاج النفط في الجزائر خلال الفترة من **1990 – 2019**

الجدول رقم (01-09): تطورات إنتاج النفط في الجزائر خلال الفترة من 1990 – 2019

الوحدة : ألف برميل يوميا

السنة	الإنتاج	السنة	الإنتاج
1990	789,9	2006	1426
1992	556,5	2008	1356
1994	752,5	2010	1190
1996	805,7	2012	1203
1998	827,3	2014	1193
2000	796	2016	1020,3
2002	722,9	2018	970
2004	1311,4	2019	954,2

Source : Organization Of Arab Petroleum Exporting Countries (OAPEC) ,Annual statistical Report,2020 ,p28

نلاحظ من الجدول أن إنتاج النفط في الجزائر في تزايد خلال الفترة الزمنية 1990 إلى غاية 2006 حيث بلغت قيمة الإنتاج في سنة 2006 أعلى قيمة وتقدر بـ 1426 ألف برميل يوميا ونلاحظ أن قيمة الإنتاج في الفترة 2008-2019 في تناقص حيث في 2019 بلغت قيمة الإنتاج 954,2 ألف برميل في اليوم.

1-3تطور استهلاك النفط في الجزائر:

الجدول الموالي يعرض تطور استهلاك البترول في الجزائر خلال الفترة من 2015 – 2019

الجدول رقم (01-10): تطور استهلاك النفط في الجزائر خلال الفترة من 2015 – 2019

الوحدة: ألف برميل يوميا

السنة	2015	2016	2017	2018	2019
الجزائر	431.5	417.7	415.7	432.6	443.9

Source : Organization Of Arab Petroleum Exporting Countries (OAPEC) ,Annual statistical Report,2020 ,p66

[1] سيدي محمد شكوري، (2012): وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي دراسة حالة الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، ص ص 72-73.

نلاحظ من الجدول أن هناك استقرار في استهلاك البترول بما يتجاوز 400 الف برميل حيث في 2015 بلغ استهلاك البترول في الجزائر 431,5 ألف برميل يوميا و في 2017 بلغ الاستهلاك 415,7 ألف برميل يوميا يوميا وسنة 2019 تمثل أكبر استهلاك قدر بـ 443,9 مقارنة مع باقي السنوات الأخرى.

2-تقلبات أسعار النفط وتأثيرها على العوائد النفطية

يعتبر النفط من أهم مصادر الطاقة في العامل ويكتسب بهذا مكانة رائدة في التجارة الخارجية، وتتميز الأسعار في السوق النفطية بالتقلب وعدم الاستقرار نتيجة لتأثر هذه السوق بالعديد من التغيرات العالمية سواء السياسية (كالحروب مثال) أو الاقتصادية(كالعرض والطلب)، ويمكن إبراز ثالث مراحل رئيسية مرت بها أسعار النفط:

- **المرحلة الأولى(1861-1883)**: تعتبر هذه المرحلة بداية اكتشاف النفط كمصدر أساسي للطاقة، فارتفع الطلب عليه مقابل قلة الآبار المكتشفة مما أدى إلى ارتفاع سعره ليصل سنة 1864 إلى حدود 8,06 دولار وهو ما عادل حسب أرقام 2014 أكثر من 120 دولار وهو أعلى سعر وصل له سعر البرميل، وهذا راجع دائما لكون النفط مصدر طاقة جديد له العديد من المزايا مقارنة بالفحم الحجري الذي كان يعتبر أهم مصدر في تلك الفترة، أي أن الطلب الكبير على هذه المادة مقارنة بقلة المعروض منها هو ما ساهم في هذا الارتفاع في سعر البرميل وبالتالي ارتفاع العوائد النفطية.
- **المرحلة الثانية(1663-1792)**: شهدت هذه المرحلة استقرار أسعار النفط حيث جند نوعا من التوازن بين الطلب المتنامي وتوسع الاكتشافات الحديثة لهذه المادة في مناطق متفرقة من العالم، فتراوحت أسعار البرميل بين 0,55 و2دولار، وهذا رغم مختلف الأحداث التي وقعت فيها وأنهها الحربين العالميتين الأولى والثانية وكذا أزمة الكساد الكبير في 1929 والتي نلاحظ عندها انخفاض بسيط في الأسعار.
- **المرحلة الثالثة (1793-2014)** :تميزت هذه المرحلة بالتقلب الشديد لأسعار البترول حيث أدخلت الأبعاد السياسية إلى سوق النفط، فانطلاقا من أزمة حظر البترول سنة 1793،نجد أن الأسعار ارتفعت بشكل كبير لتقفز من 2,48دولار سنة 1972 إلى 11,58دولار سنة 1974 أي بارتفاع قارب 370 %وبالرغم من إعلان نهاية الحظر سنة 1974إلا أن الأسعار واصلت ارتفاعها، وتبع ذلك حرب الـ 6 أكتوبر والثورة الإيرانية، وهو ما جعل سعر البرميل يصل سنة 1980 إلى مستويات قياسية ببلوغه 36,83دولار، أعقب ذلك انخفاض الأسعار في مرحلة ما يسمى بانهيار الثمانينات وذلك رغم أن منطقة الشرق الأوسط شهدت الحرب العراقية الإيرانية وغزو العراق للكويت إلا أن الأسعار بقيت في مستويات منخفضة رغم مكانة هذه الدول في سوق النفط، وانطلاقا من سنة 2001 شهدت الأسعار ارتفاعا مستمرا حيث انتقلت من 24,4دولار سنة 2001 إلى 115,22 دولار سنة 2013 أي بارتفاع قارب 37,2 %في

ظرف 13 سنة، وهذا راجع لعدة أسباب منها السياسية وأهمها أعمال العنف في العديد من الدول المنتجة للنفط[1] . بالإضافة إلى استمرار نمو الاقتصاد العالمي وتزايد متطلبات العامل من الطاقة مقابلة النمو الاقتصادي، وحاجات نمو التعداد السكاني وتطلعات كافة المواطنين في أرجاء العامل لارتقاء مستواهم المعيشي، وحيث أن البترول هو مصدر الطاقة العملي والاقتصادي المتاح لمواجهة متطلبات التنمية الاقتصادية العالمية ورفاهية المجتمعات، ورغم مروره بأزمة الرهن العقاري، وارتفاع معدلات النمو في العديد من الدول المستوردة مما دفع بالطلب العالمي للارتفاع وبالتالي ارتفاع الأسعار.[2]

- **الصدمة النفطية لسنة 2014**:شهدت أسعار النفط انطلاقا من منتصف سنة 2014 انخفاضا حادا ليصل إلى مستويات قياسية ببلوغه حدود الـ 30 دولار نهاية 2015 وبداية 2016 مع ظهور بوادر استقرار أسعار النفط عند هذه المستويات المنخفضة نسبيا، وإجمالا فقد كان سعر البرميل منذ جويلية 2014 حوالي 74 %من قيمته، فقد كان سعره في البداية 105,6 دولار ليصل في جانفي 2016 إلى 26,5 دولار، وهو ما أوقع الدول المنتجة للنفط وخاصة المعتمدة على عوائده كأساس لتمويل موازناتها في وضعية صعبة.

- **أزمة كوفيد 19**:

مرض كوفيد 19 هو مرض معدٍ سببه آخر فيروس تم اكتشافه من سلالة فيروسات كورونا، والذي لم تكن هناك أي دراية عن آلية عمله قبل بدء تفشيه في مدينة ووهان الصينية في ديسمبر 2019 تم تصنيف مرض كوفيد-19 إلى جائحة أو وباء عالمي : نتيجة لسرعة تفشي العدوى واتساع نطاقها من شخص إلى آخر في عدد من دول العالم في الوقت نفسه، ونتيجة لقصور الدول عن السيطرة على تفشي هذا الفيروس صنفت منظمة الصحة العالمية وباء كوفيد – 19 كجائحة تؤثر على العديد من بلدان العالم. [3]

– تداعيات جائحة كورونا على الاقتصاد الجزائري: تأثر الاقتصاد الجزائري كغيره من اقتصاديات العالم بسبت تداعيات جائحة كورونا، إلا أن خصوصيته كاقتصاد ريعي زادت من حدة تأثره بفعل تراجع أسعار النفط، هذا بالإضافة إلى وضعه الاقتصادي الذي كان مترهلا قبل الأزمة حيث بلغ معدل النمو الاقتصادي الجزائري في سنة (2019) 0.8% مقابل 4.1% لسنة 2018 ،ومع تفشي وباء كوفيد -19 وجد الاقتصاد الجزائري نفسه أمام جملة من التحديات نذكر منها [4]:

---

[1] فوقة فاطمة، مرقوم كلثوم، (2016): تقلبات أسعار النفط: أي بدائل متاحة للاقتصاد الجزائري، مجلة الاقتصاد والمالية، العدد رقم 10 ،السداسي الثاني ، الجزائر، صص 21-22.

[2] جهاد عودة، (2014):مقدمة في العلاقات الدولية المتقدمة، المكتب العربي للمعارف، مصر، ص78.

- [3] منظمة الصحة العالمية. مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)تم الاطلاع على الموقع الالكتروني : بتاريخ 2021/04/04
https://www.who.int/ar/emergencies/diseases/novel-coronavirus-2019/advice-for-public/q-a-coronaviruses

[4] Akhbarelyoum :http://www.akhbarelyoum.dz تم الاطلاع عليه بتاريخ 2021/04/22

– نتج عن جائحة كورونا خسائر كبيرة تحملتها بعض المؤسسات العامة ومنها: سونلغاز بـ5.6مليار دينار وشركة سوناطراك بـ 247 مليار دينار و نفطال بـ 20 مليار دينار، الخطوط الجوية الجزائرية التي بلغت أكثر من 16 مليار دينار إثر إلغاء 4357 رحلة في شهري مارس وأفريل لوحدهم.

–طال تأثير جائحة كورونا جميع النظم التعليمية بكل مستوياتها ما أدى إلى إغلاق المدارس والجامعات على نطاق واسع حيث توقف أزيد من 11 مليون متمدرس.

– أدى الإغلاق المباشر إلى التوقف الكلي لبعض الانشطة الخاصة في القطاع غير الرسمي، حيث توقعت منظمات دولية أن تصل معدلات البطالة في الجزائر 15 %ما يعادل 500 ألف وضيفة، وأشار تقرير لوزارة العمل والتشغيل والتضامن أن أكثر القطاعات تضررا هو قطاع الخدمات (النقل، الإطعام، الفنادق والسياحة)فعلى سبيل المثال:سجلت وكالات السياحة و الأسفار خسائر تقدر بـ 9,81 مليار دج، كما توقف بعض الحرفيين عن النشاط بنسب تصل إل 100% و خسائر قدرت بـ 21,36مليار دج.

– انخفاض العوائد النفطية في الجزائر تحت ضغط جائحة كرونا:

أدت جائحة كورونا الى تدهور الأوضاع الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية و شهدت العوائد النفطية عدم أستقرار وانخفاض كالاتي[1] :

تعتمد الجزائر، في مداخيلها من العملة الصعبة، على صادراتها من البترول والغاز، بنسبة 98%، كما أن مداخيل البلاد الجبائية تعتمد أيضا على 50 %من الجباية البترولية،وتدفع 70%من الرواتب على أساس هذه المداخيل،ومن سوء حظ الجزائر، أن زبائنها الرئيسيين في أوربا والعالم، إيطاليا وإسبانيا، هما الأكثر تضررا من أزمة فيروس كورونا، ما يثير مخاوف من إمكانية تراجع الطلب أو تعطل الدفع في هذين البلدين، علما أن البلاد ترتبط بأنبوبي غاز نحو إسبانيا، وبآخر باتجاه إيطاليا. وبالتالي الوضع المالي للجزائر سيكون جد حرج، إذ كان المتوقع قبل أزمة كورونا عجز بـ 13 مليار دولار في الميزانية، واليوم مع وصول هذه الأزمة قد يتضاعف، وفي تصريح للخبير المالي كمال سي محمد قائلا: "إذا استمرت أزمة كورونا، فالجباية البترولية التي كانت متوقعة بـ 2800 مليار دينار سيتم تقليصها إلى النصف، وهو ما يعني عجزا إضافيا بـ 1400 مليار دينار يضاف إلى العجز الأصلي المتوقع بـ1500 مليار دينار، أي أن العجز تقريبا سيتضاعف ليصل إلى ما قيمته 2900 مليار دينار وهو ما يعادل 26 مليار دولار تقريبا".

[1]كمال سي محمد. (2020)، أثر كورونا على الاقتصاد الجزائري،الجزائر:صحيفة العربي 21 الالكترونية.

المطلب الثالث:استخدامات العوائد النفطية في الجزائر

تتمثل أهمها فيما يلي:

1.صندوق ضبط الموارد: كغيرها من الدول النفطية، قامت الجزائر بإنشاء صندوق سيادي أطلق عليه اسم "صندوق ضبط الموارد"، وكان ذلك سنة 2000 وهي السنة التي سجلت فيها الجزائر عوائد نفطية بلغت مستوى قياسي لم تعرفه الجزائر في أي فترة من قبل، وذلك بسب الارتفاع الكبير الذي عاشته أسعار النفط خلال هذه السنة، ومن أجل الاستفادة من هذه الأموال والحفاظ عليها لاستعمالها في الأوقات العصيبة، وهذا بسبب التقلبات الكبيرة تتميز أسعار النفط في المدى المتوسط والبعيد،قررت الحكومة الجزائرية إنشاء صندوق ضبط الموارد من أجل امتصاص هذه الأموال.

وتتمثل أهداف الصندوق الأساسية في تمويل عجز الميزانية العامة للدولة الناتج عن انخفاض إيرادات الجباية البترولية لمستوى أقل من تقديرات قانون المالية "19 دولار للبرميل" وتخفيض المديونية العمومية.

لكن هذه الأهداف تم تعديلها، وذلك بعد صدور قانون المالية التكميلي لسنة 2006،ليمس التعديل الهدف الرئيسي للصندوق ليصبح كالتالي: تمويل عجز الخزينة دون أن يقل رصيد الصندوق عن 740 مليار دينار جزائري، ويمكن إرجاع سبب التعديلات التي أدخلت على الصندوق خلال سنة 2006 إلى ما يلي:إن الفوائض المالية التي حققتها الجزائر مع مطلع العقد الحالي، شجعت الحكومة على تنفيذ سياسة اقتصادية سميت "بسياسة الإنعاش الاقتصادي".

-إن استخدام الحكومة للصندوق كأداة امتصاص لفائض قيمة الإيرادات النفطية من جهة، ومساهمته بصفة مباشرة وغير مباشرة في تمويل عجز الموازنة العامة، من جهة أخرى يساهم في الحفاظ على استقرار الموازنة العامة للدولة والحد من تعرضها لمختلف الصدمات الخارجية" ارتفاع أسعار النفط" والداخلية ارتفاع حجم الإنفاق الحكومي بسبب تنفيذ سياسة الإنعاش الاقتصادي، وبالتالي يمكن اعتبار الصندوق كأداة حديثة من أدوات السياسة المالية يمكن للحكومة الاعتماد عليها في التأثير على الأوضاع الاقتصادية نحو الأهداف المرغوبة.

– ساهم صندوق ضبط الموارد في تخفيض معدلات التضخم خلال الفترة (2000-2013) وهذا نتيجة امتصاصه لفائض قيمة إيرادات الجباية النفطية، والذي أدى إلى الحد من ارتفاع حجم السيولة النقدية المتداولة داخل البلد، كما أن عدم استخدام الحكومة لموارد الصندوق في التمويل المباشر للعجز الموازي واعتمادها على الاقتراض الداخلي في التمويل خلال الفترة (2000-2005) ساهم في تخفيض حجم السيولة النقدية المتداولة لدى الأعوان الاقتصادية داخل البلد، مما أدى إلى انخفاض معدلات التضخم رغم ارتفاع حجم الإنفاق الحكومي خلال نفس الفترة ، وبالتالي يمكن اعتبار صندوق ضبط الموارد أداة فعالة يمكن للحكومة استخدامها لتخفيض معدل التضخم والحفاظ على استقرار الأسعار.

2. الاستثمارات العمومية ومختلف الاستخدامات: إن الزيادة غير المتوقعة في عوائد النفط التي حصلت خلال السبعينات وبداية الألفية الثالثة نتيجة الانتعاش الكبير الذي عرفته أسعار النفط خلال تلك الفترات، دفع بالحكومة الجزائرية إلى مباشرة اعتماد وتطبيق برامج استثمارية عمومية عديدة حملتها برامج مخططات التنمية مستخدمة عوائد النفط المتزايدة والمتأتية من تصدير النفط لتعزيز الطلب الإجمالي، وبالتالي إنعاش الاقتصاد الوطني ومن ثم دعم النمو وتوطيده،من خلال استثمار الأموال العامة في الجوانب الاجتماعية والبني الأساسية والهياكل القاعدية ودعم الإنفاق الزراعي وكذا النهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة بعد الأزمة الاقتصادية التي مرت بها الجزائر سنة 1986.

- ✓ **الاستثمارات العمومية في القاعدة الهيكلية الأساسية:**

شهد هذا النوع من الاستثمارات تطورا كبيرا نتيجة للاهتمام الكبير الذي حظيت به من طرف الحكومة الجزائرية في مخططات التنمية منذ السبعينيات إلى غاية يومنا هذا، بحيث فاقت المخصصات لهذه الاستثمارات خلال السبعينيات ما مقدار210,1 مليار دينار جزائري لتنتقل مع بداية الألفية الثالثة وفي إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي تم تقسيمه على ثلاث مراحل ابتداء من 2001 إلى غاية 2014 إلى 216841,7 مليار دينار جزائري موزعة على مختلف القطاعات الوطنية الكبرى، وهذا لإنجاز مشاريع مختلفة أهمها موجهة لقطاعات هيكلية أساسية كقطاع البناء والأشغال العمومية والذي أخذ حصة الأسد من الاستثمارات خلال السبعينيات فاقت نسبتها 50 %من إجمالي الاستثمارات خلال تلك الفترة، السكن، الفلاحة والصيد البحري.....إلخ.

- ✓ **الاستثمارات في قطاع النفط:**

بما أن القطاع النفطي يعتبر الأساس للاقتصاد الجزائري، ومن أجل تطوير هذا القطاع بهدف زيادة تكثيف الإنتاج النفطي، قامت السلطات العمومية الجزائرية بضخ رؤوس أموال كبيرة على أساس منتظم قصد الاستثمار في عمليات التطوير، الإنتاج، الصيانة لإحلال النفط المنتج والمحافظة على سلامة الآبار.

كما لعبت العوائد النفطية الدور الفعال في عدة مجالات أخرى نذكر على سبيل المثال[1]:

– التسديد المسبق للمديونية الخارجية وهذا ابتداء من سنة 2004 وكذا الديون التي لحق تاريخ استحقاقها.

– كثرة الإلغاءات وإعادة شراء الديون المستحقة على بعض الفئات (فلاحين، شباب) وعلى المؤسسات غير الناجعة. هذا الوضع هو الذي أثر على المديونية العمومية الداخلية إذ أن مصدرا مهما لنموها يكمن في إعادة شراء بعض الديون لتتحملها الخزينة العمومية بدلا من أصحبها.

[1] قدي عبد المجيد، يومي 08/07 أفريل 2008، الاقتصاد الجزائري والنفط : فرص وتهديدات، المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس بسطيف، الجزائر، ص 05.

– منح القروض من دون فوائد للإطارات القادرة على الاقتراض لتمويل الحصول على السكنات والسيارات إسقاط الفواتير والضرائب عن بعض المناطق التي دخلت في حملات من الاحتجاج كمؤشر على أن الحكومة تكافئ مخالفي القانون في الوقت الذي يعاقب فيه الملتزمون به.

– عدم اختيار أسواق الاستيراد بشكل متناسب مع العملة التي يتمها تسعير النفط، ذلك أن النفط يسعر بالدولار. يتم الاستيراد أساسا من الأسواق الأوربية التي تتعامل باليورو. والمشكلة هي أن اليورو ما فتئت قيمته تتعزز أمام الدولار حتى تجاوزت مستوى 5,1 دولار لليورو الواحد في الوقت الذي كان يقدر لليورو أن يكون مكافئا للدولار من حيث القيمة عند إطلاقه.

خلاصة الفصل

لقد اكتسب النفط أهمية كبيرة عن غيره من مصادر الطاقة وذلك على المستوى العالمي، مما أهله إلى أن يصبح سلعة إستراتيجية هامة متداولة عالميا وهذا بالنظر للخصائص التي يمتاز بها، حيث يتوزع النفط عبر كافة المناطق في العالم، لكن بكميات متفاوتة، بحيث يجد أن أغلب احتياطات النفط تتركز لدى الدول النامية وخاصة دول الشرق الأوسط السعودية والعراق والإمارات العربية المتحدة .....إلخ، وبالتالي تعتبر هذه الدول من أكبر منتجي النفط في العالم، وهذا نظرا للكميات النفطية المنتجة من قبلها، في حين تصنف الدول الصناعية الكبرى من أكبر المستهلكين لهذه السلعة في العالم، وهذا راجع إلى افتقارها للنفط أو حفاظا على مواردها النفطية من النفاذ المبكر كالولايات المتحدة الأمريكية.

تعتبر العوائد النفطية إيرادات مالية تحصل عليها الدول المنتجة للنفط من خلال تسويق النفط كسلعة تجارية،حيث تحكم السعر النفطي والعوائد النفطية علاقة طردية، فكلما ارتفعت أسعار النفط، ارتفعت العوائد النفطية، وارتفعت الموارد المالية للدول المنتجة للنفط.والعوائد النفطية هي من أهم الإيرادات المالية، التي تعتمد عليها الجزائر في تمويل مشاريع التنمية لديها، ومصدرا رئيسيا لتحصيل العملة الصعبة، حيث أن تعرض السوق النفطية إلى أي صدمة معاكسة، يؤدي إلى التأثير على العوائد النفطية ومنه على الاقتصاد الجزائري مباشرة.

الفصل الثاني

التشغيل في الجزائر

وتحليل أثر تغيرات العوائد

النفطية عليه

تمهيد

أصبحت مسألة التشغيل من أكبر التحديات التي تواجهها مختلف الدول في العالم ومن بينها الجزائر التي عرفت اختلالات كبيرة في سوق الشغل، بحيث تقلصت فرص العمل المتاحة بدرجة كبيرة في نفس الوقت الذي سجل فيه تزايد أكبر لطالبي العمل. إضافة إلى ما ترتب عن الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها الجزائر التي كانت أولى نتائجها غلق مئات المؤسسات وتسريح ألاف العمال، وهذا ما ساهم في ارتفاع عدد العاطلين عن العمل فكان من الضروري على السلطات المعنية إعادة النظر في نمط وسياسات التسيير المتبعة في السابق، فسارعت إلى القيام بإصلاحات اقتصادية، حيث اضطرت إلى تغيير نمط المؤسسات الاقتصادية لتتماشى مع المعطيات الجديدة معتمدة في ذلك على اقتصاد السوق، ودخلت بذلك الجزائر في برامج الإصلاحات الهيكلية مع صندوق النقد الدولي.

إلا أن نتائج الإصلاحات أدت إلى اضطراب كبير في الخريطة العامة للشغل نتيجة الشروط التي كان يفرضها صندوق النقد الدولي على الدولة الجزائرية مما زاد الوضع سوءا .وبالتالي واجهت الجزائر مشكلة تفاقم ظاهرة البطالة التي مست كل الفئات الاجتماعية لاسيما الشباب وأصحاب الشهادات العلمية، والتي بلغت نسبها الكبيرة تهديدا على المجتمع، مما استلزم على الحكومة الشروع في إجراءات وتدابير استثنائية للتخفيف من حدتها وانعكاساتها السلبية خاصة في أوساط فئة مهمة من المجتمع هي فئة الشباب، ومن ثم وضعت الجزائر سياسات وبرامج بهدف التخفيف من حدة البطالة وترقية الشغل.

المبحث الأول: الإطار النظري للبطالة والتشغيل وسوق العمل

المبحث الثاني: واقع التشغيل في الجزائر

المبحث الثالث: دور العوائد النفطية في توفير مناصب الشغل

المبحث الأول: الإطار النظري للبطالة والتشغيل وسوق العمل

يرتبط كل من البطالة والتشغيل بسوق العمل وما يحكمه من محددات وتقنيات لتحديد حجمه وخصائصه من جهة، والتنبؤ بالسلوك المتوقع لهذه المحددات من جهة أخرى، فضرورة المعرفة المعمقة للمفاهيم الخاصة بالبطالة والتشغيل وسوق العمل تحتل مكانة خاصة في الفهم الجيد لديناميكية واختلال سوق العمل.

المطلب الأول: عموميات حول التشغيل والبطالة

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى بعض المفاهيم والتعاريف العامة المستعملة من قبل الاقتصاديين والمرتبطة بالتشغيل والبطالة .

1-تعريف البطالة

حاولت العديد من الهيئات الدولية إعطاء تعريف للبطالة دون الاتفاق على تعريف محدد:

تعريف هيئة الأمم المتحدة (ONU) حسب هيئة الأمم المتحدة، يكون في بطالة: "كل شخص بلغ سن محددة ولا يقوم بأي عمل، لا مأجور ولا حر، رغم أنه متاح للعمل ويبذل جهد في البحث عنه"[1].

تعرفه منظمة العمل الدولية:(OIT):لقد عرفت منظمة العمل الدولي العاطل عن العمل على أنه:"كل قادر على العمل وراغب فيه، ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد، ولكن دون جدوى"[2].

أما المكتب الدولي عن للعمل(BIT) فيرى أن "فئة البطالين تتكون من كل الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و59سنة، ووجدوا أنفسهم في يوم معين في أحدى الفئات التالية:

- من دون عمل:أي الذين باستطاعتهم العمل فورا.
- متاح للعمل:أي الذين في انتظار عمل بأجر، أو العمل لحسابهم الخاص.
- الباحثين عن العمل :أي الذين اتخذوا خطوات محددة خلال فترة زمنية معينة للبحث عن عمل مأجور"[3].

وحسب الديوان الوطني للإحصاء الجزائري ONS يعتبر الشخص بطالا إذا توفرت فيه المواصفات التالية [4]:

- أن يكون في سن يسمح له بالعمل بين 16و59 سنة.

---

[1] ONU, "Rapport mondial sur le développement humain", 2000 ,De Boeck Université, Bruxelles, p 277.

[2] Olivier Bellégo, Mokhtar Lakehal et autres, 2005, Dictionnaire des questions sociales– l'outil indispensable pour comprendre les enjeux sociaux", Harmattan, Paris, p 60.

[3] Marcia Quintslr, 24/11 au 05/12/2008, séminaire "emploi et chômage : un nouveau regard sur la pertinence et les fondements conceptuels des statistique", 18éme conférence internationale de statisticiens du travail, BIT, Genève, p 09.

[4] ONS, "Données statistiques, activité, emploi et chômage", 2008, Algérie, N°514, p 07

- لا يملك عمل أثناء إجراء التحقيق الإحصائي.
- أن يكون في بحث عن عمل، أي أنه اتخذ كل الإجراءات الكفيلة للعثور على منصب عمل (كالتسجيل في الوكالة الوطنية للتشغيل، الإعلان في الجرائد....)
- أن يكون على استعداد تام للعمل ومؤهلا لذلك.

يبدو أن مجمل التعاريف السابقة تنطلق من مفهوم مشترك للبطالة، يستند إلى إدراج خصائص محددة تعطي صفة الشخص العاطل عن العمل، معتمدين في ذلك على المعايير التي حددها المكتب الدولي للعمل .

وعلى العموم يمكن صياغة تعريف شامل للبطالة على أنها وجود أشخاص في سن العمل يرغبون فيه، مؤهلين له، ولكن لا يجدوه.

2-تعريف التشغيل

لقد اختلفت زوايا النظر في تحديد معنى واحد للتشغيل، وهذا راجع إلى اهتمامات الباحثين وتخصصاتهم، إلى أنه يمكن القول أن التشغيل في معناه الضيق يعني: "السعي إلى إيجاد عمل لكل من يطلبه ". [1]

أما في المعنى الواسع للتشغيل فيعني: "تمكين الشخص من الحصول على العمل والاشتغال به في مختلف الأنشطة الاقتصادية بعد الحصول على قدر معين من التدريب والتأهيل والتكوين فالتشغيل يشمل الاستمرارية في العمل ويعطي لصاحبه الحق في الضمان الاجتماعي والحق في رفع مستوى مؤهلاته عن طريق التدريب حسب الشروط التي يضعها القانون".[2]

كما يقصد بالتشغيل بمعناه الشمولي والحديث"استخدام القوى العاملة في إحدى القطاعات الاقتصادية سواء الصناعية، الإدارية، التجارية أو الخدماتية، فهذه العملية ترتبط بعنصر تخطيط القوى العاملة من خلال تلبية احتياجات مختلف القطاعات الاقتصادية من اليد العاملة المتاحة ".[3]

كما يقصد بالتشغيل بأنه " عملية التحاق العمال بالوظائف المخصصة لهم بالمنشأة، والتي تتناسب مع مؤهلاتهم وخبرتهم. ويعني هذا من وجهة نظر مكاتب التوظيف عملية التحاق العامل العاطل بالعمل المناسب " [4]

---

[1] حمزة عبد القادر،(2013)،ترشيد السياسة العامة للتشغيل في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3 ،الجزائر، ص63.

[2] المرجع نفسه ص64.

[3] فاطمة الزهراء بوكابوس،(2012)، سياسة التشغيل وتوجه النشاط الاقتصادي غير الرسمي، مذكرة ماستر في علم الاجتماع، جامعة أكلي محند أو الحاج بالبويرة، ص40.

[4] زيد بن محمد الرماني،(2001)، البطالة – العمالة – العمارة من منظور الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، دار طويق للنشر والتوزيع: الرياض، السعودية، ص58 .

ومن هذا المنطلق يمكن تحديد مفهوم دقيق للتشغيل معتمدين في تحليلنا على مفاهيم مركزية على غرار استعمال قوة العمل التي تتعارض مع البطالة، فالتشغيل هو استخدام قوة العمل في مختلف الأنشطة الاقتصادية مع ضرورة مشاركة الشخص في العمل بشكل فعال في ظل ضمان حقه في تطوير مؤهلاته وحقه في الامتيازات المرتبة عن مساره المهين وكل ذلك في ضوء ما تحدده النصوص القانونية.

3-أنواع التشغيل

للتشغيل أنواع متعددة، وسيتم عرض ذلك فيما يلي:

❖ التصنيف الأول للتشغيل:[1]

- **التشغيل المباشر**: ويعني قيام المنشآت بشغل الوظائف الحالية مباشرة دون الالتجاء إلى مكتب التوظيف للترشح لهذه الوظائف .
- **التشغيل المؤقت**: احد أشكال الاستخدام المؤقت يلحق بمقتضاه العامل لمدة محددة كان يشتغل خلال فصل الصيف ليحل محل العمال المتغيبين في الإجازات السنوية أو يشتغل بموجب عقد يربط بينه و بين الهيئة المستخدمة

❖ التصنيف الثاني للتشغيل [2]:

يمكن تمييز حسب هذا التصنيف :

- **التشغيل المأجور**: وتضم هذه الفئة

-شخص في حالة عمل أثناء الفترة المرجعية (أي شخص قام بعمل مقابل أجرة أو راتب)

- الأشخاص المشتغلين لكن غير عاملين: هم الذين قاموا سابقا بنفس العمل الحالي، لكن كانوا غائبين خلال فترة الإسناد، وكلهم ذوي علاقة قانونية بأعمالهم حيت أنهم مؤمنين على الرجوع للعمل، فترة غياب العمل.

- **التشغيل غير المأجور**: هذه الفئة تضم الأشخاص الذين مارسوا خلال الفترة المرجعية عمل بهدف الحصول على فائدة أو أرباح عائلية مقابل راتب، الأشخاص الذين يملكون مؤسسات خلال فترة الإسناد، لكن مؤقتا ليسوا في عمل لأسباب خاصة.

- الأشخاص الغائبون مؤقتا على أعمالهم لأسباب صحية، حوادث، عطل،....

---

[1] رواب عمار وغريب صباح،(2001)، التكوين المهني و التشغيل في الجزائر، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، بسكرة، .ص 73.

[2] دحماني محمد ادريوش، (2006):إشكالية التشغيل في الجزائر، رسالة ماجستير غري منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسري، جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان، الجزائر، ص 92.

– الموظفون والأشخاص الذين يعملون لحسابهم الخاص.

– الإعانات العائلية: الذين يعيشون ويسكنون ويحصلون على قليل من السيولة.

– التكوين: الخاص بالأشخاص وعموما الشباب الذين يتعلمون حرف ويحصلون على أجر من أجور ذوي الاختصاص.

❖ التصنيف الثالث للتشغيل [1]:

وهناك من يصنف التشغيل كما يلي :

- **التشغيل الكامل**: وهو الحالة التي يوجد فيها عمل لكل العمال المتاحين والذين يرغبون في العمل، وهذا يعني أنه يوجد من الوظائف بقدر ما يوجد من العمال، لأنه توجد وظائف شاغرة بقدر ما هناك من عمال ليسوا في وظائفهم، ولكن تبقى مسألة التشغيل الكامل مفهوم نظري لا يمكن تحقيقه على أرض الواقع.
- **التشغيل الدائم و المتقطع**: وهو علاقة عقد العمل غير المحدود بين العامل وصاحب العمل، أما التشغيل المتقطع فهو تلك العلاقة المحدودة زمنيا والناجمة عن عقد العمل بين العامل وصاحب العمل، ويظهر بصفة عامة في القطاع الزراعي لأنه مرتبط بمواسم، وبصفة أقل حدة في القطاع الخدمي والصناعي، وهذا تبعا لحاجة المؤسسات الإنتاجية .

المطلب الثاني: ماهية سياسة التشغيل

تعتبر سياسة التشغيل جزء من سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد، على اعتبار أنه لا يمكن الاهتمام بالجوانب المادية دون الجوانب البشرية، بحكم أن الهدف من التنمية هو توفير القدر الكافي من سبل العيش الكريم للمواطن، وهو ما يتأتى بتوفير فرص عمل و ذلك بوضع البرامج الناجحة للتكفل بالقادمين إلى سوق العمل .

1.تعريف سياسة التشغيل وأسسها

1-1-تعريف سياسة التشغيل

تتكون سياسة التشغيل من كلمتين [2]:

سياسة :وهي مجموعة من الإجراءات الإدارية والتدابير التنظيمية .

التشغيل: وهو كافة عمليات التأثر التي يحدثها الإنسان من نشاط بدني أو جسدي يشغل بها وقته لقاء أجر.

سياسة التشغيل: إنها مجمل التشريعات والقرارات الحكومية والاتفاقيات الثلاثية الأطراف(الحكومة، أصحاب الأعمال، العمال)الهادفة إلى التنظيم ووضع الضوابط والمعايير لأداء سوق العمل، كما أنها منهاج يتمثل في مجموعة من البرامج تحددها وتعتمدها السلطة المختصة في الاستفادة القصوى من الطاقة البشري[3].

---

[1] حمزة عبد القادر، مرجع سبق ذكره،ص ص 64 – 65.

[2] سميحة يونس،(2011)، خريجي الجامعة نحو السياسة الوطنية للتشغيل،مذكرة ماجستير، كلية الآداب و العلوم الإنسانية و الاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص 76.

[3] مصطفى بوضياف، تحديات التشغيل في أسواق العمل، خدمات التشغيل العامة وتعزيز التشغيل على المستوى المحلي، 30 نوفمبر – 3 ديسمبر،2008 ، منظمة العمل الدولية،المركز الدولي للتدريب، ص9

كما يشير مفهوم سياسات التشغيل إلى " مجموع التدخلات التي تقوم بها السلطات العمومية في سوق التشغيل بغرض التحسين في أداءه والتقليص من الاختلالات التي يمكن أن تبرز أو تظهر في السوق"[1].

من التعاريف السابقة يمكن القول أن سياسة التشغيل هي مجموعة الإجراءات العمومية في سوق العمل بهدف تحسين سير وتخفيض الاختلالات التي يمكن أن تظهر على مستوى هذا السوق.

1-2- أسس سياسة التشغيل :

يمكن إجمال أسس سياسة التشغيل فيما يلي:

- **التشغيل الكامل**: ويقصد به توفير فرص العمل لجميع الأفراد والأشخاص في العمر الإنتاجي والقادرين على العمل والراغبين فيه والذين لا عمل لهم.كما عرف التشغيل الكامل بأنه يعني مفهومه الواسع، استعمال الكامل لكل عوامل الإنتاج والتي من بينها طبعا العمل.[2]
- **التشغيل الإنتاجي**: لقد قرر الميثاق الوطني 1986 ما يلي: أن الهدف هو توفير مناصب عمل منتجة تفيد التنمية الاقتصادية والاجتماعية فائدة ملموسة ولا يتعلق الأمر بإحداث مناصب عمل بمجرد التشغيل والعمل المنتج هو أساس عملية التنمية الاقتصادية إذ انه يؤدي إلى زيادة الثروة المالية للمجتمع وارتفاع مستوى المعيشة فيه ومن هنا جاء التركيز على ضرورة توجيه التشغيل نحو الأعمال المنتجة وهذا ما تتبناه أيضا مؤتمر منظمة العمل الدولية في 17 جوان 1964 أن تكون الأعمال المتوفرة أعمال منتجة بقدر الأماكن .[3]
- **التشغيل المستمد من حرية الاختيار** :يتعلق بحرية الإنسان في اختيار العمل الذي يؤديه بدون إرغام وقد تم الاتفاق عليه من قبل الهيئات العمالية في ضوء الهدف الأساسي الذي يقرر: أن لجميع البشر بغض النظر عن الجنس أو العقيدة أو النوع الحق في العمل نحو تنمية رفاهيتهم المادية والروحية بحرية وكرامة في ظل استقرار اقتصادي وفرص متساوية[4] .

2-أهداف سياسة التشغيل وأبعادها

2-1- أهداف سياسة التشغيل:

يمكن حصر أهم أهداف سياسة التشغيل فيما يلي: [5]

- توفير فرص العمل لكل مواطن أو فرد في القوة العاملة الراغبة في العمل من أجل كفالة حرية اختيار العمل؛

---

[1] دحماني محمد أودريوش، (2012)إشكالية التشغيل في الجزائر،محاولة تحليل، أطروحة دكتوراه ،جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، ،ص 71.

[2] رواب عمار و غريب صباح، مرجع سبق ذكره، ص 68.

[3] jacques généreux, 1990 introduction à la politique économique, 3eme édition de seuil , paris, p 90.

[4] رواب عمار و غريب صباح، مرجع سبق ذكره ص69 .

[5] فاطمة الزهراء بوكابوس، مرجع سبق ذكره، ص48 .

- الرفع من مستوى الفعالية الاقتصادية وزيادة الناتج القومي ؛
- الرفع من المستوى المعيشي عبر زيادة دخل الفرد؛
- تحقيق استقرار العمل والذي يعني دوام استخدام العامل في عمله وتقليص التغيرات على الحد الأدنى عن طريق حماية العامل من التعسف بكل أنواعه؛
- ضبط أساليب ومواعيد التحسينات التقنية بشكل لا يؤثر على القوى العاملة بعد تعيينها؛
- تكوين وإعداد القوى العاملة لتحقيق تأهيل مهني واكتساب مهارة في الأداء ؛
- تنظيم علاقات العمل ووضعها في الإطار القانوني والتشريعي الذي تحدده تشريعات العمل الخاصة بكل دولة.

2-2- الأبعاد الرئيسية لسياسة التشغيل :

يمكن القول أن أبعاد سياسة التشغيل الحالية منها ما هو اجتماعي، ومنها ما هو اقتصادي، وما يتعلق بالجانب التنظيمي والهيكلي، وما إلى ذلك من الجوانب الأخرى.

- ✓ **البعد الاجتماعي**: يركز على ضرورة القضاء على مختلف الآفات الاجتماعية الناتجة عن ظاهرة البطالة لاسيما بالنسبة للشباب، والعمل على توفير الظروف المناسبة لإدماج هؤلاء الشباب في المجتمع، وإبعادهم عن كل ما يجعلهم عرضة لليأس والتهميش والإقصاء وما يترتب على ذلك من أفكار وتصرفات أقل ما يقال عنها تضر بهؤلاء الشباب أولا، والبلاد ثانيا[1].
- ✓ **البعد الاقتصادي**: يرتكز على ضرورة استثمار القدرات البشرية، أي رأس المال البشري ويقصد به القدرات الإنتاجية للأفراد سواء الموروثة أو المكتسبة، لاسيما المؤهلة منها في خلق الثروة الاقتصادية عن طريق توظيفها في مختلف المجالات وقطاعات النشاط سواء منها العامة أو الخاصة بما يسمح بإحداث تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة للبلاد، وتطوير أنماط الإنتاج، وتحسين النوعية والمرودية ومنافسة المنتج الأجنبي، وربح المعركة التكنولوجية السريعة التطور[2].
- ✓ **البعد التنظيمي والهيكلي**: يقصد به مشاكة جميع الجهات ذات العلاقة في اتخاذ قرارات جماعية، خصوصا في مجال تخطيط التنمية المستدامة ووضع السياسات الخاصة بالتشغيل وتنفيذها،والتي تبدأ من المستوى المكاني المحلي، أي مستوى التجمعات السكانية سواء كانت مدن أم قرى[3].

---

[1] أحمية، سليمان، 26و27 أفريل(2009)،" السياسة العامة في مجال التشغيل ومكافحة البطالة في الجزائر" ، ملتقى علمي حول: السياسات ودورها في بناء الدولة وتنمية المجتمع، سعيدة، جامعة الطاهر موالي، ،ص ص 3 -4 .

[2] مرجع نفسه،ص 4.

[3] ماجدة أبوزنط ، عثمان غنيم،(2006)، " التنمية المستدامة دراسة نظرية في المفهوم والمحتوى"،مجلة المنار، المجلد 12 ،العدد الأول، 166.

3- السياسات الاقتصادية للتشغيل ومكافحة البطالة

تتحدد السياسات الاقتصادية المناسبة للشغل انطلاقا من أسباب البطالة وتختلف النظرية الاقتصادية في تحديد السياسات الأنجع لمكافحة البطالة حيث تركز التحليل الكنزي على سياسة الإنعاش ودعم النمو عن طريق دعم الطلب الكلي وهو الاعتقاد السائد لدى معظم الاقتصاديين، والاتجاه الثاني يركز على تحسين كفاءة العرض من حيث دعم ملكية ومرودية المشاريع تحسين كفاءة عنصر العمل وهو اتجاه المدرسة النيوكلاسيكية، ومن بين السياسات الاقتصادية لدعم التشغيل وتوفير المزيد من فرص العمل نذكر ما يلي[1] :

3 -1 سياسة تنشيط جانب الطلب في سوق العمل : وتهدف هذه السياسة إلى زيادة فرص العمل من خلال تحسين مناخ الاستثمار ورفع معدلات النمو الاقتصادي والتحفيز على إنشاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وفيما يلي أهم السياسات لتنشيط جانب الطلب في سوق العمل

- **سياسة تحسين مناخ الاستثمار** : وذلك من خلال أدوات السياسة النقدية والمالية كاستقرار سعر الصرف وخفض سعر الفائدة والتحكم في الإنفاق الحكومي وخفض عجز الموازنة العامة وتخفيض التضخم وتطوير أسواق رأس المال وخفض الإجراءات والقيود المتعلقة بالاستثمار، منح الحوافز المالية والضريبية للمستثمرين وتشجيع الصادرات وتشجيع الاندماج والتكامل مع العالم الخارجي وتشجيع دور القطاع الخاص من خلال سياسة الخوصصة.
- **سياسة التشغيل من خلال تنمية المشروعات الصغيرة** : تعتبر المشروعات الصغيرة والمتوسطة إحدى آليات لتوفير المزيد من فرص العمل حيث توظف هذه المشروعات أكثر من 75% من حجم التشغيل في الكثير من الدول المتقدمة من بين وسائل تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة تقديم المساعدات الفنية كالتدريب والأجهزة والآلات والاهتمام بتسويق منتجات الصناعات الصغيرة والمتوسطة .
- **برنامج التشغيل في قطاع الخدمات**: ويتمثل في تصميم برامج للمتعطلين في قطاع الخدمات من خلال ما يسمى ببرامج العمل الجماعي فقد قامت بولندا بابتكار برنامج لتشغيل الشباب في خدمات النظافة.

3-2 سياسة تحسين كفاءة جانب العرض:وتستخدم هذه السياسة عندما لا تتوافق خصوصيات القوى العاملة مع احتياجات سوق العمل عن طريق سياسات التدريب والتعليم وتتفرع هذه السياسة إلى:

[1] موالي لخضر عبد الرزاق، تقييم أداء سياسات الشغل في الجزائر 2000-2011، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، ورقلة، ص 193.

- **سياسة التدريب**: وتعتبر سياسة التدريب كسياسات تأهيل قوة العمل وتحسين كفاءة العرض ويتوقف جناحها على الوصف الدقيق للمتعطلين وخصائصهم، التتبع المستمر لاحتياجات سوق العمل وقد يكون التدريب في أماكن حكومية أو خاصة.
- **سياسة التعليم**: تعد العملية التعليمية من أهم عوامل تحسين المهارات وقدرات قوة العمل ومن ثم فان تكييف وتطوير سياسات التعليم يعد عاملا أساسيا لتقليص البطالة الهيكلية .

3-3 سياسة تحسين نظم معلومات سوق العمل: وتهدف هذه السياسة إلى إحداث مقابلة بين جانبي العرض والطلب في سوق العمل أي التوفيق بين الوظائف الحالية والباحثين عن العمل ومن بين أدوات هذه السياسة ما يلي :

- تكوين هيئات مؤسسية مسئولة عن توفير خدمات التوظيف؛
- إقامة معارض تساعد على التقاء الباحثين والعرضين للعمل؛
- تطوير البنية التحتية لسوق العمل من خلال شبكات ربط مكاتب التوظيف.

4-3 سياسة تقديم إعانات مالية للمتعطلين وأصحاب العمل : تقوم هذه السياسة على تقديم منح للمتعطلين أثناء فترة تعطلهم حتى التحاقهم بسوق العمل بالإضافة إلى منح لشركات وأصحاب الأعمال لتحفيزهم على تدريب وتشغيل المتعطلين.

5-3 سياسة سوق العمل النشطة : تهدف برامج سوق العمل النشطة إلى زيادة كفاءة العمالة المعروضة وزيادة الطلب على العمل وتحسين آليات المواءمة بين كل من العمالة المعروضة والوظائف الحالية.

6-3 سياسة زيادة مرونة سوق العمل: وتهدف إلى تخفيض القيود في سوق العمل كخفض الحد الأدنى للأجور أو الحجم القانوني لساعات العمل، التخفيض من قوة النقابات.

7-3 سياسة الاستقرار الوظيفي:وتتمثل في تحقيق أو تشجيع الاستقرار الوظيفي وخفض دوران العمل وتخفيض عقود العمل المؤقتة ومن بين أدواتها خفض نسبة مساهمة أصحاب العمل في التأمينات الاجتماعية.

المطلب الثالث: مفاهيم عامة حول سوق العمل

يعد العمل محور اهتمام الفرد والعنصر الذي تشترك فيه كافة المجالات التي تنظم الحياة اليومية. وينظر إلى العمل في الاقتصاد على أنه منتج يباع ويشترى في سوق تعرف بسوق العمل، وعلى أنه يخضع لقانون العرض والطلب شكله شكل المنتجات الأخرى.

1-تعريف العمل

من المعروف أن العمل هو أحد عناصر الإنتاج الرئيسية، ورغم أن الأفراد العاملين لا يشكلون بمفردهم النشاط الإنتاجي، إلا أنهم القوة البشرية التي تؤثر بشكل فاعل على النتائج النهائية لمحمل العملية الإنتاجية، لذلك نجد عدة تعاريف للعمل يختلف فيها معظم الباحثون وسنتطرق لبعضها في ما يلي:

– العمل هو ذلك النشاط الذي يستهدف، إنتاج وتقديم السلع والخدمات التي تشبع حاجات ورغبات الأفراد الآخرين [1].

– العمل هو ذلك الجهد البشري الموجه نحو إنتاج أثر نافع، سواء كان هذا الأثر ماديا محسوسا أو معنويا مجرد[2] .

– هو بذل طاقة عقلية أو عصبية أو عضلية[3].

ومنه يمكن تعريف العمل على أنه الوظيفة التي يقوم بها الإنسان بقواه الجسدية والخلقية لإنتاج الثروات والخدمات أو أنه المجهود الإنساني سواء كان فكريا أو جسديا الذي يؤدي إلى خلق المنفعة أو زيادتها.

2- مفهوم سوق العمل

باعتبار العمل سلعة يطبق عليها قانون العرض والطلب فان لها سوق يحكمها ويقوم بتنظيمها وهذا ما سيتم توضيحه من خلال العناصر التالية.

2-1- تعريف سوق العمل

يعتبر سوق العمل أحد أشكال الأسواق ويمكن تعريفه اقتصاديا بأنه "تفاعل قوى الطلب والعرض على خدمات العمل التي تتحدد من خلالها مستويات الأجور والتوظيف[4] ".

كما يعرف بأنه "المكان الذي يجتمع فيه كلا من المشترين والبائعين لخدمات العمل، والبائع في هذه الحالة هو العامل الذي يرغب في تأخير خدماته أما المشتري فهو صاحب المنشأة[5] ".

---

[1] جلال محمد النعيمي،(2009)، دراسة العمل – في إطار إدارة النتاج و العمليات–، طبعة أولى،إثراء للنشر والتوزيع، ، الأردن، ص17

[2] بوحفص مباركي، (2004)، العمل البشري، الطبعة ثانية، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران، ص2

[3] محمد فارق-محمد الشبول،(2009)، العمل وأثر الأجر على عرض العمل والنمو في الاقتصاد الإسلامي، عماد الدين للنشر والتوزيع،ص 35-36

[4] داود خيرة، (2010)، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل في الدول العربية دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1998-2008، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، الجزائر، ص 29.

[5] دحماني محمد ادريوش، إشكالية التشغيل في الجزائر: محاولة تحليل، مرجع سبق ذكره، ص 44.

انطلاقا من التعاريف السابقة لسوق العمل يظهر بأن هذا الأخير يتركب من مجموعة من المكونات تتمثل في البائع الذي يمثله العامل والمشتري الذي يمثل المؤسسة أو صاحب العمل، إضافة إلى الإطار الذي تتم فيه عملية التبادل سواء كان هذا الإطار مكانا ماديا أو إلكترونيا كالإنترنيت أو الهاتف أو الفاكس.

ومن أهم ما يميز سوق العمل عن غيره من الأسواق ما يلي[1]:

- غياب المنافسة الكاملة: يعني عدم وجود أجر واحد للسوق مقابل الأعمال المشابهة، ومن أسباب غياب المنافسة الكاملة هو نقص المعلومات عن فرص التوظيف ذات الأجور العالية بالنسبة للعمال، كذلك هناك بعض العمال ليست لديهم رغبة في الانتقال الجغرافي والمهني حيث الأجور العالية.
- تأثر عرض العمل: وذلك بسلوك العمال وتفاصيلهم المختلفة (كمية وقت الفراغ، مستوى الدخل، نوعية العلاقات الإنسانية داخل المؤسسة).
- سهولة التمييز بين خدمات العمل ولو تشابهت سواء لأسباب عنصرية كالجنس واللون والدين أو لأسباب اختلاف السن أو الثقافة...الخ .
- تأثر سوق العمل وارتباطه بالتقدم التكنولوجي .
- سوق العمل كأي سوق آخر يتطلب توافر عنصر الطلب والعرض حتى يصبح سوقا بالمعنى الاقتصادي.

3- الطلب وعرض العمل :

يمكن تحديد مفهوم الطلب والعرض على العمل كالآتي :

- **الطلب على العمل :**

يقصد بالطلب على العمل "قدرة الاقتصاد الوطني على توظيف الأيدي العاملة عند أجر حقيقي معين[2]"

إن الطلب على العمل يمثل الجانب الآخر من سوق العمل، إذ يشتري أو يستأجر رب العمل خدمات العمل من السوق مقابل ما يدفعه من أجر للعاملين، ويتميز الطلب على العمل بأنه طلب مشتق من الطلب على السلع والخدمات التي ينتجها العامل، إذ أن صاحب العمل يستأجر العمال لغرض استخدامهم في إنتاج السلع والخدمات وليس العمل بحد ذاته.

- **العرض على العمل :**

يعرف عرض العمل بأنه عبارة عن "عدد العمال الراغبين في العمل عند الأجر الحقيقي السائد[3]"كما أن عرض العمل هو أحد جانبي سوق العمل، إذ يعرض العامل خدماته في السوق مقابل أجر يراه كاف للتخلي عن وقت، أي أن العامل

[1] بن شهرة مدني،(2009)، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل(التجربة الجزائرية)، الطبعة الأولى، دار الجامد للنشر والتوزيع: الجزائر، ص179

[2] مدحت القريشي،(2007)، اقتصاديات العمل، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص31.

[3] ضياء مجيد الموسوي،(2013)، أسس علم الاقتصاد، الجزء الأول، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية: الجزائر، ص 293.

يوازن بين المنفعة التي يحصل عليها من الأجر الذي يتقاضاه نتيجة التخلي عن جزء كبير أو صغير من وقته للعمل السوقي المأجور، وهذا يعني أن عرض العمل سوف يعتمد على المستوى السائد للأجور وعلاقتها بأسعار الإنتاج .

- **توازن سوق العمل :**

يحدث التوازن نتيجة تفاعل كل من قوى العرض والطلب على العمل في السوق، الأمر الذي ينتج عنه تحديد مستوى الأجور وساعات العمل المعروضة، والتعريف الأدق للتوازن في سوق العمل هو أنه يمثل عدد الساعات التي يرغب العمال عرضها وبيعها في السوق والتي تتساوى مع عدد الساعات التي يرغب أصحاب العمل شرائها أو استخدامها.[1]

المبحث الثاني: واقع التشغيل في الجزائر

لقد سعت الجزائر من خلال السياسة التنموية المتبعة إلى تحقيق هدف التنمية الشاملة للوطن، ويأتي التشغيل على رأس هذه الأولويات للحد من البطالة، ولهذا خصص هذا المبحث لعرض أهم المراحل التي مر بها التشغيل في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)مع تقسيم هذه الفترة إلى فترات زمنية تبعا للبرامج والإصلاحات التنموية المعتمدة، وإبراز مساهمة هيئات الدعم المالي في خلق مناصب الشغل ، ومن ثم تقديم فكرة عن وضعية سوق العمل في الجزائر.

المطلب الأول: تجربة الجزائر في ترقية سياسة التشغيل خلال الفترة 1990 – 2019

لقد مر التشغيل بعد الاستقلال بمرحلة متفاوتة وذلك بسب تغير أساليب التسيير بصفة خاصة والنظام الاقتصادي بصفة عامة وهذا ما سيتم التطرق إليه من خلال دراسة المرحلة (1990-2019).

1- المرحلة الأولى:(1990-2000)

تميزت بفترة انتقالية نحو اقتصاد السوق، وقد عرفت وضعية الشغل تفاقم مشاكل كثيرة حيث انخفضت معدلات التشغيل إلى 70,2%عام 2000 بعدما كانت % 78,3 عام1990 فأكدت ترسيخ انكماش اقتصادي من خلال انخفاض عدد مناصب الشغل الجديدة في القطاع العمومي المنتج، و تطور القطاع غير الرسمي وكذا زيادة فئة العاطلين حيث سجل 1233 ألف بطال سنة 1991 ليصبح 1344 ألف بطال سنة 1992 واستمر في الزيادة سنتي 1993 و 1994 من 1519 ألف إلى 1660 ألف بطال على التوالي.

إضافة إلى تدني المداخيل من العملة الصعبة، ثقل الديون الخارجية، تدهور سعر صرف الدينار الجزائري، تقليص حجم الواردات، تسريح العمال من المؤسسات العمومية بسبب غلقها أو بيعها.

وأهم ما يميز نهاية هذه المرحلة هو الاختلال الذي عرفه معدل البطالة، بعد أن كان 27.3 % كمتوسط للفترة 1994-1998، حيث سجل ارتفاعا إلى نسبة 29.5 % لسنة 2000 وهو ما يعادل 2,61 مليون عاطل عن

[1]مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص 111.

العمل،ولقد تم فقدان 216980 منصب شغل خلال نفس السنة فقط وهذا بالرغم من المساعدات الدولية والإمكانات التي حاولت الدولة توفيرها[1].

2- المرحلة الثانية:(2000- 2019):

- برنامج الإنعاش الاقتصادي2001-2004:هو برنامج مهم وضخم رصدت له إمكانيات مالية معتبرة تقدر بـ525 مليار دج أي 7,7 مليار دولار موزعة على أربعة سنوات 2001-2004 ويكتسي هذا البرنامج أهمية بالغة من حيث الناحية الاقتصادية والناحية الاجتماعية وهي كتالي:

- الحد من الفقر وتحسين المستوى المعيشي؛
- تحديد البنية الأساسية للاقتصاد الوطني و بتالي توفير الشروط المناسبة لجلب الاستثمار الأجنبي ؛
- توفير المزيد من مناصب الشغل للتخفيف من ظاهرة البطالة التي بلغت مستويات حرجة.[2]

والجدول الموالي يعرض مضمون مخطط الإنعاش الاقتصادي في الفترة من 2001 إلى غاية 2004.

الجدول(02-01):مضمون مخطط الإنعاش الاقتصادي(2001-2004)

مليار دينار جزائري

	2001	2002	2003	2004	المجموع	النسبة
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	100,7	70,2	37,6	2,0	210,5	%40,1
تنمية محلية وبشرية	71.8	72,2	22,5	6,5	204,2	%38,8
دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	10,6	20,3	22,5	12,0	65,4	%12,4
دعم الإصلاح	30,0	15,0	_	_	45,0	%8,6
المجموع	205,4	185,9	113,9	20,5	525,0	%100

المصدر:المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني من سنة 2001، ص87.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية قد خص بأكبر نسبة من إجمالي المبالغ المخصصة للبرنامج، مما يؤدي إلى زيادة توفير مناصب شغل، كما بلغت نسبة المبالغ المخصصة لقطاع التنمية المحلية والبشرية 38.8%من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج، أما قطاع الفلاحة والصيد البحري بلغ نسبة 12.4 %من إجمالي

[1] شلالي فارس،(2005): دور سياسة التشغيل في معالجة مشكل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001-2004مع محاولة اقتراح نموذج اقتصادي للتشغيل للفترة 2005-2009، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر،ص- ص89- 90.

[2] غرزي سليمة،(2008)، دراسة قياسية لمشكلة البطالة في الجزائر، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، ص 127

المبلغ،وفيما يخص دعم الإصلاحات فقد حضي بـ8,6% من إجمالي المبلغ، وجه أساسا لتمويل الإجراءات والسياسات المصاحبة لهذا البرنامج التي تهدف إلى دعم وترقية القدرة التنافسية للمؤسسات.

ساهم هذا المخطط بامتصاص البطالة بحيث منذ انطلاقه سمح بإنشاء 751812منصب شغل منها 464930منصب دائم و 292882 منصب مؤقت، وقد استفادت المؤسسات الخاصة بشكل معتبر بحيث بلغت حصيلة هذا البرنامج 22400 مؤسسة مع نهاية جوان 2004 ، وهذا العدد يفوق عدد المناصب المتوقعة والمقدرة بـ 713150وبالتالي هذا البرنامج قد حقق أهدافه وبزيادة قدره 38662 منصب شغل[1].

– سياسة دعم النمو و انعكاساتها على مستوى التشغيل: و هي آلية مكملة لسياسة الإنعاش الاقتصادي والهدف منه وضع أكبر قدر ممكن من الاستثمارات المحلية والأجنبية لتسريع وتيرة النمو وبالتالي تقليص البطالة وتضييق فجوة النمو[2]، والجدول التالي يعرض مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة الممتدة من 2005 إلى 2009.

جدول رقم (02–02):مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو(2005–2009)

القطاعات	المبالغ بالملايير دج	النسبة%
برامج تحسين ظروف معيشية السكان	1908.5	%45.5
برنامج تطوير المنشآت الأساسية	150.00	%40.5
برنامج دعم التنمية الاقتصادية	10.15	%8
تطوير الخدمات العمومية و تحديثها	4.0	%48
برنامج تطوير التكنولوجيا الجديدة للاتصال	50.0	%1.1
المجموع	**4202.7**	**100%**

المصدر:محمد صلاح،(2016)، أهداف السياسة الاقتصادية الكلية في الجزائر حسب المربع السحري لكالدور – دراسة تحليلية تقييمية للبرامج التنموية مع إشارة للبرامج الخماسي 2010–2014 ،مجلة كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد: 16، ص271 .

يبين الجدول أن برنامج تحسين ظروف معيشة السكان يحتل النسبة الأكبر من قيمة البرنامج، وزع هذا البرنامج على عدة قطاعات السكن، التربية، مشاريع التنمية المحلية، التعليم العالي، يحتل برنامج تطوير المنشآت الأساسية حوالي 40.5%من إجمالي البرنامج ويأتي قطاع النقل في صدر اهتمامات هذا البرنامج ويليه قطاع الأشغال العمومية، أما برنامج دعم التنمية الاقتصادية فيتضمن 5 قطاعات رئيسية تتمثل في الفلاحة، الصناعة، الصيد البحري، ترقية الاستثمار، السياحة، ثم برنامج تطوير الخدمة العمومية والهدف منه تحسين الخدمة العمومية، أما برنامج تطوير تكنولوجيا الاتصال فكان يهدف إلى فك العزلة عن المناطق النائية.

[1] سليم عقون،(2009)، قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف ،ص 69.

[2] عبد المجيد قدي ،(2003)، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية :دراسة تحليلية تقييمية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ص31.

– برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010–2014) جاء برنامج توطيد النمو الاقتصادي في إطار مواصلة المشاريع التي سبق إقرارها وتنفيذها في البرنامجين السابقين، حيث خصصت الجزائر لهذا البرنامج غلافا ماليا لم يسبق لبلد سائر في طريق النمو أن خصصه حتى الآن والمقدر بحوالي 286 مليار دولار والذي من شأنه تعزيز الجهود التي شرع فيها منذ عشر سنوات لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لقد استهدفت الجزائر من خلال هذا البرنامج تحقيق ما يلي :
استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية و الطرق و المياه وإطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11534 مليار دج.

جدول رقم(02–03):مضمون برنامج توطيد النمو الاقتصادي(2010–2014)

القطاع	المبلغ (مليار دج)	النسبة المئوية%
التنمية البشرية	**10122**	**49,5**
المنشآت القاعدية الأساسية	**6448**	**31,5**
تحسين وتطوير الخدمات العمومية	**1666**	**8,16**
التنمية الاقتصادية	**1566**	**7,7**
الحد من البطالة	**360**	**1,8**
البحث العلمي والتكنولوجيا الجديدة والاتصال	**250**	**1,2**
المجموع	**21214**	**100**

المصدر: محمد صلاح،(2016)، أهداف السياسة الاقتصادية الكلية في الجزائر حسب المربع السحري لكالدور – دراسة تحليلية تقييمية للبرامج التنموية مع إشارة للبرامج الخماسي 2010–2014 ،مجلة كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد: 16، ص271 .

من خلال الجدول يتبين أن التنمية البشرية أخذت أكبر حصة في البرنامج بنسبة 49.5 %من مبلغ البرنامج حيث وجهت لإنشاء مؤسسات تربوية وجامعية وصحية ورياضية ومؤسسات للتكوين المهني وبرمجة إنجاز مليون وحدة سكنية، أما قطاع المنشآت القاعدية الأساسية فقد خصص له ما نسبته 31,5 %من مبلغ البرنامج وجه لمواصلة توسيع وتحديث

شبكات الطرقات والسكك الحديدية وزيادة قدرات الموانئ وتحديث الهياكل القاعدية للمطارات، وتم تخصيص نسبة 8,16% و7,7% لتحسين و تطوير الخدمات العمومية و دعم التنمية الاقتصادية، كذلك خصصت نسبة1,8% من مبلغ البرنامج للحد من البطالة ونسبة 1،2% في إطار ترقية البحث العلمي و التكنولوجيا الجديدة و الاتصال .

ساهم هذا البرنامج في مجال الشغل بمبلغ قدره350مليار دج من إجمالي البرنامج لمراجعة الإدماج المهني لخرجي الجامعات ومراكز التكوين المهني ودعم إنشاء المؤسسات الصغيرة وتمويل آليات إنشاء مناصب شغل جديد.[1]

[1] غرزي سلمة، مرجع سبق ذكره،ص 130.

– برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015–2019 :

يعتبر هذا البرنامج تكملة للبرامج التنموية السابقة حيث يغطي هذا البرنامج عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة خلال فترة 2015–2019 ، حيث تم إنشاء صندوق تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015–2019 والذي جاء ضمن حساب 11التخصيص الخاص رقم 143–302 .وقد خصص مبلغ قدر بـ 6.4079 مليار دج في 2015،مقابل مبلغ بـ 2.1894 مليار دج في 2016 ،حيث نالت فيه المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية الحصة الأكبر .

جدول رقم (02–04) :مضمون برنامج توطيد النمو الاقتصادي خلال الفترة: 2015–2019

النشاطات	2015	2019	المجموع (مليار دج)	النسبة %
الصناعة	5,1	4,8	9,9	0,6
الفلاحة و الري	209.4	198,2	407,6	6,8
دعم الخدمات المنتجة	32,6	14,9	47,5	0,8
المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية	1854,2	441,3	2295.5	38,4
التربية والتكوين	227.8	78,6	306,4	5,1
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية	151,3	32.7	184	3,1
دعم الحصول على سكن	234,3	24,4	258,7	4,3
مخططات البلدية للتنمية و المواضيع الأخرى	900	860	1760	29.5
عمليات برأس المال	464.6	239	703,6	11.8
المجموع	4079,6	1894,2	5973,8	100

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على:هدى بن محمد، جانفي(2020):" عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001–2019" مجلة كلية السياسة والاقتصاد العدد الخامس، جامعة عبد الحميد مهري – قسنطينة 2 الجزائر، ص 57

– قانون رقم 16–14 مؤرخ في 28 ربيع الأول 1438 الموافق 28 ديسمبر 2016 ،يتضمن قانون المالية لسنة 2017 ،والقانون رقم 16–14 مؤرخ في 28 ربيع الأول 1438 الموافق 28 ديسمبر 2016يتضمن قانون المالية 2018.

من خلال الجدول نلاحظ أن هذا البرنامج ركز على قطاع المنشآت القاعدية والإدارية حيث خصصت له أكبر نسبة 38,4 % من إجمالي مبالغ البرنامج يليه قطاع مخططات البلدية للتنمية والمواضيع الأخرى29,5 % ومن ثم تليه عمليات برأس المال بنسبة 11.8% وبعدها قطاع الفلاحة و الري بنسبة6.8 % ثم قطاع التربية والتكوين بنسبة5.1 % و في الأخير قطاع الصناعةبنسبة0.6% هذا سببه أن باقي القطاعات قد استفادت من البرامج السابقة.

المطلب الثاني: مساهمة هيئات الدعم المالي في التشغيل

سيتم عرض مدى مساهمة هيئات الدعم المالي في خلق مناصب الشغل وتقليل من البطالة.

1-الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب: [1](ANSEJ)

تم إنشاء الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب بموجب المرسوم التنفيذي 296/96 المؤرخ في 08 سبتمبر1996، ووضعت تحت سلطة رئيس الحكومة، ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل متابعة نشاطها، وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية، ولها فروع عديدة جهوية ومحلية، هدفها الرئيسي هو تشيع إحداث أنشطة السلع والخدمات وتوسيعها من قبل الشباب ذوي المشاريع، تم تغيير تسمية الوكالة في أواخر سنة 2020 إلى **الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE**[2] تعمل على إنشاء مؤسسات مصغرة لإنتاج السلع والخدمات سواء كانت إنشاء المؤسسات مصغرة جديدة أو توسيع في النشاط وضعت تحت سلطة رئيس الحكومة ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل والعمل والضمان الاجتماعي.[3]

2-الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة(CNAC)[4]:

تم إنشاء الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 94-488 المؤرخ في 6 جويلية 1994 تطبيقا للقرار الوزاري 94-11 المؤرخ في 11 ماي 1994، والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة يعمل على الوقاية من الوقوع في البطالة لأسباب اقتصادية ومن أجل هذه الغاية تأسس لتمكين المؤسسات من الاستمرار الاقتصادي أي أنها مساعدة للمؤسسات لمواجهة الصعبات. يتمتع الصندوق بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ويعتبر من أجهزة الدول التي تساهم في إنشاء المؤسسات المصغرة وتوفير مناصب شغل للتقليل من البطالة[5].

جدول رقم(02-05): عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة حسب قطاعات النشاط إلى غاية 2019/12/31

	ANSEJ		CNAC	
قطاعات النشاط	عدد المشاريع	عدد مناصب الشغل	عدد المشاريع	عدد مناصب الشغل
الخدمات	108561	252806	31348	66497
نقل المسافرين	18997	43698	12234	18569
الصناعة التقليدية	43130	126514	_	_
نقل البضائع	56530	96237	45850	69670

[1] ANSEJ : Agence National de Soutien a l'Emploi des Jeunes.

[2] ANADE : Agence Nationale d'Appui et de Développement de l'Entreprenariat.

[3] المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 24 ربيع الثاني عام1417 الموافق ل08 سبتمبر 1996، المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي، الجريدة الرسمية (العدد52)، الصادرة بتاريخ1996/09/11، الجزائر، ص12.

[4] CNAC :Caisse Nationale d'assurance Chômage.

[5] موقع الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، تم الإطلاع عليه بتاريخ 11/05/2021 www.cnac.dz.

الزراعة أو الفلاحة	58141	137498	23144	55436
الصناعة	27352	78721	11767	34205
البناء والأشغال العمومية	34889	101121	_	_
الأعمال الحرة	11917	26714	1228	2670
الصيانة	10573	24350	898	2179
الصيد البحري	1131	5549	490	1755
النقل بالتبريد	13385	24132	_	_
هيدروليك	560	2057	347	1174
الحرف	_	_	14383	37553
الصناعة الصغيرة	_	_	8589	27486
المجموع	385166	919197	150278	371194

المصدر: وزارة الصناعة والمناجم، أفريل 2020، نشرية المعلومات الإحصائية رقم 36،ص 27.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب منذ بداية نشاطها إلى غاية 2019 قد بلغ 385166 كانت موزعة على عدة قطاعات أدت إلى خلق 919197 منصب شغل أما الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة فساهم في تمويل 15027 مشروع وبذالك فتح 371194 منصب شغل والهدف من إنشاء هاتين الوكالتين هو التقليل من البطالة.

فبما يخص المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب فنلاحظ أن قطاع الخدمات هو أكبر قطاع استفاد بحوالي108561 مشروع ممول من طرف الوكالة وتم فتح 252806 منصب شغل.أما الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة فأولا اهتمامه بقطاع نقل البضائع حيث تم فتح 45850 مشروع وتوظيف 69670 عاملا.

3-الوكالة الوطنية لتسير القروض المصغرة[1](ANGEM):

تساهم الوكالة في تفعيل النشاطات الاقتصادية من خلال برنامج القرض المصغر، وهذا في إطار سياسة الدولة الرامية إلى المساعدة على الإدماج المهني الاقتصادي والاجتماعي للمواطنين بدون دخل الضعيف، غير المنتظم، عبر خلق أنشطة منتجة للسلع والخدمات، كما تهدف إلى محاربة البطالة وللاستقرار في المناطق الحضرية والريفية، بالإضافة إلى تنمية روح المقاولاتية من أجل رفع مستوى المعيشي وتوفير الاستقرار المادي للأسر الجزائرية، هذا ما تسعى لتحقيقه منذ إنشاءها في 2004/01/22 بموجب المرسوم الرئاسي 14/04.[2]

[1]ANGEM : **A**gence **N**ationale de **G**estion du **M**icro **C**rédit.

[2]موقع الوكالة الوطنية لتسير القروض المصغرة، تم الاطلاع عليه بتاريخ، 2021/05/11 http://www.angem.dz على الساعة 19.00.

جدول رقم (02-06): تطور عدد المشاريع الممولة في إطار ANGEM خلال الفترة (2005-2019/12/31)

قطاع الأنشطة	عدد القروض الممنوحة	المبالغ الممنوحة (دج)	النسبة (%)
الزراعة	125 301	8437926881	%13,62
الصناعة الصغيرة	364 837	181726158.93	%39,66
البناء والأشغال العمومية	79 897	6803178174	%8,68
الخدمات	182 806	16756968152	%19,87
الصناعة التقليدية والحرف	161 857	9309463337	%17,59
تجارة	4 404	1097870769	%0,48
الصيد البحري	883	115842560	%0,10
المجموع	**919 985**	**60693865765.93**	**%100**

المصدر: وزارة الصناعة والمناجم، نشرية المعلومات الإحصائية رقم 36، أفريل 2020، ص 23.

من الجدول رقم (02-06) نلاحظ أن الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة ساهمت في رفع مستوى التشغيل وذلك من خلال منحها قروض موجهة إلى مختلف القطاعات (الزراعة، الصناعات الصغيرة ، البناء والأشغال العمومية، الخدمات، الصناعة التقليدية والحرف، تجارة والصيد البحري) وقد بلغت قيمة المبالغ الموجهة لتمويل هذه المشاريع 60693865765.93 دج خلال الفترة الممتدة من 2005-2019 والهدف من إنشاء هذه الوكالة هو التقليل من البطالة ورفع التشغيل.

ونلاحظ أن أكبر قطاع مستفيد من القروض المنوحة هو قطاع الصناعة الصغيرة **بنسبة** 39,66% يليه قطاع الخدمات **بنسبة** 19,87% وقطاع الصناعة التقليدية والحرف17,59% و في الأخير يأتي قطاع الصيد البحري بنسبة0,10% من اجمالي القروض الممنوحة من الوكالة الوطنية لتسير القروض المصغرة.

المطلب الثالث: وضعية سوق العمل في الجزائر

سيتم في هذا المطلب دراسة تطور القوة العاملة وتطور معدلات التشغيل والبطالة خلال الفترة الزمنية (1990-2019) وكذلك تقييم سياسة التشغيل في الجزائر.

1-تطور القوة العاملة خلال الفترة (1990-2019)

القوى العاملة هي ذلك الجزء من السكان المهيئين للعمل فعلا عند الطلب، ويشمل كل من المشتغلين فعلا والعاطلين[1].حيث أن مجموع السكان يتكون من القوة العاملة مضافا إليها السكان خارج القوة العاملة، وبعبارة أخرى يشمل السكان النشطين وغير النشطين.كما أن القوة العاملة هي الأخرى تشمل قوة عاملة مشتغلة وأخرى

[1] طارق عبد الحسين، (2007)،" اقتصاديات الموارد البشرية"، ط1، مؤسسة الوارق للنشر والتوزيع ، الأردن،ص 36.

عاطلة.بالإضافة إلى أنها تعتبر جزء فعال في المجتمع والتي يقع على عاتقها إعالة باقي الفئات الأخرى من السكان وذلك لما يمثلونه من صفة لا يشتركون بها مع غيرهم من باقي فئات المجتمع الأخرى وهي القدرة على العمل[1]، وقد عرفت القوة العاملة في الجزائر تطورا ملحوظا، وهذا ما يشير له الشكل التالي:

شكل رقم (02-01): تطور القوة العاملة في الجزائر خلال الفترة(1990-2019)

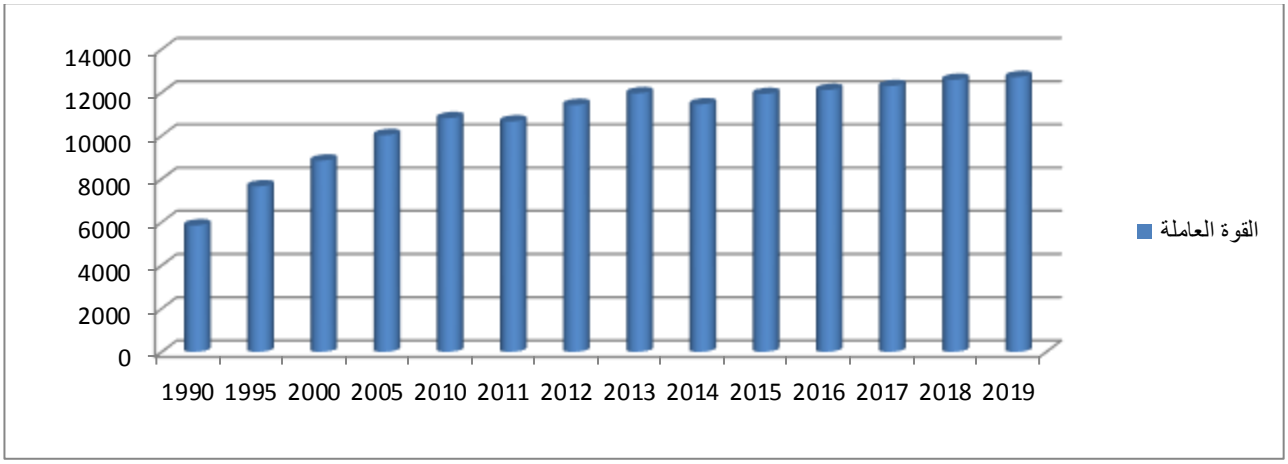

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي متاح على الموقع الالكتروني www.worldbank.org تم الاطلاع عليه بتاريخ 2021/05/24، على الساعة 11.00.

نلاحظ من شكل رقم (02-01) أن القوة العاملة التي تمثل السكان النشطون في تزايد مستمر وتطور سريع من سنة إلى أخرى خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى غاية 2019 حيث تضاعف عددها ليبلغ 12716 في سنة 2019 بعد ما كان 5851 سنة 1990 وهذا راجع إلى ارتفاع الوافدين لسوق العمل من مواليد فترة السبعينات والثمانينات التي عرفت معدلات نمو سكانية مرتفعة خاصة عقب السياسة السكانية التي اتبعتها الجزائر بعد الاستقلال والتي عملت على زيادة عدد السكان، بالإضافة إلى تغير دور المرأة في المجتمع وتوجهها إلى سوق العمل.

جدول رقم(02-07):تطور معدلات التشغيل والبطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)

الوحدة 1000 شخص

السنة	القوة العاملة	نسبة تشغيل الذكور%	نسبة تشغيل الإناث%	معدل التشغيل%	معدل البطالة%
1990	5851	60.0	9.5	35.0	19,8
1991	6085	60.7	9.3	35.3	20,3
1992	6318	57.9	9.2	33.7	21,3
1993	6561	56.8	9.0	33.0	23,2
1994	6814	55.9	8.7	32.5	24,4
1995	7561	52.8	8.1	30.6	28,1

[1]طارق عبد الحسين،مرجع سبق ذكره،ص 36.

1996	7811	55.3	8.4	32.1	28,3
1997	8072	57.3	8.7	33.2	28,0
1998	8326	55.7	8.5	31.4	28,0
1999	8583	54.0	8.4	30.6	29,2
2000	8850	52.4	8.3	31.4	29,5
2001	9074	53.8	8.6	31.4	28,4
2002	9303	54.5	8.8	31.1	25,9
2003	9540	55.8	9.2	32.7	23,7
2004	9780	59.6	10.2	35.1	17,7
2005	10027	61.1	10.5	36.0	15,3
2006	10267	63.0	11.0	37.2	12,3
2007	10514	61.8	10.7	36.4	11,8
2008	10801	63.1	11.2	37.4	11,3
2009	10544	63.7	11.6	37.4	10,2
2010	10812	64.3	11.6	37.8	10,0
2011	10661	63.6	12.6	38.1	10,0
2012	11423	62.2	13.3	38.2	11,0
2013	11964	64.3	14.1	37.9	9,8
2014	11453	61.3	12.9	39.3	10,6
2015	11932	60.8	13 .3	37.2	11,2
2016	12117	62.1	13.7	37.2	10,5
2017	12298	61 .1	13.9	38.0	11,7
2018	12589	61.2	13.7	37.6	11.8
2019	12716	62.1	13.5	37.5	11.8

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي متاح على الموقع الالكتروني www.worldbank.org تم الاطلاع عليه بتاريخ 2021/05/24، على الساعة 11.00.

والشكل الموالي يوضح أكثر نسبة التشغيل والبطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2019).

الشكل رقم(02-02): نسبة التشغيل والبطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)

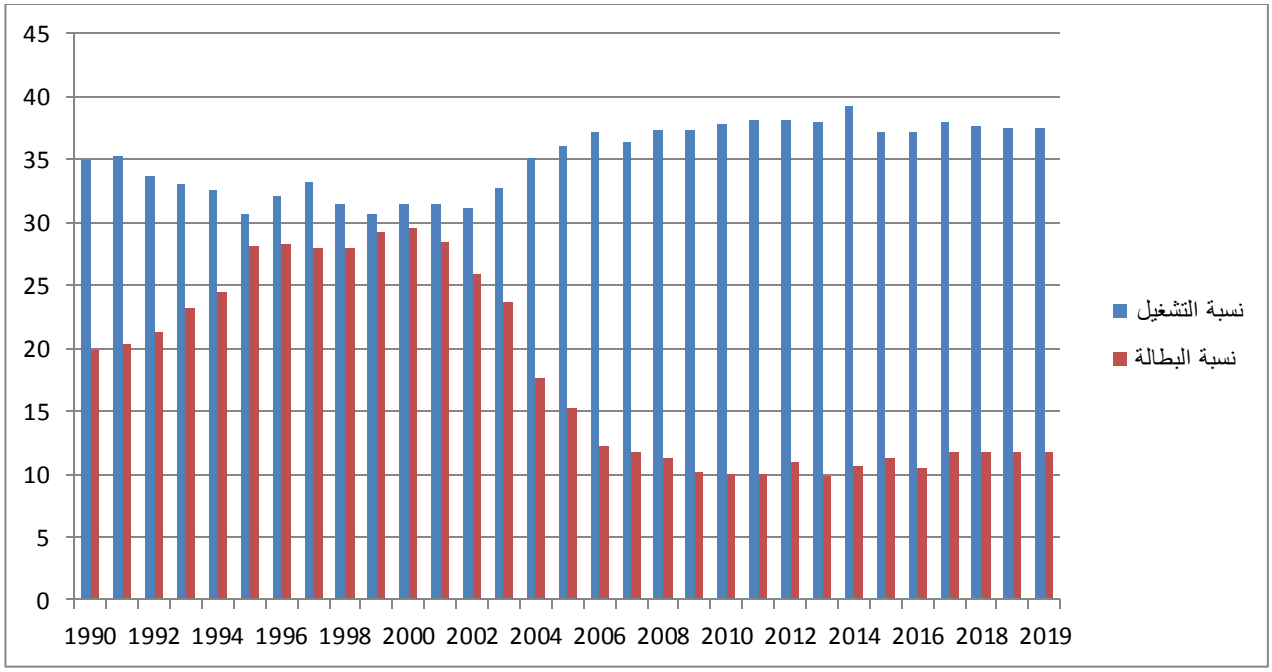

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي متاح على الموقع الالكتروني www.worldbank.org تم الاطلاع عليه بتاريخ 2021/05/24، على الساعة 11.00.

من خلال المعطيات الموجودة في الجدول رقم (02-07)والشكل رقم (02-02) يتضح أن معدلات البطالة شهدت تتطور سريع خلال السنوات(1990-2000) حيث انتقلت نسبة البطالة من19,8 سنة 1990 إلى 29,5 سنة 2000 وهذا ما يؤثر سلبا على نسبة التشغيل حيث انخفضت نسبة التشغيل من 35 سنة 1990 إلى 31,4 سنة 2000 ، وهذا نتيجة الأزمة التي مر بها الاقتصاد الجزائري الناجمة عن انخفاض أسعار النفط، وعجز جل المؤسسات العمومية وعدم قدرتها على إحداث المزيد من مناصب الشغل، بالإضافة إلى ذلك برامج الإصلاح الاقتصادي المدعومة من طرف صندوق النقد الدولي، والتي اهتمت فقط بإعادة الهيكلة التنظيمية للمؤسسات العمومية ودفعتها إلى التسريح الجماعي للعمال، إما نتيجة لإعادة هيكلة المؤسسات أو غلقها هذه الأخيرة لعدم إيجاد مصادر التمويل، حيث تم تسريح أكثر من 500 ألف عامل وغلق أكثر من 1000 مؤسسة عمومية ما بين1994-1998[1] ، أدى إلى تقهقر الحالة العامة للتشغيل نتيجة غياب الاستثمارات الجديدة من قبل المؤسسات العمومية والخاصة.

وفي الفترة (2001-2019) نلاحظ انخفاض في نسبة البطالة إلى 11,8 سنة 2019 وارتفاع نسبة التشغيل إلى 36,4 سنة 2019 وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى تحسن الأوضاع الأمنية للبلاد في أواخر التسعينات التي ساعدت على الاستقرار السياسي والاقتصادي مع تحسن الوضعية الاقتصادية و المالية بسبب الارتفاع الكبير وغير المسبوق لأسعار البترول، هذا الارتفاع في الأسعار أدى إلى انتهاج سياسة اتفاقية توسعية من خلال عقد عدة برامج للإصلاح مما أدى ذلك إلى تنشيط الاستثمار العمومي وخلق فرص عمل.

[1] شلالي فارس، مرجع سبق ذكره ، ص70.

الشكل رقم(02-03):نسبة تشغيل الذكور والإناث خلال الفترة (1990-2019)

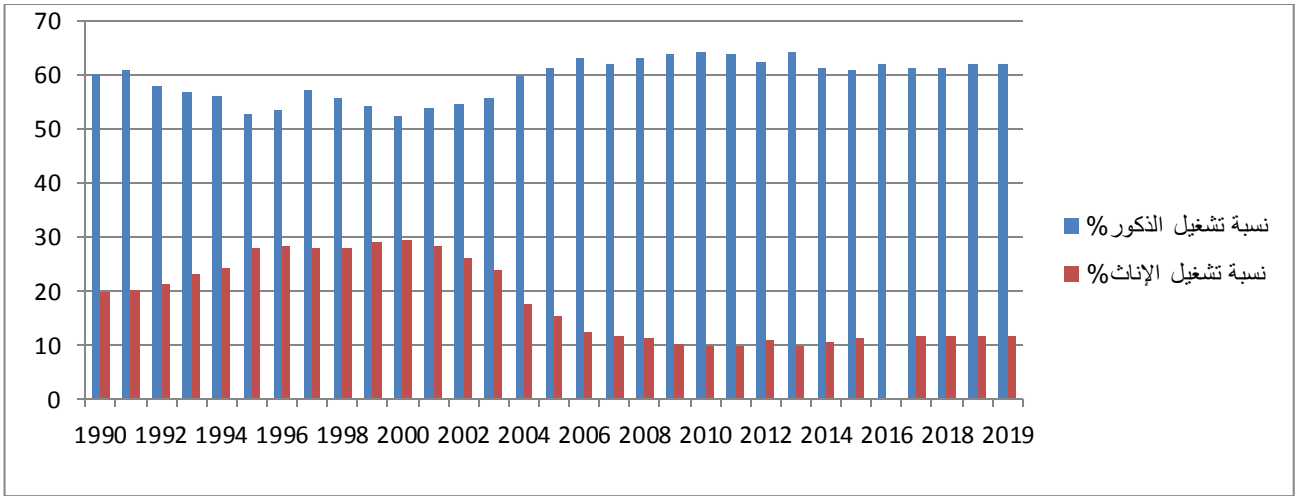

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي متاح على الموقع الالكتروني www.worldbank.org تم الاطلاع عليه بتاريخ 2021/05/22، على الساعة 14.00.

يوضح الجدول رقم (02-07) والشكل رقم (02-03) توزيع نسبة مشاركة الإناث والذكور في التشغيل حيث نلاحظ أن نسبة الذكور تفوق نسبة الإناث حيث أن نسبة تشغيل الذكور كانت في حدود 55%- 65% خلال الفترة الزمنية 2007-2019 بينما نسبة مشاركة الإناث ارتفعت عما كانت عليه فبلغت 13,5% سنة 2019 بعدما كانت نسبتها تقدر بـ 8,3 %في سنة 2000 يعود هذا الارتفاع إلى تزايد مشاركة المرأة في سوق العمل الجزائري إلى مجموعة العوامل الاجتماعية، كذلك انتشار الأعمال اليدوية المنزلية مما يدفعها إلى تفضيل العمل داخل المنزل على الخروج للعمل في الخارج .

2-تقيم سياسة التشغيل في الجزائر:

لتشخيص ظاهرة البطالة وتطور التشغيل في الجزائر، يجب التعرف على مدى نجاعة برامج الاستثمارات العامة في تحقيق التنمية المحلية، وينبغي متابعة نمو التشغيل بحسب القطاعات من خلال ما يلي :

2-1-مساهمة القطاع العام والخاص في التشغيل

إن سياسة الانفتاح التجاري التي تبنتها الجزائر مع بداية تنفيذ الإصلاحات الهيكلية أدت إلى انكماش لبعض القطاعات والتوسع في قطاعات أخرى، وكذلك أدت إلى خوصصة وحل عدد كبير من المؤسسات العمومية مما جعل القطاع الخاص المسيطر الأكبر وهذا ما سيوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (02-08): توزيع فئة المشتغلين بين القطاع العام والخاص خلال الفترة (2007-2019)

الوحدة :1000 وظيفة

السنة	القطاع العام		القطاع الخاص	
2007	2987	34,76	5607	65,24
2008	3149	34,43	5997	65,57
2009	3234	34,14	6238	65,86

2010	3346	34,37	6389	65,63
2011	3843	40,04	5756	59,96
2012	4354	42,81	5816	57,19
2013	4440	41,16	6348	58,84
2014	4100	40,04	6139	59,96
2015	4455	42,05	6139	57,95
2016	4355	40,16	6490	59,84
2017	4001	36,85	6857	63,15
2018	4090	37,66	6911	63,64
2019	4267	39,29	7014	64,59

Source: ONS, Activité, Emploi et chômage En Septembre 2019, N°879, p 13.

يوضح الجدول رقم (02-08) مساهمة القطاع الخاص والقطاع العام في التشغيل حيث تبين من الجدول أن القطاع الخاص يفوق القطاع العام في توفير مناصب الشغل خلال الفترة (2007 -2019)، إذ استطاع القطاع الخاص أن يمتص أكثر من نصف المشتغلين، وخاصة أنه شمل كل المجالات الاقتصادية حيث بلغت أعلى نسبة له65,86 % سنة 2009 وأدنى نسبة له 57,19 % سنة 2012 ، وبلغت في 2019 عدد الوظائف المقدمة من طرف القطاع الخاص 7014 ألف وظيفة . أما فيما يخص القطاع العام فقد شهد في هذه الفترة تذبذبات طفيفة تتراوح نسبة التشغيل فيه ما بين 34%-42 % وفي سنة 2019 تم فتح 4267 ألف وظيفة .

2-2- مساهمة القطاع الرسمي و الغير رسمي في التشغيل :

لعب القطاع غير الرسمي دورا هاما في عملية خلق فرص العمل، رغم أن الأنشطة غير الرسمية والعمالة الناقصة تصل إلى نسبة كبيرة فإن ذلك يجعل معدلات العمالة و البطالة تفقد دلالتها، وتعود بداية الحديث عن العمل غير الرسمي في الجزائر لسنوات التسعينات من القرن الماضي[1]، لكن تم ذلك بدون وجود عناصر إحصائية التي بإمكانها أن تحدد مجال تكونه وتشكله، وفي السنوات الأخيرة أصبح بالإمكان التفريق بين القطاع الرسمي والعمل غير الرسمي من خلال تحديد بعض الخصائص للعمل غير الرسمي، كحالات مناصب العمل غير مستفيدة من تغطية الضمان الاجتماعي. [2]

جدول رقم (02-09): مساهمة القطاع الرسمي والغير رسمي في التشغيل خلال الفترة (2007-2019)

الوحدة: 1000 مشتغل / %

السنة	القطاع الرسمي		القطاع الغير رسمي	
2007	4322	50,29	4272	49,71
2008	4567	49,93	4579	50,07

[1] مولاي لخضر عبد الرزاق (2012)،سياسة الشغل في الجزائر 2000-2011 ،مجلة الباحث، العدد10 ،جامعة ورقلة،191.

[2] المومن عبد الكريم، (2017):دور سياسات التشغيل في تحقيق التنمية – دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1990-2014) أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس المدية، الجزائر، ص 151.

2009	4694	49,56	4778	50,44
2010	4856	49,88	4879	50,12
2011	5227	54,45	4372	45,55
2012	5922	58,23	4249	41,78
2013	6211	57,57	4577	42,43
2014	5972	58,33	4267	41,67
2015	6515	61,50	4079	38,50
2016	6747	62,21	4098	37,79
2017	6198	57,08	4660	42,92
2018	6406	58,99	4596	42 ,33
2019	6554	60,35	4727	43 ,53

Source: ONS, Activité, Emploi et chômage En Septembre 2019, N°879, p 13

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن القطاع الرسمي يساهم في زيادة العمالة وخلق مناصب العمل حيث بلغت نسبة مساهمته في التشغيل 60,35% سنة 2019 ، وبما أن جميع عمليات التشغيل الحكومية توصف بأنها رسمية، فإن هذا المؤشر يميل إلى التقليل من شأن المساهمة الحقيقية للقطاع غير رسمي في خلق فرص عمل، ولقد عرف القطاع الغير رسمي تذبذبات و عدم استقرار حيث سنة 2007 زادت بنسبة قليلة في سنوات التالية 2008و 2009 و2010 بنسبة 50 % لتعود لتنخفض في سنة 37,79 % في سنة 2016 وفي سنة 2019 بلغت 43.53% ويعود سبب هذا التراجع للسياسة التي اتبعتها الدولة للتخفيف من حدة العمل غير الرسمي بالجزائر.

المبحث الثالث: دور العوائد النفطية في توفير مناصب الشغل

سيتم التطرق في هذا المبحث إلى دور العوائد النفطية في توفير فرص العمل وخفض من نسبة البطالة.

المطلب الأول: أثر تغيرات أسعار النفط على التشغيل

يمكن توضيح العلاقة بين سعر النفط والتشغيل من خلال العديد من الأدبيات التطبيقية التي تناولت هذا الموضوع سواء من ناحية الدول المستوردة أو الدول المصدرة، حيث نجد أن الباحثينِ[1] **"François and Mignon2008 "** قاما بدراسة العلاقة بين تقلبات أسعار النفط والمتغيرات الاقتصادية الكلية والمالية الناتج المحلي الإجمالي، المتوسط العام للأسعار، معدلات البطالة والاستهلاك العائلي "لمجموعة من الدول قسمت إلى ثلاث فئات، مجموعة الأوبك، الدول المصدرة للبترول والدول المستوردة، باختبار التكامل المشترك وباستخدام عدة طرق قياسية تمثلت في اختبارات السببية والارتباط في المدى القصير والمتزامن للسلاسل الزمنية في المدى الطويل، وقد اختلفت النتائج بحسب خصوصية الهيكل البنيوي للاقتصاديات الدول المدروسة بالنسبة لمجموعة من البلدان المستوردة.

[1]. François Lescaroux and Valérie Mignon, On the Influence of OilPrices on EconomicActivityand OtherMacroeconomic and Financial Variable, No April 2008

حيث أن ارتفاع أسعار النفط يؤدي إلى زيادة العوائد والتي تساهم في زيادة التشغيل وبما أنه توجد علاقة عكسية بين التشغيل والبطالة فهذه الأخيرة تتأثر بتقلبات أسعار النفط، ففي الدول المستوردة كل ارتفاع في أسعار النفط يؤثر على معدلات التشغيل بشكل سلبي وهذا ما أكدته دراسة"**2007 Markus and Hannes**" "[1] التي تطرقت إلى كيفية تأثير أسعار النفط على معدل البطالة في السويد، ،باستخدام تحليل الانحدار الذاتي واختبارات السببية وكان الهدف الرئيسي معرفة ما إذا كان سعر النفط سوف يؤدي إلى تغيير في معدل البطالة في مرحلة لاحقة، والنتيجة أظهرت وجود علاقة بين أسعار النفط والبطالة في السويد.

ومن الدارسات المطبقة على الدول المصدرة للنفط فإن دراسة[2] "**Aminifard and Bahadorkhah2014** " على الاقتصاد الإيراني أشارت إلى أن أي تحسن في مستوى أسعار النفط يؤثرا إيجابيا بخفض معدلات البطالة وتؤكد هذه النتيجة دراسة[3]**BENAMAR and BENDIABDELLAH**حيث حاول الباحثان تحليل تقلبات أسعار البترول على النشاط الاقتصادي ومن خلال توضيح الأثر الإيجابي الذي تلعبه المداخيل البترولية في خفض معدلات الفقر وتحقيق التنمية الاقتصادية في دول إفريقيا، وتشير النتائج إلى أن العوائد النفطية ساهمت في التقليل من معدلات البطالة وبالتالي الرفع من معدلات التشغيل.

يمكن القول أن هناك علاقة عكسية بين أسعار النفط ومعدلات البطالة وعلاقة طردية بين أسعار النفط ومعدلات التشغيل، هذه العلاقة تكون غير مباشرة إذ تترجم زيادة في أسعار النفط بزيادة في الاستثمارات التي تساهم في ارتفاع حجم الطلب على سوق العمل وبالتالي امتصاص جزء من البطالة والرفع التشغيل، أما في حالة انخفاض الأسعار فتتراجع العوائد النفطية وتجمد المشاريع وهذا ما ينعكس على ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض معدلات التشغيل، والعكس بالنسبة للدول المستوردة للنفط حيث أن هناك علاقة طردية بين أسعار النفط ومعدلات البطالة، فإن أي تغيير في أسعار النفط بالارتفاع والانخفاض يؤدي إلى تغير في معدلات البطالة في نفس الاتجاه.

المطلب الثاني : إستراتيجية استغلال عائدات النفط

[1] Hannes Mellquist and Markus Femermo, The Relat ionship Between the Pr ice of Oi l and Unemployment in Sweden, Jönköping, January 2007.

[2] Fazel Bahadorkhah aand Abas Aminifard. INVESTIGATING THE RELATIONSHIP BETWEEN THE OIL PRICES ,INTEREST RATE AND UNEMPLOYMENT RATE IN IRANIAN. Indian Journal of Fundamental and Applied Life Sciences ISSN: 2231– 6345 April 2014.

[3] BENAMAR and BENDIABDELLAH, Pétrole et Activité économique en Afrique: Une analyse économétrique, sur le site :www.fseg.unv.tlemcen.dz.

سيتم من خلال هذا المطلب التعرف على إستراتيجية الاستغلال لعائدات النفط، وأهم اتجاهات استثمارها.

1-الإستراتجية الضرورية لاستغلال عائدات النفط

إن أي تغيير أساسي وفعال لا يتحقق دون إجراءات مستقلة وجريئة وحاسمة، متوازية مع إجراءات عملية وتطبيق دقيق، والمطلوب كحد أدنى بعض الاستراتيجيات للاستغلال الأمثل للعوائد النفطية منها:[1]

-الربط بين قرارات خفض الإنتاج وتوزيع نسبه بين الدول النفطية وبين اتفاقات تعاونية شاملة فيما بينها، لتعويض من يتضرر أكثر من سواه في مشاريعه الإنمائية والتطويرية، علاوة على تثبيت سياسات توفير تهبط بمخصصات الاستهلاك، وترفع مخصصات الاستثمارات الوطنية، وتحول عبر تحسين الشروط المحلية قسطا كافيا من الإيداعات المصرفية والاستثمارية في البلدان الصناعية، إلى البلدان النفطية نفسها والبلدان المجاورة في المناطق الإقليمية المرتبطة بها ارتباطا عضويا؛

-توظيف عائدات النفط لتمويل دراسات تقوم عليها جهات وطنية موثوقة، لتطوير الأساليب الراهنة في تكرير النفط الخام وتصنيع منتجاته واستهلاكها، تطويرا يخفف تلويث البيئة، فهذا هو السلاح الحقيقي والرئيسي الذي يمكن أن يهدد مستقبل النفط، من خلال حملات دولية جارية لحساب المصادر البديلة، والواقع أنّه لو أنفق على التطوير التقني لاستغلال النفط ما ينفق على المصادر البديلة من استثمارات، لأمكن الوصول إلى نتائج تجعله هو المصدر النظيف بيئيا، ومن الضروري لهذا الغرض ربط كل اتفاقية مع شركة أجنبية لتسويق النفط الخام في البلدان المستهلكة ببنود ملزمة، تستهدف دعم تمويل مشاريع هادفة لإيجاد تقنيات نظيفة لاستخراج النفط واستهلاكه؛

- إعطاء الأولوية المطلقة في توظيف عائدات النفط للمشاريع الاستثمارية المحلية والإقليمية، وفق الاحتياجات الوطنية والإقليمية، مع تقليص النفقات الباهظة لاستيراد البضائع الاستهلاكية والكمالية، جنبا إلى جنب مع حملات توعية كافية للتأثير على السلوك الشخصي للفرد المستهلك في البلدان النفطية أو ما يسميه مالك بن نبي بالنشر الاجتماعي للخطة حتى نضمن نجاحها؛

- ربط مشاريع التطوير والتنمية الوطنية والإقليمية بشبكتين متكاملتين، إحداهما لتطوير المنشآت الأساسية للبنية الهيكلية المشتركة ، كالطرق ومنشآت التعليم والإدارة والبحث العلمي، ولتنفيذ مشاريع التصنيع المحلية في اتجاه تحقيق الاكتفاء الذاتي المشترك على أساس التكامل بين بلدان المنطقة الواحدة، والتي يملك بعضها الاختصاصات والخبرات، وبعضها الخامات، وبعضها الطاقة، وبعضها اليد العاملة، وبعضها أسواق التوزيع الكبرى، ولكّنها تفتقر جميعا إلى عنصر واحد سياسي هو التنسيق والتعاون بما يحقق المصلحة المشتركة رغم وجود خلافات يستحيل زوالها دون إيجاد أرضية مشتركة من المصالح ورعايتها وتعزيزها باطراد .

[1] شعيب شنوف، رمضاني لعلا، (2008): الآفاق المستقبلية للاقتصاد الجزائري بعد الثروة البترولية في إطار قواعد التنمية المستديمة، المؤتمر الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، المنعقد يومي 7و8 أفريل جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر،ص5.

2- الاتجاهات الضرورية لاستثمار عائدات النفط ودعم التشغيل:

تتمثل أهم الاتجاهات الضرورية لاستثمار عائدات النفط فيما يلي [1]:

-إجراء تغييرات جذرية في حقول إعداد المواطن العلمية والثقافية، إن هناك حاجة إلى إصلاحات كبرى في حقل التربية والتعليم على الأخص، وهي إصلاحات ستكون مكلفة للغاية إن هي توجهت للكيفية والجودة والإتقان في المدرسة والجامعة وخارجهما، والأمر نفسه ينطبق على قطاعي الفلاحة والصناعة؛

- هناك أعداد هائلة من المواطنين الذين يحتاجون لإعادة تدريبهم وتأهيلهم لمتطلبات سوق عمل الاقتصاد القادم، وسيكون من المستحيل على مجتمعاتنا الفكاك من الاقتصاد الريعي دون هذه الخطوة التي هي الأخرى ستحتاج إلى بضعة عقود ومال وفير؛

- هناك حاجة إلى التعاون الوثيق مع القطاع الخاص الوطني على الأخص لبناء قاعدة اقتصادية - صناعية — معرفية- خدمية قادرة على الاستمرارية والنمو والمرونة في المستقبل، وهذا أمر مستحيل دون تنفيذ متطلبات إعداد المواطن في الحقول التعليمية والثقافية والتدريبية.

المطلب الثالث :أثر أزمة كوفيد 19 على التشغيل والتحديات التي تواجه مستقبل النفط في الجزائر

شكلت جائحة كورونا أزمة اقتصادية عالية التأثير مست جميع أنحاء العالم، وألقت بتداعياتها على كل مناحي الحياة خاصة الجانب الاقتصادي،وفي هذا المطلب سيتم التطرق لأثر هذه الازمة على التشغيل و البطالة.

1.أثر أزمة كوفيد 19 على البطالة والتشغيل في الجزائر:

توقع صندوق النقد الدولي أن ينكمش الاقتصاد الجزائري بنسبة 5,2 % في المائة في عام 2020 ، مما سيرفع نسبة البطالة إلى أكثر من 15 في المائة، [2]كما أن توقف نشاط عدد من المؤسسات الاقتصادية بالأخص الصغيرة والمتوسطة سيكون عاملا مهددا لزيادة نسبة البطالة والتقليل من فرص التشغيل، خاصة وأن تضرر هذا النوع من المؤسسات جراء الأزمة وارد جدا، باعتبار أنها تقوم على هوامش أمان نقدية ضعيفة لا تمكنها من مقاومة تداعيات الجائحة لفترة طويلة، حيث أن هذه المؤسسات ستضطر إلى تسريح العمال إذا ما واجهت قصورا في التدفق النقدي بشكل يؤثر على استمراريتها ومرونة نشاطها خاصة إذا لم تتلقى في المقابل تحويلات نقدية من الدولة، كما أن تقليص

[1] شعيب شنوف، رمضاني لعلا، مرجع سبق ذكره، ص07.

[2]International Monetary Fund. (2020, 04). Middle East and Central Asia Report Developments: Regional economic prospects in the Middle East and North Africa, Afghanistan and Pakistan. Consulté le 05 05, 2021, sur website of International Monetary Fund https://www.imf.org/en/Publications/REO/MECA/Issues/2021/04/15/regionaleconomic-outlook-middle-east-central-asia-re.

الحكومة لنفقات التجهيز 20,1% في قانون المالية 2020 ، سينعكس آليا على استثمارات الدولة في القطاعات الحيوية والمنشآت القاعدية مما قد يفاقم أثر الأزمة في زيادة مستوى البطالة، كما لا يجب إهمال البطالة في القطاع الموازي حتى وإن كان لا يدخل ضمن الحسابات الرسمية والناتج القومي، وذلك لأنه يشكل جزء معتبر من حجم التشغيل الكلي، حيث أن حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر يفوق 30 بالمائة من الناتج الداخلي الخام، و حجم التشغيل الموازي في الجزائر يقدر بـ 43 بالمائة من حجم التشغيل الكلي،كما أن للعمل غير الرسمي أثر كبير في دلالة معدل البطالة كمؤشر من مؤشرات تفسير معطيات سوق الشغل.[1]

2. التحديات التي تواجه مستقبل النفط في الجزائر

يواجه مستقبل النفط في الجزائر تحديات كثيرة وكبيرة تتمثل أهمها فيما يلي:

–التحدي الأول: الثروة النفطية ثروة زائلة وناضبة مع مرور الوقت، أي أنها معرضة للتقلص والزوال، لذا يشكل هذا التحدي دافع أول للتوجه نحو الطاقات البديلة المتجددة.

–التحدي الثاني:ضريبة الكربون هي ضريبة تعتزم دول الاتحاد الأوروبي فرضها على استهلاك الوقود العضوي (بترول– فحم) بغرض الحد من استهلاك هذا الوقود، وكذلك استخدام حصيلة هذه الضريبة في معالجة آثار تلوث البيئة بغاز ثاني أكسيد الكربون الناتج عن استخدام هذا الوقود، إن الداعين إلى هذه الضريبة يقررون أن ارتفاع درجة حرارة الجو شأنه شأن تلوث البيئة، وعليه فإن هذه السياسة ستؤدي بصفة مباشرة إلى تخفيض إنتاج واستهلاك النفط والتوجه حصريا نحو الطاقات البديلة والتي لا يكون عليها ضريبة لا تلوث البيئة .

–التحدي الثالث: التجربة الألمانية في مجال الطاقة المتجددة ونجاحها جعلت الدول النفطية لا ترتاح لهذه التجربة وهي تشكل منافسة حقيقية للنفط الأحفوري.

– **التحدي الرابع**: تذبذب أسعار النفط حيث عرفت أسعار النفط عدة انخفاضات منذ الاستقلال إلى يومنا هذا.

–التحدي الخامس: تزايد الطلب على الطاقة الكهربائية في الجزائر لزيادة استعمالاتها نسبيا والذي وصل إلى 43TWhسنة 2009 ومن المتوقع أن يصل إلى 64 TWh سنة 2020 .حيث أن هذا التزايد المستمر يدفع الجزائر إلى التوجه والتفكير في صناعة طاقة متجددة.

[1] ناصر بوعزيز، وبن خديجة منصف (2017)، النموذج الاقتصادي الجديد في الجزائر بين الواقع و التجسيد، الدراسات الاقتصادية و المالية ،العدد10الجزء 2 ،ص 96.

– **التحدي السادس**: بدأ وتوجه الدول المستهلكة للنفط لاسيما الدول الأوروبية ترشيد استهلاكها من النفط والتوجه إلى الطاقة البديلة والمتجددة [1].

–**التحدي السابع**: لقد أصبحت عمليات الاندماج بين الشركات المتعددة الجنسية مسألة لافتة لأنها تسير بخطى متسرعة. وأضحت في الوقت ذاته إحدى الاستراتيجيات المهمة التي تطبقها الشركات من أجل الحصول على حصة أكبر في السوق، وكذلك تكوين اتحادات إستراتيجية مع شركات أجنبية أخرى بهدف الحصول على إنتاج ذي قيمة عالية وبكلفة منخفضة، مما يمكنها من الحصول على إيرادات أعلى ومن ثم السيطرة على النشاط الاقتصادي العالمي، ويمكن القول بأن عمليات الاندماج بين الشركات النفطية تستهدف ما يلي :

* إن الاندماج يؤدي إلى زيادة حجم الشركات النفطية، ويؤدي إلى خفض التكاليف والحصول على حصة أكبر في السوق وعلى رأس مال، لبناء وحدات إنتاجية كبيرة، كما أن التطور الكبير في أسواق النفط الذي أدى إلى نمو الطلب على مواد تكنولوجية أكثر تطورا ومنتجات أكثر تنوعا كان دافعا آخر للاندماج؛

* الحصول على احتياطات جديدة مؤكدة من النفط الخام بعد أن تناقصت احتياطات بعض الشركات النفطية الكبيرة، والحصول على احتياطات بتكلفة منخفضة واحتمال تخفيض تكاليف البحث عن احتياطات جديدة في المستقبل بسبب قلة عدد الشركات التي تتنافس فيما بينها للحصول على امتيازات للبحث والتنقيب عن النفط .إن عمليات الاندماج بين الشركات المتعددة الجنسيات في قطاع النفط ستؤثر دون شك في الموقف التنافسي للشركات الوطنية في الدولة الجزائرية التي سعت إلى تكوين قاعدة للصناعة النفطية فيها، لأن هذه الشركات لا تستطيع منافسة شركات النفط العالمية التي نمت كثيرا من خلال عمليات الاندماج الواسعة [2] .

[1] كسيرة سمير، عادل مستوي،(2015): الاتجاهات الحالية لإنتاج واستهلاك الطاقة الناضبة ومشروع الطاقة المتجددة في الجزائر–رؤية تحليلية آنية ومستقبلية،مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية العدد 14 ،جامعة المسيلة، الجزائر،ص ص159–160.

[2] مصطفى بودرامة،(2008): التحديات التي تواجه مستقبل النفط في الجزائر،المؤتمر الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، المنعقد يومي7و8 أفريل جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر،ص 16.

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل تم عرض الإطار المفاهيمي لكل من التشغيل، البطالة، سياسات التشغيل وسوق العمل، بالإضافة إلى تقديم عرض تحليلي عن واقع التشغيل والبطالة في الجزائر من خلال تتبع أهم المحطات التي مر بها خلال الفترة الزمنية (1990-2019) وتتبع تطور القوة العاملة التي تمثل عرض العمل، ولقد اتضح أنه بالرغم من الجهود والبرامج التنموية التي تبنتها الدولة للحد من مشكلة البطالة، والتي سجلت تحسنا في ما يخص خلق مناصب الشغل إلا أنها ليست كافية.

تعد مشكلة البطالة من أخطر المشكلات التي تواجه المجتمع الجزائري ،كما تعتبر أيضا أحد التحديات التي يجب على الجزائر الانتباه لها حاليا حيث يتوجب عليها أن تسرع في العمل على إيجاد السياسات والإستراتجية التي يمكن خلالها مواجهة هذه المشكلة حتى لا تتفاقم المشكلات المترتبة عليها، وذلك رغم تثمين الجهود التي قامت بها الدولة للتخفيف من حدة ظاهرة البطالة.

الفصل الثالث

دراسة قياسية لأثر تغيرات العوائد النفطية على التشغيل في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)

تمهيد

بعد التحليل النظري في الفصول السابقة سيتم في هذا الفصل قياس أثر تغيرات العوائد النفطية على معدلات التشغيل في الجزائر خلال الفترة الزمنية 1990 - 2019، وذلك بالاعتماد على أدوات الاقتصاد القياسي مثل اختبار تحليل السلاسل الزمنية،اختبار التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ.

وبناء على ذلك يتضمن هذا الفصل ثلاثة مباحث حيث يتم تخصيص المبحث الأول والثاني لتحليل الطرق المستخدمة في الدراسة القياسية، أما المبحث الثالث يتم تخصيصه لمناقشة وتحليل نتائج هذه الدراسة القياسية وذلك كما يلي:

المبحث الأول:عموميات حول الاقتصاد القياسي؛

المبحث الثاني:التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ؛

المبحث الثالث: تحليل أثر تغيرات العوائد النفطية على معدلات التشغيل في الجزائر خلال الفترة (1990-2019).

المبحث الأول: مدخل للاقتصاد القياسي والسلاسل الزمنية

لقد استخدم لفظ اقتصاد قياسي لأول مرة عام 1926،ويرجع الفضل في ذلك إلى الاقتصادي " Ranger Frish".وهناك من يؤرخ لمولد الاقتصاد القياسي بفترة الثلاثينات من القرن التاسع عشر حيث استخدم الاقتصادي "Cournout" التحليل الكمي في أبحاثه بطريقة منظمة منذ تلك الفترة،ويعتبر بذلك Cournoutأبو الاقتصاد القياسي في نظر البعض.وهناك من يؤرخ لمولد الاقتصاد القياسي بظهور الجدول الاقتصادي عند مدرسة الطبيعيين على يد"Quesnay" عام 1758.ويذكر البعض أن تطبيقات الاقتصاد القياسي بدأت مع دراسات"Engel" في القرن التاسع عشر والذي استخدم فيها بيانات على إنفاقالأمر وتوصل إلى قانون Engel المعروف حتى الآن.وسوف نحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى:

- عموميات حول الاقتصاد القياسي
- تعريف السلاسل الزمنية
- دراسة اسقرارية السلاسل الزمنية

المطلب الأول: عموميات حول الاقتصاد القياسي

يعد الاقتصاد القياسي أسلوب من أساليب التحليل الاقتصادي يهتم بالتقدير الكمي للعلاقات بين المتغيرات الاقتصادية للوصول إلى هدفه الخاص باختبار الفروض والتنبؤ بالظواهر الاقتصادية، وقد تعددت الطرق المستعملة في تقدير معادلات نماذج الانحدار كطريقة التكامل المتزامن التي تجنب الوقوع في الانحدار الزائف كونها تأخذ في الحسبان الاتجاه العشوائي للسلاسل الزمنية المدروسة.

1- تعريف الاقتصاد القياسي وأهدافه

يعرف الاقتصاد القياسي على أنه"فرع من فروع الاقتصاد،يستخدم التحليل الكمي للظواهر الاقتصادية الواقعية المبنية على أساس التماسك بين النظرية والمشاهدة".[1]

كما يعرف على أنه "القياس الاقتصادي،حيث يعتبر فرع من فروع المعرفة الذي يهتم بقياس العلاقات الاقتصادية من خلال بيانات واقعية،بغرض اختبار مدى صحة هذه العلاقات كما تقدمها النظرية أوتفسير بعض الظواهر، أو رسم بعض السياسات، أوالتنبؤ بسلوك بعض المتغيراتالاقتصادية".[2]

[1] عصام عزيز الشريف، (1981): مقدمة في الاقتصاد القياسي، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 7.

[2] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، (2005): الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية: الإسكندرية، مصر، ص 4.

ويمكن تلخيص أهداف الاقتصاد القياسي في أربعة نقاط رئيسية:[1]

❖ اختبار النظرية الاقتصادية

تعتمد النظرية الاقتصادية في جزء كبير منها على طريقة الاستنباط في التوصل لنتائجها.وطريقة الاستنباط تبدأ من افتراضات مبسطة يضعها الباحث بهدف تبسيط الواقع ثم يستنبط منها بالاستدلال المنطقي ما يسمى بالفروض المفسرة، والفروض المفسرة عادة ما تقدم تفسير للظواهر الاقتصادية محل البحث.وهناك نوعان من الافتراضات المبسطة:افتراضات سلوكية[2]وافتراضات مقيدة[3].

❖ تفسير بعض الظواهر الاقتصادية

يعتقد البعض طالما أن مهمة الاقتصاد القياسي تتخلص في قياس العلاقات الاقتصادية بغرض اختبارها، فإن القياس لا يمكن أن يتم إلا بناء على نظرية،حيث أن الأخيرة هي التي تقدم العلاقات التي يمكن قياسها،ووفقا لهذا الرأي فإنه لا يوجد هناك قياس بدون نظرية.من ثم فإن مهمة النظرية الاقتصادية تأتي قبل مهمة الاقتصاد القياسي،ويعرف مؤيدوهذا الرأي بأصحاب مدخل الاستنباط أو مدخل القياس بالنظرية.ولكن هناك فريقا آخر يرى أن وجود نظرية ليس شرطا ضروريا حتى تتم عملية القياس،فيمكن أن تتم أولا ومنها يمكن التوصل إلى نظرية جديدة تفسر الظواهر الاقتصادية، ويعرف هذا الفريق بأصحاب مدخل الاستقراء أو القياس بدون نظرية.وفي هذه الحالة يقوم الباحث بقياس العلاقة بين المتغير التابع وعدد من المتغيرات المستقلة التي يعتقد أنها تؤثر في المتغير التابع.ثم يسقط المتغيرات المستقلة التي يوضح القياس أثرها على المتغير التابع غير معنوي.

❖ رسم أو تقييم السياسات الاقتصادية

يساعد الاقتصاد القياسي على تحديد القيم الرقمية لمعاملات العلاقات الاقتصادية ولاشك أن معرفة هذه القيم يلزم لرسم سياسة اقتصادية سليمة.فإذا أرادت منشأة أن ترسم سياسة سعرية ملائمة لزيادة إيراداتها الكلية فلابد من معرفة القيمة الرقمية لمرونة الطلب السعرية لسلعتها.فإذا كانت هذه المرونة أقل من الواحد فإن رفع السعر هو الذي يزيد إيراداتها،ومرونة الطلب السعرية تلك يمكن تحديد قيمتها من خلال قياس دالة الطلب من بيانات واقعية.

---

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، (2005)، المرجع سبق ذكره، ص ص 10-15.

[2] الافتراض السلوكي هو الافتراض الذي يتعلق بهدف الوحدة الاقتصادية ويسمى سلوكي لأن الهدف هو الذي يحكم السلوك.

[3] الافتراض المقيد الهدف منه هو عزل أثر العوامل الأخرى التي ليست محل البحث أو تثبيتها.

❖ **التنبؤ بقيم المتغيرات الاقتصادية في المستقبل**

إذا اعتبرنا أن المستقبل القريب هو امتداد للماضي القريب،فمن الممكن استخدام الطرق القياسية في تحديد القيم المتوقعة لبعض المتغيرات الاقتصادية في فترات مقبلة،وذلك بالاعتماد على بيانات واقعية متاحة عن فترات ماضية.ومثل هذا التنبؤ يساعد على رسم الخطط الاقتصادية الملائمة،كما يمكن صانع القرار من اتخاذ خطوات مبكرة لأزمة لإنجاح الخطط الاقتصادية في المستقبل.

2- منهج البحث في الاقتصاد القياسي

يمر البحث القياسي بأربع مراحل تتمثل في ما يلي:

2-1- تعيين النموذج

يقصد بتعيين النموذج صياغة العلاقات الاقتصادية محل البحث في صورة رياضية حتى يمكن قياس معاملاتها باستخدام ما يسمى بالطرق القياسية وتنطوي هذه المرحلة على عدد من الخطوات،أهمها:

2-1-1-تحديد متغيرات النموذج

يمكن للباحث أن يحدد المتغيرات التي يتضمنها النموذج عند دراسته لظاهرة اقتصادية معينة من خلال مصادر عديدة.ولعل أول هذه المصادر النظرية الاقتصادية وثانيها المعلومات المتاحة من دراسات قياسية سابقة في المجال الذي يبحث فيه بوجه عام،وثالثها المعلومات المتاحة عن الظاهرة بوجه خاص.ولكن بالرغم من ذلك فإنه لا يمكن بوجه عام إدراج جميع المتغيرات التفسيرية التي تؤثر في الظاهرة محل البحث في النموذج الذي يتعين تقدير معلماته،وذلك لصعوبات كثيرة أهمها على الأقل صعوبات القياس،ولذلك يتم عادة الاقتصار فقط على عدد منها وهي المتغيرات الأكثر أهمية.[1]

2-1-2-تحديد الشكل الرياضي للنموذج[2]

يقصد بالشكل الرياضي للنموذج عدد المعادلات التي يحتوي عليها (فقد تكون معادلة واحدة أو عدد من المعادلات)،ودرجة خطية النموذج (فقد يكون نموذج خطي أو غير خطي)،ودرجة تجانس كل معادلة (فقد تكون غير متجانسة أو متجانسة من أي درجة). والنظرية الاقتصادية كثيرا ما لا توضح الشكل الرياضي الدقيق للنموذج،ولكنها أحيانا تقدم بعض المعلومات التي تفيد -ولو إلى حد ما- في تحديد بعض ملامح الشكل الرياضي للنموذج. وإن الخطأ

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، (2005)، المرجع سبق ذكره، ص 16.

[2] المرجع نفسه، ص ص 18-19.

في تحديد الشكل الرياضي المناسب للنموذج يؤدي إلى أخطاء كبيرة فيما يتعلق بقياس وتفسير العلاقة محل البحث.ولعل هذا يرجع إلى أن نتائج القياس تعتمد بدرجة كبيرة على صيغة الشكل الرياضي التي يختارها الباحث لتفسير الظاهرة.

ونظرا لأن النظرية الاقتصادية لا تقدم في كثير من الحالات ما يوضح الشكل الرياضي الملائم للنموذج،فإن الباحثين يلجؤون لبعض الوسائل التي تعينهم على ذلك.ومن الأساليب التي تتبع في هذا الصدد أن يقوم الباحث بجمع البيانات عن المتغيرات المختلفة التي يحتوي عليها النموذج،ثم يقوم برصد هذه البيانات في شكل انتشار ذو محورين يتضمن المتغير التابع على محور واحد والمتغيرات المستقلة على المحور الآخر.ومن خلال معاينة شكل الانتشار يمكن الحكم مبدئيا على نوع العلاقة بين متغير مستقل هل هي خطية أم غير خطية، وبناء على ذلك يمكن للباحث اختيار الشكل الملائم للنموذج.

2-1-3- تحديد التوقعات القبلية

يتعين تحديد توقعات نظرية مسبقة عن إشارة وحجم معلمات العلاقة الاقتصادية محل القياس بناء على ما تقدمه المصادر السابقة من معلومات، وتعتبر التوقعات القبلية للإشارة وحجم المعلمات هامة بالنسبة لمرحلة ما بعد التقدير،حيث يتم اختبار المدلول الاقتصادي للمعلمات المقدرة من خلال مقارنتها مع التوقعات القبلية من حيث إشارتها وحجمها.[1]

2-2- تقدير معلمات النموذج

في هذه المرحلة يتم جمع البيانات المتعلقة بالظاهرة الاقتصادية (المشكلة) قيد الدراسة، ومن ثم يتم تقدير معالم العلاقة التي تم وصفها وصياغتها رياضيا في المرحلة الأولى، أي تقدير قيم رقمية للمعالم، كما يجب في هذه المرحلة تقييم المعالم المقدرة من النواحي الاقتصادية، الإحصائية والقياسية.

فمن الناحية الاقتصادية نجري عملية مقارنة بين قيم وإشارات معالم النموذج التي تم تقديرها مع القيم والإشارات المتوقعة لهذه المعالم في ضوء النظرية الاقتصادية. ومن الناحية الإحصائية يتم حساب الانحرافات الكلية والجزئية في المتغيرات التي يتكون منها النموذج واختبار معنوية المعالم من خلال اختبار ستيودنت ومعامل التحديد. أما من الناحية القياسية فيتم اختبار مدى انسجام وتحقق الفروض الخاصة بالمتغير العشوائي على أساس النموذج القياسي المقترح، حيث أن وجود الاختلاف يعني وجود مشاكل منها مشكلة الارتباط الذاتي، التعدد الخطي وعدم ثبات تجانس التباين.

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، (2005)، ص ص 20-21.

2-3- مرحلة الاختبار

في هذه المرحلة يتم اختبار قوة ومعنوية النموذج المقدر باعتماد طرق إحصائية معينة للتأكد من صلاحية النموذج وقدرته على التنبؤ. وقد يواجه الباحث هنا عدة مشاكل منها مشكلة تغاير حد الخطأ أو الارتباط الذاتي أو الازدواج الخطي وغيرها من المشاكل، وعلى الباحث أن يعالج هذه المشاكل قبل البدء بعملية التقييم.

2-4- مرحلة التنبؤ

لا يوجد من يعترض على ضرورة التنبؤ بالمستقبل والتعرف عليه مسبقا قبل قدومه وعلى مختلف المستويات - الكلية والجزئية- وفي مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية ولمختلف المدد القصيرة والمتوسطة والطويلة، عليه يتم في هذه المرحلة اختبار مدى قدرة النموذج القياسي على التنبؤ قبل استخدامه في هذا الغرض، فمن الممكن أن يجتاز النموذج جميع الاختبارات ولكن لا يكون صالح للتنبؤ.

المطلب الثاني: السلاسل الزمنية وعناصرها

تعتبر السلاسل الزمنية من أهم المواضيع التي أخذت تستخدم في مختلف العلوم بطريقة واسعة جدا، حيث أن معظم الإجراءات الإحصائية الرياضية في تحليل السلاسل الزمنية، أصبحت تعطي دوالا مهمة للتقدير، وتساعد على ملائمة بعض النماذج الرياضية والإحصائية للمشكلة المراد دراستها، وهذا ما سيتم تناوله في هذا المطلب.

1- تعريف السلاسل الزمنية

تعددت تعاريف السلاسل الزمنية بحسب طبيعة الغرض من الدراسة وبحسب طبيعة التخصص، ومن أبرز التعاريف ما يتم توضيحه فيما يلي:

أولا:هي "مجموعة مشاهدات حول ظاهرة ما أخذت بترتيب زمني معين عادة ما يكون فيه تساوي الفترات الزمنية كالساعات، الشهور، الأيام أو السنوات".[1]

ثانيا:هي " المشاهدات التي تصف سلوك المتغير الاقتصادي عبر الزمن حيث تحتوي على عدد من القياسات لمتغير ما عند نقاط زمنية مختلفة".[2]

[1] شرابي عبد العزيز، (2000): طرق الإحصائيات للتوقع الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية: الجزائر، ص30.
[2] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سبق ذكره، ص648.

وعليه فإن السلاسل الزمنية هي مجموعة من المشاهدات المتعلقة بظاهرة معينة، تبوب خلال فترات زمنية متتالية، حيث تمثل سجلا تاريخيا متتاليا يصف سلوك المتغيرات الاقتصادية عبر الزمن من أجل بناء توقعات مستقبلية.

2- العناصر المكونة للسلاسل الزمنية

عند رسم السلاسل الزمنية على محور أفقي يمثل الزمن (السنوات مثلا) ومحور آخر يمثل القيم الظاهرة، وبشكل عالي الدقة يتبين أن هناك أربعة عناصر مركبة للسلاسل الزمنية بحيث نجدها تحت تأثير هذه العناصر وبدرجات متفاوتة، حيث يتم توضيح هذه العناصر فيما يلي:[1]

2-1 الاتجاه العام (T): وهو العنصر الذي يقصد به الحركة المنتظمة للسلاسل عبر فترات زمنية طويلة نسبيا، ويعتبر في العادة أهم العناصر المكونة للسلاسل الزمنية وعادة ما يعتمد كعنصر وحيد في بناء التوقعات المستقبلية، كما يقصد به أيضا تطور السلاسل في الأجل الطويل، وقد يكون الاتجاه العام تصاعديا إذا كانت قيمة الظاهرة تتزايد عبر الزمن والعكس إذا ما اتجهت قيمة الظاهرة إلى النقصان، وكذلك قد يأخذ الاتجاه العام شكل الخط المستقيم، كما قد يأخذ شكل المنحنى ويعكس الاتجاه العام تأثير العوامل طويلة الأجل على السلسلة الزمنية.

2-2 المركبة الموسمية (S): تعبر هذه المركبة عن التغيرات والتذبذبات الموسمية أو الفصلية الناتجة عن التغيرات في الفصول بسبب تأثير عوامل خارجية وهي تتم غالبا بطريقة منتظمة، في شكل دورات لا يزيد طولها عن السنة.

2-3 المركبة الدورية (C): وهي التغيرات التي تطرأ على قيم السلاسل الزمنية بصورة زمنية منتظمة ويزيد أمدها عن السنة.

2-4 المركبة العشوائية (I): ويقصد بها التحركات المفاجئة في السلاسل الزمنية الراجعة للعوامل العشوائية مثل الزلازل والبراكين التي لا يمكن التنبؤ بها أو تحديد حجمها نظرا لعشوائيتها، كما تعتبر من قبيل التحركات عرضية التغيرات التي تطرأ على السلسلة الزمنية خلال فترة معينة نتيجة الصدفة.

المطلب الثالث: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية

1- خصائص استقرار السلسلة الزمنية

تعتبر سلسلة زمنية ما مستقرة إذا توفرت فيها الخصائص التالية:[2]

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، ص ص650- 659.

[2] صالح تومي، **مدخل لنظرية القياس الاقتصادي**، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص 173.

- تذبذب متوسط القيم عبر الزمن: $E(y_t) = \mu$
- ثبات التباين عبر الزمن:

$$var(y_t) = E[y_t - E(y_t)]^2 = var(y_{t+k}) = E[y_{t+k} - E(y_{t+k})]^2$$

- أن يكون التغاير بين أي قيمتين لنفس المتغير معتمدا على الفجوة الزمنية بين القيمتينوليس على القيمة الفعليةللزمن الذي يحسب عنده التغاير، أي على الفرق بين الفترة t_1 و t_2وليس على t_2أو t_1.[1]

2- اختبارات استقرار السلسلة الزمنية

يوجد هناك عدد من المعايير التي تستخدم في اختبار صفة الاستقرار أو السكون في السلسلة، ومن أهم هذه المعايير نجد دالة الارتباط الذاتيAutocorrelationfunction(AC)

تتمثل دالة الارتباط الذاتي عند الفجوةkفي:

$$p_k = Ac = \frac{cov(k)}{cov(0)} = \frac{y(k)}{y(k)} \quad \cdots\cdots (3-1)$$

$$\widehat{cov}(k) = \hat{y}(k) = \frac{\sum(y_t - \bar{y})(y_{t+k} - \bar{y})}{n-k} \quad \cdots\cdots (3-2)$$

$$\widehat{cov}(O) = \hat{y}(0) = \frac{\sum(y_t - \bar{y})^2}{n} \quad \cdots\cdots (3-3)$$

حيث أن:nتمثل حجم العينة، K يمثل طول الفجوة الزمنية.

وبرصد P_k وk في شكل الإنتشار عند الفجوات المختلفة نحصل على شكل إرتباط العينة، وتتراوح قيمة معامل الارتباط الذاتي P_k بين -1 و +1 كأي معامل ارتباط. ويتطلب استقرار السلسلة هنا أي أن يكون P_k مساويا للصفر أو لا يختلف جوهريا عنه بالنسبة لأي فجوة k أكبر من الصفر.

وفي حالة تمتع بيانات السلسلة بالاستقرار فإن معاملات الارتباط الذاتي للعينة غالبا ما يكون لها توزيع طبيعي وسطه الحسابي صفر تباينه $\left(\frac{1}{n}\right)$، ومن ثم فإن حدود فترة الثقة عند مستوى معنوية 5% لعينة كبيرة الحجم تكون هي:$1{,}96\sqrt{1/n} \mp$

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية ، مصر، 2005، ص ص 650 – 654.

وإذا كان $\hat{p}_k$ يقع داخل هذه الحدود فإننا نقبل فرض العدم القائل بأن هذا المعامل يساوي صفر، وإذا كان يقع خارج هذه الحدود فإننا نرفض فرض العدم ويكون P_k مختلفا جوهريا عن الصفر.

ولإجراء اختبار مشترك لمعنوية معاملات الارتباط الذاتي كمجموعة نستخدم إحصائية φ، والتي تم تقديمها بواسطة Box and Pierce، حيث: $n\sum_{k=1}^{m}\hat{p}_k{}^2 = \varphi$

حيث أن: n يمثل حجم العينة، m مثل عدد الفجوات.

وبالنسبة للعينة الكبيرة فإن φ لها توزيع X^2 مع درجات حرية m عند مستوى معنوي معين، ولو أن φ المحسوبة تفوق φ الجدولية نرفض فرض العدم القائل بأن كل معاملات الارتباط الذاتي مساوية للصفر تكون غير مستقرة، أما إذا كان العكس نقبل فرض العدم وتكون السلسلة مستقرة أو ساكنة.

2-1- اختبارات التوزيع الطبيعي

لحساب فترات الثقة للتوقعات وكذلك لإجراء اختبارات ستيودنت للمعلمات، يجب فحص التوزيع الطبيعي للأخطاء.

- **اختبارات Skewness وKurtosis**

إذا كان العزم الممركز من الرتبة k للسلسلة y_t من الشكل:[1]

$$\mu_k = \frac{1}{n}\sum_{i=1}^{n}(y_i - \bar{y})^k \cdots\cdots (3-4)$$

فإن معامل Skewness $\left(B_1^{1/2}\right)$ يعطي وفق العلاقة الرياضية التالية:

$$B_1^{1/2} = \frac{\mu_3}{\mu_2^{3/2}} \qquad \cdots\cdots (3-5)$$

ومعامل Kurtosis يعطي وفق العلاقة:

$$B_2 = \frac{\mu_4}{\mu_2^2} \qquad \cdots\cdots (3-6)$$

إذا كان التوزيع طبيعي وعدد المشاهدات أكبر من 30 $(n > 30)$ فإن:

[1] Régis Bourbonnais, **économétrie**, 3 éme édition, Dunod: Paris, France, 2003, p230.

$$\begin{cases} B_1^{1/2} \sim \mathrm{N}\left(0, \sqrt{\frac{6}{\mathrm{n}}}\right) \\ B_2 \sim N\left(3, \sqrt{\frac{24}{n}}\right) \end{cases}$$

وبالتالي نستنتج الإحصائيات التالية:

$$v_1 = \frac{\left|B_1^{1/2} - 0\right|}{\sqrt{\frac{6}{\mathrm{n}}}} v_1 = \frac{|B_2 - 3|}{\sqrt{\frac{24}{n}}}$$

ونقوم بمقارنتها مع 1,96 التي تمثل قيمة القانون الطبيعي عند مستوى معنوية 5% إذا كانت فرضية العدم $\mathrm{H}_0: v_1 = 1$ (التناظر) و$\mathrm{H}_0: v_2 = 0$ (التسطح الطبيعي) محققة من $v_1 \leq 1{,}96$ و$v_2 \leq 1{,}9$ فإنه يتم قبول فرضية التوزيع الطبيعي للسلسلة y.

- **اختبار Jarque et bera**

اختبار Jarque et bera بين نتائج الاختبارين لSkewnessوKurtosis، فإذا كانت $B_1^{1/2}$، B_2 يتبعانالتوزيع الطبيعي، فإن القيمة S تتبع توزيع X^2(كاي مربع) بدرجات حرية 2، حيث أن:[1]

$$S = \frac{n}{6} B_1 + \frac{n}{24} (B_2 - 3)^2 \sim X_{1-\alpha}^2(2) \qquad \cdots\cdots (3-7)$$

ومنه إذا كانت $X_{1-\alpha}^2(2) > S$، فإننا نرفض فرضية العدم H_0 بأن التوزيع طبيعي للأخطاء عند مستوى معنوية α.

2-2- اختبار جذر الوحدة للاستقرارThe unit root test of stationarity

نبدأ في عرض هذا الاختبار بالنموذج التالي الذي يسمي بنموذج الانحدار الذاتي من الرتبة الأولى first-order autoregressive Model AR(1).

$$Y_t = Y_{t-1} + \mu_t \qquad \cdots\cdots (3-8)$$

[1] ibid, p230.

حيث أن: μ_t هو حد الخطأ العشوائي والذي يفترض فيه أن وسطه الحسابي مساوي للصفر، تباينه ثابت وقيمة غير مرتبطة، وبالتالي يسمى بحد الخطأ الأبيض، ويلاحظ أن معامل الانحدار للصيغة رقم (3-8) مساويا للواحد، وإذا كان هذا هو الأمر في الواقع فإن ذلك يؤدي إلى وجود مشكلة جذر الوحدة التي تعني عدم استقرار بيانات السلسلة، حيث يوجد هناك اتجاه زمني في البيانات.[1] ومنه:

$$Y_t = pY_{t-1} + \mu_t \qquad \cdots\cdots (3-9)$$

واتضح أن$(p = 1)$فإن المتغير (y_t) يكون له جذر الوحدة ويعاني من مشكلة عدم الاستقرار أو عدم السكون.

وتعرف السلسلة التي يوجد بها جذر وحد في مساوي للوحدة بسلسلة السير العشوائي، وهي إحدى الأمثلة للسلسلة غير الساكنة، ويمكن إعادة صياغة المعادلة السابقة رقم (3-9) كما يلي:[2]

$$\Delta Y_t = (p\text{-}1)\ Y_{t-1} + \mu_t$$

$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} + \mu_t \qquad \cdots\cdots (3-10)$$

حيث أن: $p - 1 = \lambda$

وبالتالي يصبح فرض العدم: $H_0: \lambda = 1$

وإذا ثبت في الواقع أن$\lambda = 1$، فإن السلسلة الأصلية تكون غير مستقرة:

$$\Delta Y_t = u_t$$

وإذا كانت سلسلة الفروق الأولى من سلسلة السير العشوائي ساكنة أو مستقرة فإن السلسلة الأصلية تكون متكاملة من الرتبة الأولى أي $I(1)$ أما إذا كانت السلسلة ساكنة أو مستقرة بعد الحصول على الفروق الثانية فإن السلسلة الأصلية تكون متكاملة من الرتبة الثانية أي $I(2)$ وهكذا، وإذا كانت السلسلة الأصلية مستقرة أو ساكنة يقال أنها متكاملة من الرتبة صفر، أي $I(0)$.

ويوجد هناك عدد من الاختبارات التي يمكن استخدامها للتأكد من وجود أو عدم وجود جذر الوحدة، وإن الفروض التي يتعين اختبارها تتمثل في:

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، المرجع سبق ذكره، ص 654.

[2] نفس المرجع، ص ص 655 – 656.

- **فرض العدم:** بيانات السلسلة الزمنية (Y_t)غير مستقرة

$$H_0: p = 0 \; ou \; \lambda = 0$$

- **الفرض البديل:** بيانات السلسلة الزمنية (Y_t) مستقرة

$$H_0: p < 0 \; ou \; \lambda < 0$$

ويلاحظ في هذا الصدد أن السلسلة الزمنية لا تكون مستقرة أو متجهة نحو الاستقرار إلا إذا كان معدل التقلب قصير الأجل فيها متناقصا بما يضمن تقاربها من وضع التوازن طويل الأجل، ولعل ما يضمن تحقق ذلك هو أن يكون: $(\lambda < 0)$. أما ذا كانت$(p > 1 \; ou \lambda > 0)$ فإنهذا يعبر عن تباعد السلسلة الزمنية عن وضع الاستقرار أي وضع التوازن طويل الأجل.

ومن أهم الاختبارات التي تستخدم في اختبار جذر الوحدة ما يلي:

➢ **اختبار ديكي –فولر(Dickey –fuller test (DF**[1]

يعتمد هذا الاختبار على ثلاثة عناصر تتمثل في صيغة النموذج، حجم العينة ومستوى المعنوية. ويستخدم في إجراءه ثلاث صيغ تتمثل في:

✓ **صيغة السير العشوائي البسيطة:**ومثل هذه الصيغة لا يوجد بها حد ثابت ولا متغير اتجاه زمني، وذلك على النحو التالي:

$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} + \varepsilon_t \qquad \cdots\cdots (3-11)$$

✓ **صيغة السير العشوائي مع حد ثابت:**

$$\Delta Y_t = \alpha + \lambda Y_{t-1} + \varepsilon_t \cdots\cdots (3-12)$$

✓ **صيغة السير العشوائي مع حد ثابت واتجاه زمني:**

$$\Delta Y_t = \alpha + \alpha_1 T + \lambda Y_{t-1} + \varepsilon_t \cdots\cdots (3-13)$$

غير أن اختبار ديكي-فولرDF لا يصبح ملائما، إذا وجدت هناك مشكلة ارتباط ذاتي في الحد العشوائي أو ما يسمى بالارتباط التسلسلي، وذلك بالرغم من كون بيانات المتغيرات المدرجة في العلاقة المقدرة قد تكون مستقرة، وعندئذ نلجأ لاستخدام اختبار آخر يسمى اختبار ديكي–فولر الموسع.

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، المرجع سبق ذكره، ص ص 656-658.

➢ **اختبار ديكي – فولر الموسع Augmenteddickey–fuller test**

يعتمد اختبار ديكي- فولر الموسع ADF على نفس العناصر الثلاثة السابقة الذكر في اختبار DF، ويلاحظ في هذه الحالة أن هناك ثلاث صيغ للنموذج الذي يمكن استخدامها في حالة ADF:[1]

أ- الصيغة الأولى I:

$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} + \sum_1^k P_j \Delta Y_{t-j} + \varepsilon_t \cdots\cdots (3-14)$$

ويلاحظ على هذه الصيغة أنها لا تحتوي على حد ثابت ولا اتجاه زمني، وتتمثل الفروض في هذه الحالة في:

$$H_0: \lambda = 0 \; oup = 1$$

$$H_1: \lambda < 0 \; oup < 1$$

ويتم إدراج عدد من الفروق ذات الفجوة الزمنية (k) في الصيغة رقم (3-14) حتى تختفي مشكلة الارتباط التسلسلي معبرا عنها بإحصائية DW. ويلاحظ هنا أنه إذا كانت المشكلة تختفي بعد إدراج ثلاثة حدود للفروق مثلا، فإن هذه الفروق تتمثل في:

$$\Delta Y_{t-1} = Y_{t-1} - Y_{t-2}$$
$$\Delta Y_{t-2} = Y_{t-2} - Y_{t-3}$$
$$\Delta Y_{t-3} = Y_{t-3} - Y_{t-4}$$

وبعد تقدير الصيغة السابقة يتم حساب t^* باستخدام الصيغة التالية:

$$t^* = \frac{\hat{\lambda}}{s\hat{\lambda}} \cdots\cdots (3-15)$$

ثم يتم الحصول على القيمة الحرجة $AD_{\lambda(I,n,e)}$ من الجداول المخصصة لذلك النموذج I، وحجم العينة n، مستوى المعنوية α، وبعد ذلك يتممقارنة t^* المحسوبة مع القيمة الحرجة وفقا للطريقة التي سوف يتم شرحها فيما بعد.

ب-الصيغة الثانيةII:

تختلف هذه الصيغة عن الصيغة الأولى في كونها تحتوي على حد ثابت.

$$\Delta Y_t = \alpha + \lambda Y_{t-1} + \sum_1^k P_j \Delta Y_{t-j} + \varepsilon_t \cdots\cdots (3-16)$$

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، المرجع سبق ذكره ، ص ص 658-659.

وتتمثل الفروض المراد اختبارها في هذه الحالة في:

$$H_0: \lambda = 0\ \alpha = 0\ oup = 1$$

$$H_1: \lambda < 0 \alpha \neq 0\ oup < 1$$

وحتى يتم الاختبار حساب $(\hat{t}_\alpha^*)$، و t للمعلمة الناقلة $(\hat{t}_\alpha^*)$ باستخدام الصيغة التالية:

$$\hat{t}_\alpha^* = \frac{\hat{\alpha}}{s\hat{\alpha}} \cdots\cdots (3-17)$$

ثم يتعين البحث عن القيم الحرجة لكل من $(,\lambda)$ في الجداول، حيث:

القيمة الحرجة لـ λ هي: $ADF_{\lambda(II,n,e)}$

القيمة الحرجة لـ α هي: $ADF_{\alpha(II,n,e)}$

على أن تتم المقارنة بين القيم المحسوبة والجدولية على النحو الذي سوف يوضح فيما بعد، وتعطي برامج الكمبيوتر القيم الحرجة بطريقة تلقائية.

ج- الصيغة الثالثةIII:

تتضمن هذه الصيغة حد ثابتا واتجاها زمنيا حيث أن:

$$\Delta Y_t = \alpha + \beta_t + \lambda Y_{t-1} + \sum_1^k P_j \Delta Y_{t-j} + \varepsilon_t \cdots\cdots (3-18)$$

وتتمثل الفروض المراد اختبارها:

$$H_0: \lambda = 0 \alpha = 0 \quad \beta = 0\ oup = 1$$

$$H_1: \lambda < 0 \alpha \neq 0 \quad \beta \neq 0\ oup < 1$$

ثم يتم حساب القيم المحسوبة لـ t للمعلمات المختلفة على النحو التالي:

$$t_\lambda^* = \frac{\hat{\lambda}}{s\hat{\lambda}} t_\alpha^* = \frac{\hat{\alpha}}{s\hat{\alpha}} t_\beta^* = \frac{\hat{\beta}}{s\hat{\beta}}$$

وتتمثل خطوات اختبار ديكي- فولر الموسع ADF في:

الخطوة الأولى:

- تقدير الصيغة الثالثة III ثم إجراء اختبار الفرض:

$$\lambda = 0 ou p = 1$$

- إذا كانت $t_{\lambda}^{*} ADF_{\lambda(\mathrm{III},n,e)} <$ نرفض فرض العدم القائل بوجود جذر الوحدة ونقبل الفرض البديل بأن بيانات السلسلة للمتغير Y_t مستقرة أو ساكنة، ثم نتوقف عن إجراء أي اختبارات أخرى.
- إذا كانت $t_{\lambda}^{*} ADF_{\lambda(\mathrm{III},n,e)} >$ نقبل فرض العدم القائل بوجود جذر الوحدة ثم نمر للنقطة التالية.
- نختبر الفرض$(\beta = 0)$وهي معلمة الاتجاه الزمني.
- إذا كانت $t_{\beta}^{*} ADF_{\beta(\mathrm{III},n,e)} >$ نقبل فرض العدم ويؤكد هذا وجود جذر الوحدة ونمر للخطوة التالية في الاختبار مباشرة ونسقط ما بقي من نقاط في الخطوة الأولى.
- إذا كانت$t_{\beta}^{*} ADF_{\beta(\mathrm{III},n,e)} <$ نرفض فرض العدم للاتجاه الزمني ونقبل الفرض البديل، وعندئذ نعيد اختبار الفرض$(\lambda = 0)$ بإستخدام إختبار (t)في ظل التوزيع الطبيعي المعتدل:

- إذا كانت $t_{\lambda}^{*} t_{\lambda,n,e} <$ نرفض فرض العدم $(p = 0)$ ونقبل الفرض البديل $(p < 0)$ وهو ما يعني أن السلسلة الزمنية مستقرة، ونتوقف عند هذا الحد ولا نكمل اختبارات أخرى.

- إذا كانت $t_{\lambda}^{*} t_{\lambda,n,e} >$ نقبل فرض العدم، ومن ثم يكون هناك جذر الوحدة بالسلسلة الزمنية ونمر للخطوة الثانية.

الخطوة الثانية:

- نقوم بتقدير الصيغة الثانية للنموذج (II).
- نختبر الفرض التالي:

$$\lambda = 0 ou p = 1$$

- إذا كانت$t_{\lambda}^{*} ADF_{\lambda(\mathrm{II},n,e)} <$نرفض فرض العدم القائل بوجود جذر الوحدة بالسلسلة ونقبل الفرض البديل $(p < 1)$ومن ثم تكون السلسلة مستقرة ونتوقف عند هذا الحد.
- إذا كانت $t_{\lambda}^{*} ADF_{\lambda(\mathrm{II},n,e)} >$نقبل فرض العدم القائل بوجود جذر الوحدة، ونمر للنقطة التالية.
- نختبر الفرض $(\alpha = 0)$وهي معلمة الحد الثابت في النموذج II.
- إذا كانت $t_{\alpha}^{*} ADF_{\alpha(\mathrm{II},n,e)} >$نقبل فرض العدم، ونمر مباشرة إلى الخطوة الثالثة وإسقاط ما تبقى من نقاط في الخطوة الثانية.

- إذا كانت $t_{\alpha}^{*}ADF_{\alpha(\mathrm{II},n,e)}$ نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل $(\alpha \neq 0)$ ثم نختبر الفرض $(\lambda = 0 oup = 1)$ باستخدام إحصائية t التابعة للتوزيع المعتدل الطبيعي ومن ثم:

- إذا كانت $t_{\lambda}^{*}t_{\lambda,n,e}$ نرفض فرض العدم $(p = 1)$ ونقبل الفرض البديل $(p < 1)$ وهو ما يعني أن السلسلة الزمنية مستقرة، ونتوقف عند هذا الحد ولا نعمل اختبارات أخرى.

✓ إذا كانت $t_{\lambda,n,e} > t_{\lambda}^{*}$ نقبل فرض العدم، ومن ثم يكون هناك جذر الوحدة بالسلسلة ونمر للخطوة الثالثة.

الخطوة الثالثة:

- نقوم بتقدير الصيغة الأولى للنموذج (I) ونختبر الفرض التالي:

$$\lambda = 0 oup = 1$$

- إذا كانت $t_{\lambda}^{*}ADF_{\lambda(\mathrm{I},n,e)}$ نرفض فرض العدم القائل بوجود جذر الوحدة ونقبل الفرض البديل $(p < 1)$ ومن ثم تكون السلسلة مستقرة وتتوقف عند هذا الحد.

- إذا كانت $t_{\lambda}^{*}ADF_{\lambda(\mathrm{I},n,e)}$ نقبل فرض العدم القائل بوجود جذر الوحدة، وتكون السلسلة الزمنية غير مستقرة ونقوم بعمل تصحيحي لجعلها مستقرة بأخذ الفرق الأول لسلسلة البيانات ونعيد الاختبارات لنتأكد من أنها مستقرة، ويحدث هذا بالطبع إذا تأكدنا أنها لا تتمتع بخاصية التكامل المشترك على النحو الذي سوف يتم بيانه فيما بعد.

المبحث الثاني: التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ

سوف نحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى بعض المفاهيم المتعلقة بالتكامل المشترك واختباراته، ومن ثم إلى نموذج تصحيح الخطأ.

المطلب الأول: التكامل المشترك

تحليل التكامل المشترك الذي تم تقديمه من طرف Engle and Granger عام 1987 يقدم دعما للنظرية الاقتصادية في إطار إحصائي، فمن منظور اقتصادي فإن بعض المتغيرات تتحرك بانتظام بمرور الوقت على الرغم من أنها تتسم بشكل منفرد بالتذبذب العشوائي، لذا فإن تحليل التكامل المشترك يعد أحد الأدوات المهمة عند دراسة العلاقات

بين المتغيرات الاقتصادية على المدى الطويل، بالإضافة إلى أنه يساعد على تحديد مستوى التوازن بين البيانات غير المستقرة وتلك التي تتسم بالاستقرار.[1]

1- تعريف تكامل السلاسل الزمنية

إذا كان هناك متغير ما Y_t مستقرا في صورته الأصلية قبل إجراء أي تعديلات عليه يقال أنه متكامل من الرتبة صفر، أي:[2]

$$y_t \sim I(0)$$

وإذا كان هذا المتغير غير مستقر في صورته الأصلية وأصبح مستقرا بعد الحصول على الفروق الأولى:

$$y_t = y_t + y_{t-1}$$

يقال أنه متكامل من الدرجة الأولى، أي أن:

$$y_t \sim I(1)$$

وبوجه عام إذا أصبحت السلسلة الزمنية الخاصة بمتغير ما y_t مستقرة بعد الحصول على عدد من الفروق يساوي d يقال أن هذه السلسلة متكاملة من الرتبة d، أي أن:

$$y_t \sim I(d)$$

2-تعريف التكامل المشترك

يعرف التكامل المشترك بأنه نوع من التصاحب أو التلازم بين سلسلتين زمنيتين x_t وy_t أو أكثر بحيث تؤدي التقلبات (عدم الاستقرار) في إحداهما إلى إلغاء التقلبات الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمتها المناظرة عبر الزمن ثابتة. وهذا يعني أن بيانات السلاسل الزمنية قد تكون غير مستقرة عند المستوى إذا ما أخذت كل على حدى، ولكنها يمكن أن تكون مستقرة كمجموعة في الأمد الطويل، ومثل هذه العلاقة طويلة الأمد بين مجموعة متغيرات تعتبر مفيدة في التنبؤ بقيم المتغير التابع y_t بدلالة مجموعة من المتغيرات المستقلة x_t. ويطلق على هذه الخاصية بخاصية التكامل المشترك بين

[1] صالح إبراهيم السحيباني، **سوق الأسهم والنمو الاقتصادي**، الملتقى السنوي السادس عشر لجمعية الاقتصاد السعودية حول الخدمات المالية في المملكة العربية السعودية، المنعقد خلال الفترة 2-4 جوان، جامعة الملك سعود، الرياض، السعودية، 2007، ص14.

[2] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، المرجع سبق ذكره، ص 669.

مجاميع السلاسل الزمنية، وإن المجموعتين ذات تكامل مشترك، وإذا كان المتغيرين x_t وy_t متكاملين من الدرجة الأولى I(1)، فإن أي تحويل خطي لهذه البيانات ينتج عنه متغير مستقر ومتكامل من الدرجة صفر.[1]

ويتطلب حدوث التكامل المشترك في حالة أن تكون السلسلتان x_t وy_t متكاملتين من الرتبة الأولى كل على حدى، أن تكون البواقي الناجمة عن تقدير العلاقة بينهما متكاملة من الرتبة صفر، أي أنه حتى يكون التكامل المشترك موجودان بين متغيرين x_t وy_t يتعين تحقق الشروط التالية:

$$y_t \sim I(1)$$
$$x_t \sim I(1)$$
$$y_t = a + bx_t + \mu_t$$
$$\mu_t \sim I(0)$$

ويلاحظ في هذه الحالة أن الحد العشوائي متمثلا في البواقي μ_t يقيس انحراف العلاقة المقدرة في الأجل القصير عن اتجاهها التوازني في الأجل الطويل.

ومما سبق نجد أن التكامل المشترك هو التعبير الإحصائي لعلاقة التوازن طويلة الأجل. فلو أن هناك متغيرين يتصفان بخاصية التكامل المشترك فإن العلاقة بينهما تكون متجهة لوضع التوازن في الأجل الطويل، بالرغم من إمكانية وجود انحرافات عن هذا الاتجاه في الأجل القصير، وتنعكس هذه الانحرافات في البواقي المتمثلة في:

$$\mu_t = y_t - \alpha - bx_t$$

3-اختبارات التكامل المشترك

هناك العديد من اختبارات التكامل المشترك، تم اختيار منها ما يلي:

3-1-اختبار التكامل المشترك باستخدام طريقة أنجل -غرانجر

إن تحليل التكامل المشترك الذي تم وضعه من قبل Granger عام 1983 وEngel et Granger عام 1987 يعتبر عند الكثير من الاقتصاديين كأحد أهم المفاهيم الجديدة في مجال القياس الاقتصادي وكذلك لتحليل السلاسل الزمنية.[2]

[1] سعد عبد نجم العبدلي، هيفاء يوسف سليمان، تحليل العلاقة السببية بين إجمالي تكوين رأس المال الثابت والناتج المحلي الإجمالي تكوين رأس المال الثابت والناتج المحلي الإجمالي للقطاع الزراعي العراقي للمدة 1980-2010، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 19، العدد 73، بغداد، العراق، 2013، ص 286.

[2] أحمد سلامي، محمد شيخي، **اختبار العلاقة السببية والتكامل المشترك بين الادخار والاستثمار في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1970-2011)**، مجلة الباحث، العدد 13، ورقلة، الجزائر،2013، ص125.

وتستلزم هذه الطريقة المرور بمرحلتين:

المرحلة الأولى: تحديد درجة تكامل المتغيرات محل الدراسة

حتى يتم تطبيق اختبارEngel and Grangerللتكامل المشترك أو المتزامن يجب أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من نفس الدرجة، وإذا لم يتم تحقق هذا الشرط فلا يمكن أن تكون هناك علاقة تكامل مشترك بين هذه السلاسل، ويتم تحديد درجة تكامل كل سلسلة من خلال تطبيق اختبار ديكي– فولر الموسع.

المرحلة الثانية: تقدير العلاقة في المدى الطويل

بعد التحقق من أن السلاسل الزمنية متكاملة من نفس الدرجة، يتم تقدير العلاقة بين المتغيرين في المدى الطويل باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (MCO)، وحتى تتحقق علاقة التكامل المشترك بين المتغيرين y_tوx_t يجب أنتكون البواقي ε_t مستقرة، وهي عبارة عن مزيج خطي متولد من إنحدار العلاقة التوازنية طويلة المدى، حيث أن:[1]

$$\Delta\hat{\varepsilon}_t = \alpha + \delta\hat{\varepsilon}_{t-1} + \Delta\hat{\varepsilon}_{t-1} + e_t \cdots\cdots (3-19)$$

فإذا كانت إحصائية τللمعلمة (ε_{t-1}) معنوية فإننا نرفض الفرض العدمي$\sim I(1)\Delta\hat{\varepsilon}_t$ بوجود جذر الوحدة في البواقي ونقبل الفرض البديل بسكون البواقي $\sim I(0)\Delta\hat{\varepsilon}_t$. أو إذا كانت قيمة τ^* المحسوبة أكبر من القيمة الحرجة لاختبارEG نرفض الفرض العدم، وبالتالي نكون سلسلة ε_t مستقرة.

وبالتالي نستنتج أن بيانات السلسلتين الزمنيتين x_tوy_tتتصف بخاصية التكامل المشترك وبناء على ذلك فإن الانحدار المقدر لا يكون زائفا، وبالطبع إذا حدث العكس لا تكون المتغيرات محل الاختبار متمتعة بخاصية التكامل المشترك، ويكون الانحدار المقدر زائفا، مع الإشارة إلى أن اختبارEG يصلح في حال وجود متغيرين فقط.

3-2- اختبار الانحدار المتكامل لدربن– واتسون

لإجراء هذا الاختبار تتبع الخطوات التالية:[2]

- نقوم بحساب إحصائية دربن–واتسون (d) المصاحبة للانحدار الأصلي بين x_tوy_t وتسمى d المحسوبة؛
- نبحث في الجداول التي أعدها Sargam et Bhargava عن d الجدولية؛
- نختبر فرض العدم $d = 0$ ، فإذا كانت d المحسوبة أكبر من d الجدولية نرفض فرض العدم وبالتالي يوجد هناك تكامل مشترك ولا يكون الانحدار زائفا، والعكس صحيح.

[1] نفس المرجع، ص125.

[2] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، المرجع سبق ذكره، ص 673.

3-3- اختبار جوهانسن – جوسليوس للتكامل المشترك

يتفوق هذا الاختبار على اختبارEngle et Granger ذي الخطوتين، ذلك لأنه يتناسب مع العينات صغيرة الحجم وذلك في حالة وجود أكثر من متغيرين.كما يكشف هذا الاختبار ما إذا كان هناك تكاملا فريدا، أي أن التكامل المشترك يتحقق فقط في حالة انحدار المتغير التابع على المتغيرات المستقلة، حيث أنه في حالة عدم وجود تكامل مشترك فإن العلاقة التوازنية بين المتغيرات تظل مثارا للشك والتساؤل.[1]

يقوم اختبار Johansen (1988)بتحديد عدد متجهات التكامل المشترك بين المتغيرات محل الدراسة، حيث يأخذ النموذج الصيغة التالية:[2]

$$x_t = \pi_1 x_{t-1} + \pi_k x_{t-k} + \mu_0 + \mu_t t + \varepsilon_t \cdots\cdots (3-20)$$

حيث أن:

$\pi_1 , \cdots\cdots , \pi_k$: مصفوفة المعاملات ذات البعد $(p \times p)$؛

ε_t: مصفوفة البواقي ذات البعد $(p \times 1)$؛

μ_0, μ_t: حدين ثابتين.

يقترح (Johansen, 1988)و(Johansen et Juseluis, 1990)اختبار إحصائيتين لتحديد عدد متجهات التكامل المشترك.

- **اختبار الأثر(trace test, λ trace):** حيث يختبر فرضية العدم القائلة بأن عدد متجهات التكامل المشترك الفريد يقل عن أو يساوي العدد (q) مقابل الفرض البديل $(q = r)$، ويحسب بالصيغة التالية:[3]

$$\lambda_{trace}(r) = -T\sum_{i=r+1}^{k} In(1-\hat{\lambda}_i) \cdots\cdots (3-21)$$

---

[1] عابدبن عابد العبدلي، **محددات الطلب على واردات المملكة العربية السعودية في إطار التكامل المشترك وتصحيح الخطأ**، مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، العدد 32، جامعة الأزهر، القاهرة، مصر، 2007، ص 24.

[2] Samuel Ambapour, Christophe Massamba, Croissance économique et consommation d'énergie au Congo: une analyse en termes de causalité, 2005, pp 11-12.Disponible sur le site web : http//.file:///E:article:nouveau%20dossier/BAMSI12.pdf Consulté le: 05/04/2017.

[3] عابد بن عابد العبدلي، المرجع سبق ذكره، ص 24.

حيث أن:

λ_i: القيمة الذاتية رقمi لمصفوفة التباين المشترك التي تسمح بحساب القيمة الذاتية، k:عدد المتغيرات،r: رتبة المصفوفة.

وتتبع هذه الإحصائية قانونا احتماليا يشبه إلى حد بعيد توزيع مربع كايمجدولا بالاستعانة بعملية محاكاة قام بهاJohansen et Juseluis(1990)يكون الاختبار على الشكل التالي:[1]

✓رتبة المصفوفة π تساوي الصفر $(r = 0)$أي:: $H_0 r = 0$ ضد الفرضية$H_1 r > 0$:، إذا رفضنا H_0،نمر إلى الاختبار الموالي (إذا كانت الإحصائية λ_{trace} أكبر تماما من القيمة الحرجة لجوهانسن فإننا نرفض H_0)؛

✓رتبة المصفوفة π تساوي الصفر $(r = 1)$أي:$r = 1$: H_0ضد الفرضية$H_1 r > 1$:إذا رفضنا H_0،نمر إلى الاختبار الموالي (إذا كانت الإحصائية λ_{trace} أكبر تماما من القيمة الحرجة لجوهانسن فإننا نرفض H_0) وهكذا.

إذا رفضنا H_0في نهاية المطاف، واختبرنا بعدها الفرضية $r= k - 1$: H_0 ضد الفرضية $H_1: r = k$ فإن رتبة المصفوفة هي $r = k$، وفي هذه الحالة لا توجد علاقة تكامل مشترك باعتبار أن المتغيرات هي $I(0)$.

➢ **اختبار القيمة الكامنة العظمى**:ويحسب من الصيغة التالية:[2]

$$\lambda_{max(r,r+1)} = -TIn(1-\hat{\lambda}_{r+1}) \cdots\cdots (3-22)$$

ويقوم هذا الاختبار باختبار فرضية العدم القائلة بأن هناك r متجه للتكامل المشترك مقابل الفرض البديل بوجود $r + 1$ متجهة للتكامل المشترك.

المطلب الثاني: نموذج تصحيح الخطأ

1- مفهوم نموذج تصحيح الخطأ

إذا كانت المتغيرات التي تتكون منها ظاهرة ما تتصف بخاصية التكامل المشترك، فإن النموذج الأكثر ملائمة لتقدير العلاقة بينها يصبح هو نموذج تصحيح الخطأ.وبالطبع إذا كانت المتغيرات لا تتصف بهذه الخاصية فإن هذا النموذج لا يصبح صالحا لتفسير سلوك هذه الظاهرة.[3]

---

[1] Régis Bourbonnais , op.cit, p293.

[2]عابد بن عابد العبدلي، المرجع سبق ذكره، ص24.

[3]عبد القادر محمد عبد القادر عطية، المرجع سبق ذكره، ص 685.

ويستخدم هذا النموذج عادة للتوفيق بين السلوك قصير الأجل والسلوك طويل الأجل للعلاقات الاقتصادية، فالمتغيرات الاقتصادية يفترض أنها تتجه في الأجل الطويل نحو حالة من الاستقرار يطلق عليها في الاقتصاد وضع التوازن. وهي في طريقها لهذا الوضع قد تنحرف عن المسار المتجه إليه لأسباب مؤقتة، ولكن لا يطلق عليها صفة الاستقرار إلا إذا ثبتت أنها متجهة لوضع التوازن طويل الأجل، ومن المعروف أن طريقة المربعات الصغرى العادية (MCO)تقوم على أساس افتراض مؤداه أن الظواهر الاقتصادية تتبع في سلوكها التوزيع المعتدل الطبيعي، وهذا يتضمن أن بيانات السلسلة الزمنية للمتغيرات الاقتصادية هي بيانات مستقرة، ولكن هذا قد لا يحدث في الواقع العملي، فكثيرا ما تكون هذه البيانات غير مستقرة.[1]

بالتالي إذا كانت السلاسل الزمنية غير مستقرة كل على حدى، ولكنها تتصف بخاصية التكامل المشترك كمجموعة، يصبح النموذج الملائم لتقدير العلاقة بينهما هو نموذج تصحيح الخطأ، ولا يترتب على قياس العلاقة بينهما في هذه الحالة الحصول على انحدار زائفا.

يقوم مفهوم نموذج تصحيح الخطأ ECM(Error Correction model) على فرضية مؤداها أن هناك علاقة توازنية طويلة الأجل، تتحدد في ظلها القيمة التوازنية للمتغير التابع في إطار محدداتها. وبالرغم من وجود هذه العلاقة التوازنية على المدى الطويل، إلا أنه من النادر أن تتحقق، كما وقد يأخذ المتغير التابع قيما مختلفة عن قيمته التوازنية، ويمثل الفرق بين القيمتين عند كل فترة التوازن، ويتم تعديل أو تصحيح هذا الخطأ أو جزء منه على الأقل في المدى الطويل، ولذلك جاءت تسمية هذا النموذج بنموذج تصحيح الخطأ، إذ يمكننا نموذج ECM من فحص وتحليل سلوك المتغيرات على المدى القصير من أجل الوصول إلى التوازن على المدى الطويل.[2]

2- تقدير نموذج تصحيح الخطأ

هناك عدة طرق لتقدير نموذج تصحيح الخطأ من أشهرها تقدير طريقة أنجل–غرانجر، حيث يقوم منهج أنجل–غرانجر على مرحلتين:[3]

- **الأولى:** تقدير نموذج العلاقة التوازنية على المدى الطويل ويسمى انحدار التكامل المشترك؛

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، المرجع سبق ذكره، ص 685.

[2] شفيق عريش، عثمان نقاروروني شفيق إسماعيل، **اختبارات السببية والتكامل المشترك في تحليل السلاسل الزمنية**، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية- سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية- ، المجلد 33، العدد 5، سوريا، 2006، ص85.

[3] عابد بن عابد العبدلي، المرجع سبق ذكره، ص 26.

➢ **الثانية:** تقدير نموذج تصحيح الخطأ حتى يعكس العلاقة في المدى القصير أو التذبذب قصير المدى حول اتجاه العلاقة في المدى البعيد. يتم تقدير هذا النموذج قصير المدى بإدخال البواقي المقدرة في انحدار المدى الطويل كمتغير مستقل مبطأ لفترة واحدة.

لدينا متغيرين x_t وy_t، نقدر العلاقة بينهما وفق الصيغة البسيطة التالية:[1]

$$y_t = \hat{\alpha}_0 + \hat{\alpha}_1 x_t + \varepsilon_t \quad \cdots\cdots (3-23)$$

بعد التأكد من سكون البواقي يتم تقدير نموذج تصحيح الخطأ باستخدام البواقي المقدرة في انحدار التكامل المشترك، ويعطي وفق الصيغة التالية:

$$\Delta x_t = \alpha_0 + \alpha_1 e_{t-1} + \Delta x_{t-1} + \sum_{j=1}^{n} \alpha_j \, \Delta x_{t-j} + \varepsilon_t \cdots\cdots (3-24)$$

حيث أن:

e_{t-1}: حد تصحيح الخطأ في المعادلة رقم (3–24) ويشير إلى معامل سرعة التعديل من الأجل القصير إلى الأجل الطويل، وإذا كانت معلمة حد تصحيح الخطأ معنوية وسالبة فإن ذلك يدل على وجود علاقة توازنية بين المتغيرات على المدى الطويل.

بالتالي يمكن الحصول على متغير جديد يسمى بحد تصحيح الخطأ، والذي يتمثل في البواقي، حيث يمكننا كتابة:

$$\varepsilon_t = y_t - \hat{\alpha}_0 - \hat{\alpha}_1 x_t \cdots\cdots (3-25)$$

يعرف أيضا بنموذج الانحدار الذاتي الإشعاعي أو الاتجاهي، هو حالة عامة لنماذج الانحدار الذاتي أحادية المتغيرات، ويعتبر من نماذج القياس الاقتصادي، إذ يقيس العلاقات المتداخلة بين متغيرات السلاسل الزمنية، ويعمل متجه الانحدار الذاتي على معالجة جميع متغيرات الدراسة بشكل متماثل، وذلك من خلال تضمين كل متغير في معادلة بحيث يفسر ذلك المتغير من خلال ارتداداته الزمنية والارتدادات الزمنية للمتغيرات في النموذج. إن نموذج

[1] زكريا بن معزو، كمال حمانة، قياس العلاقة بين التحرير المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام مؤشر (kaopen): دراسة قياسية (1970– 2010)، مجلة الباحث، ورقلة، الجزائر،2013، ص 23.

VAR(Vectorauto regression)يوضح العلاقة الخطية بين مجموعة من المتغيرات (Kمن المتغيرات الداخلية) في عينة مختارة مقاسة ضمن الفترة الزمنية نفسها.[1]

ويعطى هذا النموذج وفق العلاقة التالية:[2]

$$\varphi(\beta)_{y_t} = \varepsilon_t \cdots\cdots (3-26)$$

حيث أن:

y_t:سياق عشوائي ذو nبعد، مستقر من المرتبة الثانية؛

$\varphi(\beta)$:كثير حدود مصفوفي من الدرجة p بمعامل الإبطاء الزمني βيكتب كما يلي:

$$\varphi(\beta) = \emptyset_0 - \beta\emptyset_1 - \beta^2\emptyset_2 - \cdots\cdots - \beta^p\emptyset_p \cdots\cdots (3-27)$$

حيث أن: $\emptyset_0$ هي مصفوفة أحادية من الرتبة n.

ε_t: سياق الضجة البيضاء ذو nبعد، مصفوفة تغيراته هي Ω. ويفسر هذا السياق بأنه تحديد للسياق العشوائيy_t.

المطلب الثالث: اختبارات السببية

سوف نحاول من خلال هذا المطلب التطرق إلى مفهوم السببية وأنواع اختباراتها.

1- تعريف السببية

إن الارتباطبين المتغيرات الاقتصادية يعتبر من أهم العناصر في تحليل الظواهر الاقتصادية، إلا أن الارتباط بحد ذاته لا يعني وجود سبب ما بين المتغيرات بقدر ما يعبر عن الاقتران زمانا ومكانا، وعلى إثر ذلك يصعب استخدام تلك المتغيرات في تفسير ما يحدث بالمتغيرات المرتبطة معها، بالتالي فإن عدم التعرف الصحيح على العلاقة السببية وتشخيصها يعد مصدرا ممثلا للخطأ.يعد أسلوب السببية منهجا تجريبيا يساعد على اختبار العلاقة بين المتغيرات ومن ثم تحديد اتجاه العلاقة السببية بينهما وبالتالي تحديد المتغير التابع والمتغير المستقل.[(3)]

---

[1] صفاء يونس الصفاوي، مزاحم محمد يحيى، **العلاقة بين الأسعار العالمية للنفط، اليورو والذهب باستخدام متجه الانحدار الذاتي (VAR)**، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية، المجلد 8، العدد 14، الموصل، العراق، 2008، ص 21.

[2] عثمان نقار، منذر العواد، **استخدام نماذج VAR في التنبؤ ودراسة العلاقة السببية بين إجمالي الناتج المحلي وإجمالي التكوين الرأسمالي في سوريا**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد 2، دمشق، سوريا، 2012، ص ص 339-340.

[(3)] شفيق عريش، عثمان نقاروروني شفيق إسماعيل، المرجع سبق ذكره، ص 81.

ويعتبر Granger من الأوائل البارزين الذي أعطى مفهوما للسببية، حيث يعرف العلاقة السببية بين المتغيرات في الاقتصاد على أن التغير في القيم الحالية والماضية يسبب التغير في متغير آخر، أي أن التغير في قيم x_t مثلا الحالية والماضية يسبب التغير في قيم y_t.[1]

وبطريقة أخرى يقال أن x يسبب y لو أن التنبؤ بقيم y عن طريق القيم السابقة للمتغير x.[2]

2- اختبارات السببية

2-1- اختبار السببية لGranger

يستخدم هذا الاختبار من أجل تحديد اتجاه العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة، حيث يظهر اتجاه السببية هل كان أحاديا، أم تبادليا أي أن كلا المتغيرين يسبب الآخر، وقد لا تكون هناك علاقةسببية بينهما. أشارغرانجر إلى أنه إذا كانت هناك سلسلتان زمنيتان متكاملتان فلا بد من وجود علاقة سببية باتجاه واحد على الأقل، وحسب مفهوم Granger فإنه إذا كان المتغير x_t يسبب المتغير y_t فهذا يعني أنه يمكن توقع قيمة y_t بشكل أفضل باستخدام القيم الماضية لـ x_t، ويتطلب اختبارGranger تقدير العلاقتين التاليتين:[3]

$$y_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^{n_1} \beta_1 y_{t-i} + \sum_{i=1}^{n_2} \varphi_i x_{t-i} + \mu_{1t} \cdots\cdots (3-28)$$

$$x_t = \delta_0 + \sum_{i=1}^{n_3} \omega_i x_{t-i} + \sum_{i=1}^{n_4} \theta_i y_{t-i} + \mu_{2t} \cdots\cdots (3-29)$$

حيث أن:

n_4, n_3, n_2, n_1 هي عدد الفجوات الزمنية لكل متغير تفسيري، بحيث يمكن أن تكون كلها مختلفة أو تكون متساوية، ثم نقوم باختبار الفرضيتين التاليتين:

$$H_0: \sum_{i=1}^{n_2} \varphi_i = 0$$

---

(1) نبيل مهدي الجنابي، كريم سالم حسين، (2011): العلاقة بين أسعار النفط الخام وسعر صرف الدولار باستخدام التكامل المشترك وسببية (Granger)،مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، العدد1، بغداد، العراق، ص21.

(2) عبد القادر محمد عبد القادر عطية، (2005)، المرجع سبق ذكره، ص 689.

(3) Jean Christian Lambelet, (2001): Coursde modèles macroéconomique. Disponible sur le site web:

www.hec.unil.ch/modmacro/receil.pdf Consulté le: 07/03/2021

$$H_1: \sum_{i=1}^{n_2} \varphi_i \neq 0$$

ومن أجل ذلك يتم حساب إحصائية فيشر:[1]

$$F^* = \frac{(\sum \hat{\varepsilon}_{1t}^2 - \sum \hat{\mu}_{1t}^2)/n_2}{\sum \hat{\mu}_{1t}^2/(n-k)} \cdots\cdots (3-30)$$

حيث أن:

n: حجم العينة، n_2: عدد الفجوات الزمنية في حالة المتغير التفسيري x، k: عدد المعالم المقدرة في الصيغة غير المقيدة، $n-k$: درجات الحرية للصيغة غير المقيدة.

نقوم بمقارنتها مع F الجدولية، عند مستوى معنوية محدودة ودرجة حرية n_2 للبسط و $(n-k)$ للمقام، ومنه:

✓ إذا كانت F^* المحسوبة أكبر من F الجدولية نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل، وبالتالي المتغير x يسبب المتغير y.

✓ إذا كانت F^* المحسوبة أكبر من F الجدولية نقبل فرض العدم ونقبل الفرض البديل، وبالتالي المتغير x لا يسبب المتغير y.

مع الإشارة إلى أنه قبل تطبيق هذا الاختبار يجب تحديد عدد درجات التأخر، ويتم ذلك اعتمادا على معياري Akaike و Schwarz، حيث أن اختيار p يتطلب تقدير كل نماذج VAR لفترات إبطاء من 0 إلى h الذي يعتبر الإبطاء الأكبر المقبول بالنسبة للنظرية الاقتصادية، ويحسب هذين المعيارين وفق العلاقتين التاليتين:[2]

$$AIC(p) = Ln\left(det \left/ \sum e \right/ + \frac{2K^2 p}{n} \cdots\cdots (3-31)\right.$$

$$SC = Ln\left(det \left/ \sum e \right/ + \frac{2k^2 p Ln(n)}{n} \cdots\cdots (3-32)\right.$$

حيث أن:

(1) Hooi-Hooi Lean, Marwan Halim et Keung Wong Wing, (2000): Bivariate causality between stock prices and exchange rates and stock prices on major Asia countries.
Disponible sur le site web: www.baseco.monash.edu/eco/research/papers/2005/1005consulity.pdfConsulté le: 07/03/2021.

(2) Régis Bourbonnais, (2012): exercices pédagogiques d'économétrie, 2éme édition, Economica: paris, France, p164.

K: عدد المتغيرات، n: عدد المشاهدات، p: عدد فترات الإبطاء، $\sum e$: مصفوفة التباين – التباين المشترك المقدر لبواقي النموذج.

ويتم اختيار درجة الإبطاء p التي تحقق أقل قيمة للمعيارين السابقين.

2-2- اختبارات Haugh-pierce للسببية[1]

يستخدم هذا الاختبارالاستقلالية بين سلسلتين زمنيتين، بافتراض أن x_t وy_t تقدرالعلاقة بينهما وفق الصيغة التالية:

$$\varphi_{p_1}(\beta)(1-\beta)^{d1}x_t = \theta_{q_1}(\beta)u_t \quad \cdots\cdots(3-33)$$

$$\varphi_{p_2}(\beta)(1-\beta)^{d2}y_t = \theta_{q_2}(\beta)v_t \quad \cdots\cdots(3-34)$$

ومنه يمكن التعبير عن السببية وفق المعدل $r_{uv}(k)$ الذي يمثل معدل الارتباط الذاتي، يقدر وفق الصيغة التالية:

$$r_{uv}(k)= (\sum_{t=1}^{n} \hat{u}_t \hat{v}_t + k)/[(\sum_{t=1}^{n} \hat{u}_t^2)(\sum_{t=1}^{n} \hat{v}_t^2)]^{1/2} \quad \cdots\cdots(3-35)$$

وإذا كان x_t وy_t مستقلين، مع الأخذ بعين الاعتبار أن: $N_1 < N_2$ ومن خلال معدل الإرتباط المتجه الذاتي:

$$r \equiv [r_{uv}(N_1), \cdots\cdots, r_{uv}(N_2)]'$$

وإذا كان عدد المشاهدات كبير:

$$\sqrt{nr} \sim N[0, I_{N_2-N_1+1}]$$

ومنه:

$$U = n\sum_{k=N_1}^{N_2} r_{uv}(K^2) \sim \chi^2(N_2 - N_1 + 1)$$

2-3- اختبارات السببية لـ Sims

عام 1980 قدم Simsاختبار للسببية، مفاده أنه إذا كانت القيم المستقبلية لـ y_{1t} فإن هذا يعني أن y_{2t} بسبب y_{1t}، ويتم تمثيل ذلك رياضيا كما يلي:[2]

(1) Jean-Marie Dufour, (2000): tests de causalité Disponible sur le site web: mode.cirano.qc.ca/.dufourj/web_site/resE/dufour2000CTS_causality_test_F.pdfConsulté le: 08/03/2021.

(2) Régis Bourbonnais, (2003), op.cit, p 275.

$$y_{1t} = a_1^o \sum_{i=1}^{p} a_{1i}^1 y_{1t-1} + \sum_{i=1}^{p} a_{1i}^2 y_{1t-1} + \sum_{i=1}^{p} b_i^2 y_{2t+i} + \varepsilon_{1t} \cdots\cdots (3-36)$$

$$y_{2t} = a_2^o \sum_{i=1}^{p} a_{2i}^1 y_{1t-1} + \sum_{i=1}^{p} a_{2i}^2 y_{1t-1} + \sum_{i=1}^{p} b_i^1 y_{1t+i} + \varepsilon_{2t} \cdots\cdots (3-37)$$

نقول أن:

y_{1t} لا يسبب y_{2t} إذا تم قبول فرضية العدم التالية:

$$H_0: b_1^2 = b_2^2 = \cdots\cdots = b_p^2 = 0$$

y_{2t} لا يسبب y_{1t} ، إذا تم قبول الفرضية الصفرية التالية:

$$H_0: b_1^1 = b_2^1 = \cdots\cdots = b_p^1 = 0$$

المبحث الثالث: تحليل أثر تغيرات العوائد النفطية على معدلات التشغيل في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)

بهدف قياس أثر العوائد النفطية على التشغيل في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)، سيتم الاعتماد على متغيرين اقتصاديين في هذه الدراسة، ثم سيتم اختبار استقرار هذه السلاسل الزمنية من خلال هذا المبحث بالاعتماد على اختبار ديكي فولر المطور ثم اختبار التكامل المشترك بين هذين المتغيرين وفي أخيرا تقدير نموذج تصحيح الخطأ.

المطلب الأول: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية

كما جرت العادة عند استخدام السلاسل الزمنية، سنبدأ بتحديد متغيرات النموذج واختبار السلاسل الزمنية لهذه المتغيرات كون أغلبها غير مستقرة، أي تحتوي على جذر الوحدة ومن خلال هذا المطلب سيتم الاعتماد على اختبار ديكي فولر المطور لاختبار استقرارية المتغيرات.

1-تحديد النموذج والمتغيرات

في هذه الحالة، تم دراسة أثر تغيرات العوائد النفطية على معدلات التشغيلفي الجزائر خلال الفترة 1990-2019،حيث سيتم في هذا الصدد تقدير النموذج التالي:

$$LNEMP_t = \beta_0 + \beta_1 LNREV_t + \varepsilon_t \ldots\ldots\ldots\ldots (3-38)$$

حيث:

- $LNEMP$ = لوغاريتم معدل التشغيل
- $LNREV$ = لوغاريتم العوائد النفطية
- ε_t = حد الخطأ العشوائي وهو عبارة عن خطأ أبيض مع وسط حسابي يساوي صفر، وتباين ثابت.

الهدف من إدخال اللوغاريتم النيبيري على المتغيرات هو صقل أو تمهيد البيانات وجعل العلاقة بين المتغيرات خطية.

الشكل (3-1): الأشكال البيانية لمتغيرات النموذج

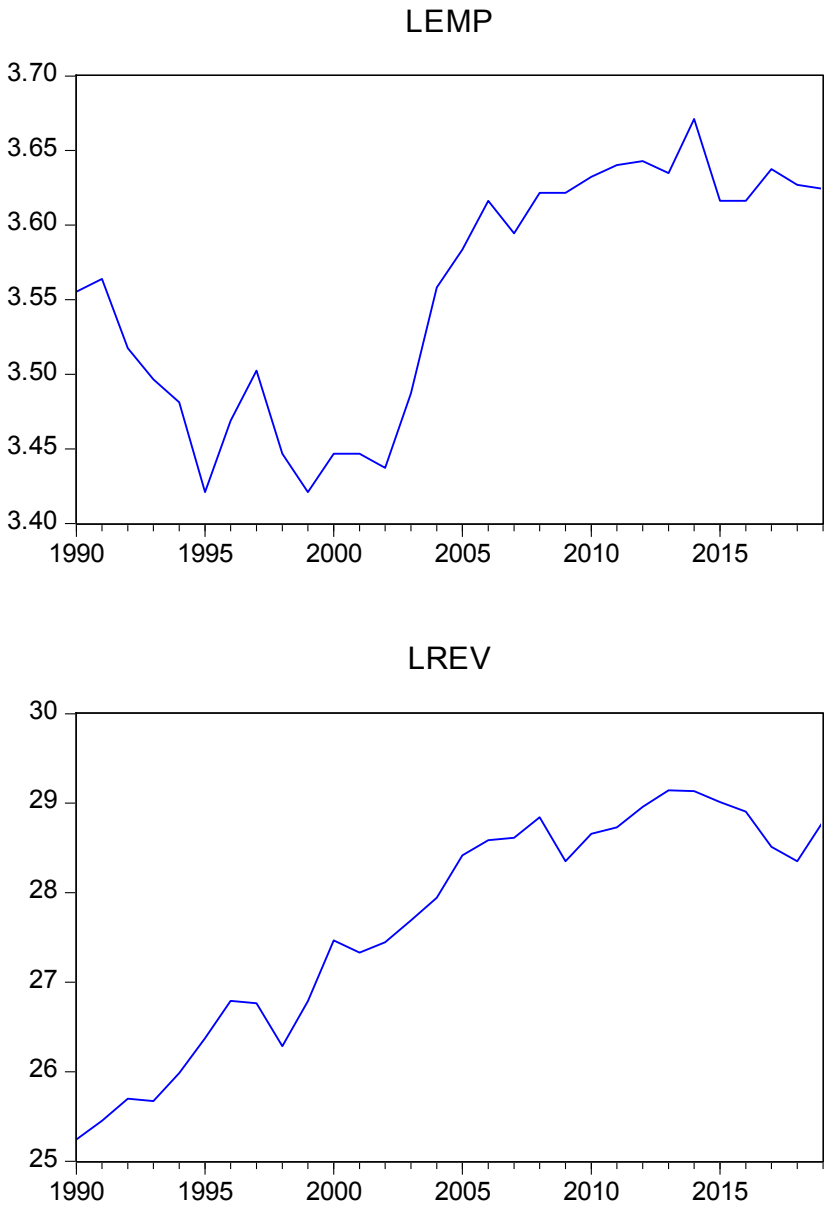

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews 8.

يتضح من خلال الأشكال البيانية للسلاسل الزمنية الأصلية محل الدراسة:***LNREV, LNEMP***وجود تذبذبات في هذه السلاسل مما يدل على أنها تحتوي على اتجاه زمني، وبالتالي قد تكون غير مستقرة عند المستوى، ولدراسة استقرارية هذه السلاسل يتم اللجوء إلى اختبارات الاستقرارية.

2- اختبار Dickey-Fuller الموسع لجذر الوحدة

لتحديد درجة تكامل المتغيرات التي تظهر في هذا النموذج، سيتم استخدام اختبار Dickey-Fuller الموسع لجذر الوحدة.

الجدول (3-1):اختبار Dickey-Fuller الموسع لجذر الوحدة (ADF)

	السلاسل الأصلية			الفروق الأولى		
	مع حد ثابت واتجاه عام	مع حد ثابت	بدون حد ثابت واتجاه عام	مع حد ثابت واتجاه عام	مع حد ثابت	بدون حد ثابت واتجاه عام
LNREV	-1.300463	-1.927237	2.188159	-5.945679*	-6.09572*	-6.250410*
LNEMP	-2.243811	-0.880242	0.371822	-7.490948*	-7.58657*	-7.733978*
القيم الحرجة 5%	-3.574244	-2.967767	-1.952910	-3.595026	-2.981038	-1.954414

* تشير إلى رفض فرضية جذر الوحدة عند مستوى معنوية 5%

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews 8 (انظر الملحق 1).

من خلال الجدول أعلاه الخاص باختبار Dickey-Fuller الموسع لجذر الوحدة يتضح أن قيمة إحصائية ADF أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5% بالنسبة للسلاسل الأصلية الخاصة بالمتغيرات التالية: ***LNEMP, LNREV*** وبالتالي، يتم قبول الفرضية العدمية لوجود جذر الوحدة، أي أن هذه السلاسل تعتبر غير مستقرة عند المستوى.

وعند أخذ سلاسل الفروق الأولى للمتغيرين يتضح بأن قيمة إحصائية ADF هي أقل من القيمة الحرجة للاختبار عند مستوى معنوية 5%، وبالتالي، يتم رفض الفرضية العدمية لجذر الوحدة ومنه يتم قبول الفرضية البديلة بأن السلاسل الزمنية لا تحتوي على جذر الوحدة، مما يعني أن جميع السلاسل محل الدراسة متكاملة من الدرجة الأولى I(1).

وبالتالي يمكن المرور إلى إجراء اختبار التكامل المتزامن لJohansen وJuselius (1990) على هذه المتغيرات.

المطلب الثاني: اختبار التكامل المشترك لJohansenبين العوائد النفطية والتشغيل

بعد التأكد من أن السلاسل الزمنية محل الدراسة متكاملة من الدرجة الأولى، يمكن استخدام اختبار التكامل المشترك لJohansen، وإذا تحققت علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات يمكن انجاز نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي.

سيتم اختبار وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات المتمثلة في: *LNEMP,LNREV*, باستخدام اختبار التكامل المشترك لـ Johansenنظرا لأن جميع هذه المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى I(1).

ولكن، قبل إجراء اختبار التكامل المشترك لـ Johansen، ينبغي أولا تحديد عدد فترات التأخر المناسبة.

1- اختيار درجة التأخر

يتم اختيار عدد فترات التأخر الملائمة والتي تقوم بتدنية قيمة معايير Akaike (AIC)، Schwarz (SC)، وذلك باستخدام معايير تحديد درجة التأخر لنموذج الانحدار الذاتي ذو المتجه (VAR)، ويمكن ملاحظة أن جميع المعايير اقترحت أن درجة التأخر الملائمة هي درجة واحدة باعتبارها الدرجة المثلى لاستخدامها في هذا النموذج (أنظر الملحق (2).

2- نتائج اختبار التكامل المشترك لـ Johansen

نتائج اختبار التكامل المشترك لـ Johansen بين المتغيرين*LNREV*،LNEMPموضحة في الجدول التالي: (أنظر الملحق (3).

الجدول (3-2): نتائج اختبار Johansen للتكامل المشترك

الفرضية العدمية	القيمة الذاتية Eigenvalue	إحصائية الأثر λ_{trace}	القيمة الحرجة عند 5%	الاحتمال	إحصائية القيمة الذاتية العظمى λ_{max}	القيمة الحرجة عند 5%	الاحتمال
$r = 0$	0.403886	*16.71578	15.49471	0.0326	* 14.48505	14.26460	0.0461
$r \leq 1$	0.076578	2.230726	3.841466	0.1353	0.076578	2.230726	0.1353

rتشير إلى عدد أشعة التكامل المشترك

* تشير إلى رفض الفرضية العدمية عند مستوى معنوية 5%

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews 8.

2-1- اختبار الأثر Trace Test

يتضح من خلال الجدول رقم (3-2) أن قيمة إحصائية الأثر أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5% بالنسبة للفرضية العدمية القائلة بعدم وجود علاقة للتكامل المشترك وبالتالي يتم رفضها، كما أن قيمة الاحتمال تقدر بـ0.0461 وهي أقل من5%مما يؤكد رفض الفرضية العدمية. ولا ينطبق ذلك على الفرضية القائلة بوجود علاقة واحدة للتكامل المشترك على الأكثر وبوجد علاقتين للتكامل المشترك على الأكثر. بالتالي يؤكد اختبار جوهانسن للتكامل المشترك وجود علاقة توازنية واحدة على الأكثر على المدى الطويل بين المتغيرين.

2-2- اختبار القيمة الذاتية العظمى Maximum Eigen value Test

تشير نتائج اختبار القيمة الذاتية العظمى الموضحة في الجدول (3-2) إلى رفض الفرضية العدمية التي تنص على عدم وجود أي علاقة للتكامل المشترك $r = 0$، وذلك لأن إحصائية القيمة الذاتية العظمى λ_{max} أكبر من القيمة الحرجة للاختبار عند مستوى معنوية 5%.وبالتالي، يشير هذا الاختبار إلى وجود علاقة واحدة على الأقل للتكامل المشترك بين المتغيرين.

إذا، نلاحظ أن كلا الاختبارين (اختبار الأثر واختبار القيمة الذاتية العظمى) قد توصلا إلى رفض الفرضية العدمية التي تفيد بعدم وجود أي علاقة للتكامل المشترك $r = 0$، فكلاهما يشيران إلى وجود علاقةتوازنية واحدة على الأقل طويلة الأجل بين المتغيرين محل الدراسة، أي أنها لا تبتعد كثيرا عن بعضها البعض في المدى الطويل بحيث تظهر سلوكا متشابها.

ونظرا لوجود علاقة تكامل مشترك بين هذين المتغيرين يمكن إنجاز نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي.

2-3- معادلة التكامل المشترك (انظر الملحق4)

$$LNEMP = 10{,}600 LNREV + e_t$$

يظهر معامل العوائد النفطية بإشارة موجبة دلالة على أن هذا المتغير يؤثر إيجابيا على التشغيل في الجزائر على المدى الطويل، حيث أن ارتفاعا قدره 10,600% في التشغيل ينتج عن ارتفاع قيمة العوائد النفطية بمقدار 1%.

المطلب الثالث: تقدير نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي (VECM)

بعد التأكد من وجود علاقات تكامل مشترك بين المتغيرات محل الدراسة ننتقل إلى تقدير نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي من خلال هذا المطلب.

1- نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي (VECM)

إن الجدول الخاص بتقدير نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي الذي يظهر في (**الملحق 05**) لا يبين قيمة الاحتمال للمعاملات، لهذا السبب سيتم تقدير معادلة نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي حيث يكون **LNEMP**هو المتغير التابع باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية من أجل الحصول على قيمة الاحتمال الخاصة بكل معامل مقدر في المعادلة.

الجدول (3-3): تقدير نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي (VECM) باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية

System: UNTITLED
Estimation Method: Least Squares
Date: 06/24/21 Time: 22:30
Sample: 1992 2019
Included observations: 28
Total system (balanced) observations 56

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	-0.264238	0.073382	-3.600869	0.0007
C(2)	-0.122678	0.165457	-0.741450	0.4620
C(3)	0.028132	0.018917	1.487145	0.1435
C(4)	-0.000650	0.005571	-0.116715	0.9076
C(5)	0.366404	0.781071	0.469105	0.6411
C(6)	-2.864472	1.761117	-1.626509	0.1104
C(7)	0.134141	0.201352	0.666199	0.5085
C(8)	0.111878	0.059296	1.886795	0.0652
Determinant residual covariance		4.15E-05		

Equation: D(LEMP) = C(1)*(LEMP(-1) - 0.0943354491696*LREV(-1) - 0.937744514348) + C(2)*D(LEMP(-1)) + C(3)*D(LREV(-1)) + C(4)
Observations: 28

R-squared	0.396602	Mean dependent var	0.002159
Adjusted R-squared	0.321177	S.D. dependent var	0.033269
S.E. of regression	0.027411	Sum squared resid	0.018032
Durbin-Watson stat	2.021418		

Equation: D(LREV) = C(5)*(LEMP(-1) - 0.0943354491696*LREV(-1) - 0.937744514348) + C(6)*D(LEMP(-1)) + C(7)*D(LREV(-1)) + C(8)
Observations: 28

R-squared	0.120598	Mean dependent var	0.119441
Adjusted R-squared	0.010673	S.D. dependent var	0.293329
S.E. of regression	0.291760	Sum squared resid	2.042969
Durbin-Watson stat	1.804167		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews 8 .

من خلال الجدول رقم (3-3) يتضح أن النموذج معنوي بشكل عام، لدينا إحصائية دربن- واتسون معنوية عند مستوى 5%، كدلالة على خلو النموذج من الارتباط التسلسلي في إدراج المتغير التابع مبطأ لفترة واحدة كمتغير تفسيري. نجد أن معلمة حد تصحيح الخطأ معنوية عند مستوى 5%، وقيمة معلمة حد تصحيح الخطأ سالبة، بالتالي يمكن القول أنه عندما ينحرف التشغيل خلال المدى القصير في الفترة (t-1)، عن قيمته التوازنية في المدى الطويل، فإنه يتم تصحيح ما يعادل 26% من هذا الاختلال في الفترة (t).

وهذا ما يؤكد معنوية العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين العوائد النفطية والتشغيل في الجزائر خلال الفترة المدروسة كما بلغت قيمة معامل التحديد 0.39 وهو ما يدل على جودة توفيق النموذج ومقدرته في تفسير التغيرات في نسبة التشغيل. كذلك لدينا قيمة معامل التحديد أقل من قيمة إحصائيةدربن- واتسون وهو ما يدل كذلك على معنوية النموذج.

2-السببية طويلة الأجل:

من خلال الجدول (3-3) يظهر معامل تصحيح الخطأ بإشارة سالبة كما أن الاحتمال المرافق له أقل من 0,05 أي أن هذا المعامل سالب ومعنوي، وهذا ما يدل على وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغير المفسر **LNEMP** والمتغير***LNREV***.أي أنه على المدى البعيد متغير العوائد النفطية يفسر 26% من تغيرات التشغيل وهي نسبة تفسير جيدة.

خلاصة الفصل

تضمن هذا الفصل إجراء دراسة قياسية لأثر العوائد النفطية على معدلات التشغيل في الجزائر خلال الفترة 1990-2019، وذلك من خلال عرض مفاهيم عامة عن الاختبارات والنماذج المستخدمة، وقد تم الاستعانة باختبار ديكي فولر الموسع لجذر الوحدة لتحديد درجة تكامل المتغيرات، واختبار التكامل المشترك لJohansen، نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي.

حيث أشارت النتائج إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين العوائد النفطية و معدلات التشغيل، كما أظهرت معادلة التكامل المشترك نتائج متطابقة مع افتراضات النظرية الاقتصادية تمثلت في أن ارتفاع في أسعار النفط وبتالي زيادة العوائد النفطية لها أثر إيجابي على معدلات التشغيل، إضافة إلى ذلك، أكد نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي وجود علاقة طويلة الأجل بين هذين المتغيرين .

خاتمة

يعتبر القطاع النفطي المحرك الفعال للاقتصاد الجزائري ونقطة انطلاق لكل برنامج حكومي، وعليه فأي تغير في مستوياته يجعل كل رهانات البلد محل إعادة نظر، فمن جهة نجد أن كل متغيرات الميزانية خارجة عن إرادة الدولة ومن جهة أخرى تبني الحكومة إستراتيجية ترتكز في عملية تمويلها على القطاع البترولي، الأمر الذي يؤدي إلى إمكانية تعرض الاقتصاد الجزائري إلى اختلالات هيكلية بما فيها قطاع التشغيل، وخير دليل على ذلك خبرة الثمانينات وما تعرض له البلد من أزمات اقتصادية حادة لا تزال عملية معالجتها مستمرة إلى يومنا هذا، حيث قامت الجزائر بإعادة النظر في نهجها التنموي وتطبيق إصلاحات اقتصادية جذرية.

لعبت أسعار النفط دور أساسيا في القرارات الخاصة بالسياسة الاقتصادية التي انتهجتها الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، ابتداء من مرحلة التسيير الاشتراكي مرورا بمرحلة الإصلاحات الاقتصادية التي ساهمت في رفع بمستوى التشغيل وتخفيض من معدلات البطالة حيث نجد علاقة طردية بين ارتفاع العوائد النفطية ومعدلات النفط وعلاقة عكسية بين العوائد النفطية والبطالة.

1. اختبار الفرضيات

تمت الدراسة بناء على ثلاثة فرضيات أساسية من أجل نفيها أو إثباتها، وفي ما يلي يتم عرض نتائج اختبارها :

- **الفرضية الأولى**: تساهم العوائد النفطية بشكل فعال في ترقية الشغل من خلال السياسات والبرامج المطبقة في الجزائر.

الفرضية محققة جزئيا حيث تبين من خلال الدراسة التحليلية للفصلين الأول والثاني ومن خلال جملة الإصلاحات التي قامت بها الدولة أن العوائد النفطية تساهم بنسبة معتبرة في ترقية التشغيل وفي القضاء على البطالة، لكن تبقى الجهود المبذولة من خلال السياسات المطبقة غير كافية وغير محققة للأهداف المرجوة منها والمشكلة الحقيقية تكمن في العجز في تحويلها إلى رأس مال عيني ووسائل إنتاج قادرة على خلق مناصب شغل وقيمة مضافة،

- **الفرضية الثانية** :توجد علاقة توازنية طويلة المدى بين العوائد النفطية و التشغيل في الجزائر.

لقد ثبت أن هذه الفرضية محققة، من خلال ما توصلت له الدراسة القياسية في الفصل الأخير، حيت تم إثبات ذلك من اختبار التكامل المشترك ل **Johansen** ،الذي تم إجراءه بعد التأكد من أن السلاسل الزمنية محل الدراسة متكاملة من الدرجة الأولى.

- **الفرضية الثالثة**: تؤثر العوائد النفطية بشكل إيجابي في رفع معدلات التشغيل.

الفرضية محققة، حيث تبين أن العوائد النفطية لها تأثير إيجابي على التشغيل، من خلال ما تم التوصل إليه الدراسة القياسية.

2. نتائج الدراسة

تتجلى نتائج هذه الدراسة فيما يلي:

- للعوائد النفطية دور هام في تغير معدلات التشغيل في الجزائر، وذلك في إطار السياسات التنموية التي ترغب من خلالها الجزائر إلى تحقيق تحولات هيكلية اقتصادية واجتماعية تقلل من الاعتماد الكلي على البترول لكن لم تصل بعد إلى النتائج المأمولة.
- وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرين حيث تساهم العوائد النفطية بنسبة معتبرة في توفير مناصب الشغل.
- وجد أثر معنوي موجب للعوائد النفطية على التشغيل، وهذا ما أكدته الدراسة القياسية.

3. الاقتراحات

على ضوء النتائج المتوصل إليها من هذه الدراسة تم رصد وتقديم بعض الاقتراحات والتي تتمثل فيما يلي:

- العمل على تبني سياسة تشغيل مرنة تراعي وتستشرف عامل الشغل من حيث اليد العاملة ومؤهلاتها.
- تشجيع الشباب من خلال التوجه للمقاولتية والمشاريع والاعتماد على الذات.
- رد الاعتبار للقطاع الفلاحي لأنه استراتيجي له دور كبير في خفض معدل البطالة باعتباره كثيف العمالة ويساهم في الاقتصاد الوطني بتنويع صادرات البلد.
- تبني فكرة المشروعات الصغيرة و المتوسطة والحرف اليدوية التي تعتبر أحد أبرز الآليات الجيدة لمواجهة مشاكل البطالة من خلال ما توفره من فرص عمل جديدة للشباب.
- يجب المحافظة على الفوائض المالية النفطية، وعدم تبذيرها في الاستهلاك المحلي فقط، ووضع خطة شاملة للتطور والتنمية تشمل جميع القطاعات والجوانب الاقتصادية والاجتماعية.
- بناء اقتصاد جزائري قوي تأهبا لمرحلة ما بعد النفط بطريقة فعالة.
- التنويع في استخدام العوائد النفطية وذلك عن طريق البحث عن خطة وطنية إستراتيجية تعتمد فيها السلطات العمومية الجزائرية على خبرات أجنبية في هذه المجال، وهذا من أجل تدارك نصيب الأجيال القادمة من هذه الثروة النابضة.
- ضرورة استغلال العوائد النفطية في تشجيع الاستثمار خارج المحروقات من أجل خلق فرص عمل وتنمية المهارات المحلية وذلك بما يتماشى ومتطلبات التنمية الاقتصادية الإمكانيات الهائلة التي تتمتع بها الجزائر.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

➢ المراجع باللغة العربية

❖ أولا :الكتب

1. أحمد شفيق الخطيب، (1990): معجم مصطلحات البترول والصناعة النفطية، الطبعة الجديدة، مكتبة لبنان، ساحة رياض الصلع، بيروت، لبنان.

2. بن شهرة مدين،(2009)، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل(التجربة الجزائرية)، الطبعة الأولى، دار الجامد للنشر والتوزيع: الجزائر.

3. بوحفص مباركي(2004): العمل البشري، لطبعة ثانية، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران.

-محمد فارق-محمد الشبول،(2009)، العمل وأثر الأجر على عرض العمل والنمو في الاقتصاد الإسلامي، عماد الدين للنشر والتوزيع.

4. جلال محمد النعيمي،(2009)، دراسة العمل - في إطار إدارة النتاج و العمليات-، طبعة أولى،إثراء للنشر والتوزيع، الأردن.

5. جهاد عودة، (2014):مقدمة في العلاقات الدولية المتقدمة، المكتب العربي للمعارف، مصر .

6. حافظ برجاس، (2000): الصراع الدولي على النفط العربي، الطبعة الأولى، بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، بيروت، لبنان.

7. رواب عمار و غريب صباح (2001): التكوين المهني والتشغيل في الجزائر، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، بسكرة.

8. روبرت واينر، (2006): تقلب أسعار النفط العرض والطلب والمضاربة (المخاطر والغموض في أسواق الطاقة العالمية المتغيرة، الانعكاسات على منطقة الخليج العربي)،الطبعة الأولى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة.

9. زيد بن محمد الرماني،(2001)، البطالة – العمالة - العمارة من منظور الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، دار طويق للنشر والتوزيع: الرياض، السعودية.

10. سالم عبد الحسن رسن، (1999): اقتصاديات النفط، الطبعة الأولى، دار الكتب الوطنية، طرابلس، ليبيا.

11. شرابي عبد العزيز، (2000): طرق الإحصائيات للتوقع الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية: الجزائر.

12. صالح تومي :(1990) **مدخل لنظرية القياس الاقتصادي**، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

13.ضياء مجدي الموسوي، (2005):ثورة أسعار النفط 2004، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

14.ضياء مجيد الموسوي،(2013)، أسس علم الاقتصاد، الجزء الأول، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية: الجزائر.

15.طارق عبد الحسين، (2007)،" اقتصاديات الموارد البشرية"مؤسسة الوارق للنشر والتوزيع ،ط1الأردن.

16.عبد العزيز عجيمية، (1988): فصول في الاقتصاد العربي، الطبعة03، الدار الجامعية، بيروت، لبنان.

17. عبد القادر محمد عبد القادر عطية(2005)، **الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية ، مصر.

18. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، (2005): الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية: الإسكندرية، مصر.

19.عبد المجيد قدي ،(2003)، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية :دراسة تحليلية تقييمية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية.

20. عصام عزيز الشريف،(1981): مقدمة في الاقتصاد القياسي، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

21.علي لطفي، (2008): الطاقة والتنمية في الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية بحوث ودراسات، جامعة الدول العربية، الإمارات العربية المتحدة.

22. كولن كامبيل، يورغشيندلر، وآخرون،(2004): نهاية عصر البترول- التدابير الضرورية لمواجهة المستقبل- المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب،الكويت.

23.لحاج محمد موسى بن عمر، (2008):بترول الصحراء بين حسابات الثروة في فرنسا ورهانات الثروة في الجزائر، الصندوق الوطني لترقية الفنون والآداب، الجزائر.

24. محمد أحمد الدوري،(1983): محاضرات في الاقتصاد البترولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

25.محمد أزهر السماك، زكريا عبد الحميد باشا،(1980): دراسات في اقتصاديات النفط والسياسة النفطية،الطبعة الأولى، جامعة الموصل، العراق.

26. محمد أزهر السماك،(1981):اقتصاد النفط، الطبعة الأولى، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر،الموصل، العراق.

27.محمد ختاوي، (2010): النفط وتأثيره في العلاقات الدولية، الطبعة الأولى، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.

28. مدحت القريشي: (2007)، اقتصاديات العمل، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

ثانيا: المجلات والدوريات العلمية

1. أحمد سلامي، محمد شيخي، (2013)اختبار العلاقة السببية والتكامل المشترك بين الادخار والاستثمار في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1970-2011)، مجلة الباحث، العدد 13، ورقلة، الجزائر.

2. بن معزو زكريا ، كمال حمانة،(2013)قياس العلاقة بين التحرير المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام مؤشر (kaopen): دراسة قياسية (1970– 2010)، مجلة الباحث، ورقلة، الجزائر.

3. سعد عبد نجم العبدلي، (2013)هيفاء يوسف سليمان، تحليل العلاقة السببية بين إجمالي تكوين رأس المال الثابت والناتج المحلي الإجمالي تكوين رأس المال الثابت والناتج المحلي الإجمالي للقطاع الزراعي العراقي للمدة 1980-2010، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 19، العدد 73، بغداد، العراق.

4. شفيق عربش، عثمان نقارورولي شفيق إسماعيل(2006)، اختبارات السببية والتكامل المشترك في تحليل السلاسل الزمنية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية- سلسلة العلوم الاقتصاديةوالقانونية- ، المجلد 33، العدد 5، سوريا.

5. شهير زاد زغيب وحكيم حليمي(2012)، الاقتصاد الجزائري ما بعد النفط: خيارات المستقبل، المستقبل العربي، العدد 395.

6. صفاء يونس الصفاوي،(2008) مزاحم محمد يحيى، العلاقة بين الأسعار العالمية للنفط، اليورو والذهب باستخدام متجه الانحدار الذاتي (VAR)، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية، المجلد 8، العدد 14، الموصل، العراق.

7. عابدبن عابد العبدلي(2007)، محددات الطلب على واردات المملكة العربية السعودية في إطار التكامل المشترك وتصحيح الخطأ، مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، العدد 32، جامعة الأزهر، القاهرة، مصر.

8. عبد الستار عبد الجبار موسى،(2007):العلاقة بين الأسعار الفورية والأسعار المستقبلية للنفط الخام في السوق الدولية (دراسة سوق التبادلات السلعية في نيويورك NYMEX،مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 64، الجامعة المستنصرية، العراق.

9. عثمان نقار،(2012)منذر العواد، استخدام نماذج VARفي التنبؤ ودراسة العلاقة السببية بين إجمالي الناتج المحلي وإجمالي التكوين الرأسمالي في سوريا، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد 2، دمشق، سوريا.

10. عماد الدين محمد المزيني، (2013): العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية،مجلة جامعة الأزهر، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد 15، العدد 01، غزة، فلسطين.

11. فوقة فاطمة، مرقوم كلثوم، (2016): تقلبات أسعار النفط: أي بدائل متاحة للاقتصاد الجزائري، مجلة الاقتصاد والمالية، العدد رقم 10 ،السداسي الثاني ، الجزائر.

12. كريستوف ألسوب، بسام فتوح،(2010): تطورات النفط والغاز الطبيعي وانعكاساتها على البلدان العربية، مجلة النفط والتعاون العربي، أوابك، العدد14.

13. كسيرة سمير، عادل مستوي،(2015): الاتجاهات الحالية لإنتاج واستهلاك الطاقة الناضبة ومشروع الطاقة المتجددة في الجزائر–رؤية تحليلية آنية ومستقبلية، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية العدد 14، جامعة المسيلة، الجزائر.

14. كمال سي محمد. (2020)، أثر كورونا على الاقتصاد الجزائري، الجزائر: صحيفة العربي 21 الالكترونية.

15. ماجدة أبوزنط، عثمان غنيم،(2006)، " التنمية المستدامة دراسة نظرية في المفهوم والمحتوى"، مجلة المنار، المجلد 12، العدد الأول.

16. محمد بن بوزيان، عبد الحميد لخديمي، (2013): تغيرات سعر النفط والاستقرار النقدي في الجزائر (دراسة تحليلية وقياس) ، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد02، الجزائر.

17. موالي لخضر عبد الرزاق، تقييم أداء سياسات الشغل في الجزائر 2000–2011، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، ورقلة.

18. مولاي لخضر عبد الرزاق (2012)،سياسة الشغل في الجزائر 2000–2011 ،مجلة الباحث، العدد10 ،جامعة ورقلة.

19. ناصر بوعزيز، وبن خديجة منصف (2017)، النموذج الاقتصادي الجديد في الجزائر بين الواقع و التجسيد، الدراسات الاقتصادية و المالية ،العدد10الجزء 2.

20. نبيل مهدي الجنابي، كريم سالم حسين، (2011): العلاقة بين أسعار النفط الخام وسعر صرف الدولار باستخدام التكامل المشترك وسببية (Granger)،مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، العدد1، بغداد، العراق.

21. هشام خزعل ناشور،(01 نوفمبر2012): العلاقة بين العوائد النفطية والإنفاق الحكومي في دول مجلس التعاون الخليجي للمدة (2000–2008)، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 02، العدد 31، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، العراق.

22.هدى بن محمد، جانفي(2020):" عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019" مجلة كلية السياسة والاقتصاد العدد الخامس، جامعة عبد الحميد مهري – قسنطينة 2 الجزائر.

❖ **ثالثا: الأطروحات والمذكرات الأكاديمية**

1. أحمد المرابطي، (1993): البترول ومصادر الطاقة البديلة خلال الفترة 1960-1989، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر.

2. المومن عبد الكريم، (2017):دور سياسات التشغيل في تحقيق التنمية – دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1990-2014) أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس المدية، الجزائر.

3. بوفيح نبيل، (2010-2011): دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية الواقع والآفاق مع الإشارة إلى حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر.

4. حمادي نعيمة، (2008-2009): تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986-2008، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر.

5. حمزة عبد القادر،(2013)،ترشيد السياسة العامة للتشغيل في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3 ،الجزائر.

6. داود خيرة، (2010)، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل في الدول العربية دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1998-2008، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، الجزائر.

7. دحماني محمد ادريوش، (2006):إشكالية التشغيل في الجزائر، رسالة ماجستير غري منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسري، جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان، الجزائر.

8. دحماني محمد أودريوش،(2012)، إشكالية التشغيل في الجزائر،محاولة تحليل، أطروحة دكتوراه ،جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان.

9. سليم عقون،(2009)، قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف

10. سميحة يونس،(2011)، خريجي الجامعة نحو السياسة الوطنية للتشغيل،مذكرة ماجستير، كلية الآداب و العلوم الإنسانية و الاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة 76.

11. سيدي محمد شكوري، (2012): وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي دراسة حالة الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.

12. شلالي فارس،(2005) دور سياسة التشغيل في معاجلة مشكل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001-2004مع محاولة اقتراح نموذج اقتصادي للتشغيل للفترة 2005-2009،رسالة ماجستير غري منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر.

13. عبادة عبد الرؤوف، (2010-2011): محددات سعر نفط أوبك وأثاره على النمو الاقتصادي في الجزائر. دراسة تحليلية وقياسية 1970 -2008، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر.

14. عبد السالم بريزة، (2012-2013): دور صناديق الثروة السيادية فني إدارة الفوائض البترولية-دراسة مقارنة بين صندوق ضبط الموارد الجزائري وصندوق التقاعد الحكومي النرويجي، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، تخصص اقتصاديات العمال والتجارة الدولية،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر.

15. غرزي سليمة،(2008), دراسة قياسية لمشكلة البطالة في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان.

16. فاطمة الزهراء بوكابوس،(2012)، سياسة التشغيل وتوجه النشاط الاقتصادي غير الرسمي، مذكرة ماستر في علم الاجتماع، جامعة أكلي محند أو الحاج بالبويرة.

17. قويدري قوشيح بوجمعة،(2008-2009): انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، تخصص نقود ومالية،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر.

❖ رابعا: الملتقيات والبحوث العلمية

1. أحمية، سليمان، 26و27 أفريل(2009)،" السياسة العامة في مجال التشغيل ومكافحة البطالة في الجزائر" ، ملتقى علمي حول: السياسات ودورها في بناء الدولة وتنمية المجتمع، سعيدة، جامعة الطاهر موالي.

2. شعيب شنوف، رمضاني لعلا، (2008): الآفاق المستقبلية للاقتصاد الجزائري بعد الثروة البترولية في إطار قواعد التنمية المستديمة، المؤتمر الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، المنعقد يومي7و8 أفريل جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.

3. صالح إبراهيم السحيباني، سوق الأسهم والنمو الاقتصادي، الملتقى السنوي السادس عشر لجمعية الاقتصاد السعودية حول الخدمات المالية في المملكة العربية السعودية، المنعقد خلال الفترة 2-4 جوان، جامعة الملك سعود، الرياض، السعودية، 2007.

4. طارق بن قسمي، الزهرة فرحاني،(2015): تقلبات أسعار النفط في السوق العالمية وأثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1990 - 2013)، المؤتمر الأول: السياسات الاستخدامين للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية، الورشة الأساسية الثانية، جامعة سطيف 1، الجزائر.

5. قدي عبد المجيد، يومي 08/07 أفريل 2008، الاقتصاد الجزائري والنفط : فرص وتهديدات، المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس بسطيف، الجزائر.

6. مصطفى بودرامة،(2008): التحديات التي تواجه مستقبل النفط في الجزائر،المؤتمر الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، المنعقد يومي7و8 أفريل جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.

7. مصطفى بوضياف، تحديات التشغيل في أسواق العمل، خدمات التشغيل العامة وتعزيز التشغيل على المستوى المحلي، 30 نوفمبر - 3 ديسمبر،2008 ، منظمة العمل الدولية،المركز الدولي للتدريب.

8. وصاف سعيدي، بنونة فاتح،(2008): سياسة أمن الإمدادات النفطية وانعكاساتها، المؤتمر الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للمواد المتاحة،المنعقد يومي 7و8أفريل، جامعة سطيف، الجزائر

❖ خامسا: التقارير

1. التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة(2012).

2. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني من سنة 2001 .

3. وزارة الصناعة والمناجم، أفريل 2020، نشرية المعلومات الإحصائية رقم 36

4. التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2020، متاح على الموقع الالكتروني https://www.bank-of-algeria.dz

❖ سادسا: القوانين والأوامر

1. المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 24 ربيع الثاني عام1417 الموافق ل08 سبتمبر 1996، المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي، الجريدة الرسمية (العدد52)، الصادرة بتاريخ1996/09/11، الجزائر.

❖ سابعا: مواقع الانترنت الرسمية

1. منظمة الصحة العالمية. مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) على الموقع الالكتروني https://www.who.int/ar/emergencies/diseases/novel-coronavirus-2019/advice-for-public/q-a-coronaviruses

1. موقع الوكالة الوطنية لتسير القروض المصغرة، http://www.angem.dz

2. موقع الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، www.cnac.dz

3. وحدة تحميل السياسات في المركز العربي، هل أصبحت "معادلة العرض والطلب" عاجزة عن تفسير الحالة النفطية الراهنة، المركز العربي لأبحاث ودراسات السياسات، مقال متوفر على الموقع الالكتروني http://www.dohainstitute.org/release/f996ec0b-adbd-4e8e-b4c8-2909807b76d6

ثامنا:الأوراق والبحوث العلمية:

1. محمد المرابطي، البترول ولعبة المضيق(2-1)، مقال صادر في جريدة الأهرام البحرينية الصادرة يوم 11 ماي 2012 مأخوذ من الموقع http://www.alayam.com/Article/courts-

2. نبيل جعفر عبد الرضا،اقتصاد النفط، متاح على الموقع التالي: http:// www .arab-oil-naturalgas _.com. /books/ b oil .htm:

➢ المراجع باللغة الأجنبية

2. akhbarelyoum .http://www.akhbarelyoum.dz
3. BENAMAR and BENDIABDELLAH, Pétrole et Activité économique en Afrique: Une analyse économétrique, sur le site :www.fseg.unv.tlemcen.dz
4. Benoît Thévard, Novembre:(2012)l'europe face au pic petrolier : rapport annexe 1 :reserves et production.
5. Disponible sur le site web:

6. www.baseco.monash.edu/eco/research/papers/2005/1005consulity.pdf.
7. Fazel Bahadorkhah aand Abas Aminifard. INVESTIGATING THE RELATIONSHIP BETWEEN THE OIL PRICES ,INTEREST RATE AND UNEMPLOYMENT RATE IN IRANIAN. Indian Journal
8. François Lescaroux and Valérie Mignon, On the Influence of OilPrices on EconomicActivityand OtherMacroeconomic and Financial Variable, No April 2008.
9. Fundamental and Applied Life Sciences ISSN: 2231– 6345 April - 2014.
10. Hannes Mellquist and Markus Femermo, The Relat ionship Between the Pr ice of Oi l and Unemployment in Sweden, Jönköping, January 2007.
11. Hooi-Hooi Lean, Marwan Halim et Keung Wong Wing, (2000): Bivariate causality between stock prices and exchange rates and stock prices on major Asia countries.
12. http//.file:///E:article:nouveau%20dossier/BAMSI12.pdf.
13. http://www.sonatrach.com/ar/element_histoire.html.
14. International Monetary Fund. (2020, 04). Middle East and Central Asia Report Developments: Regional economic prospects in the Middle East and North Africa, Afghanistan and Pakistan., sur website of International Monetary Fund https://www.imf.org/en/Publications/REO/MECA/Issues/2020/04/15/regionaleconomic-outlook-middle-east-central-asia-re
15. Jean Christian Lambelet, (2001): Cours de modèles macroéconomique. Disponible sur le site web:
16. Jean Masseron, (1975:) L'économie des hydrocarbures, édition Technip, 2ème édition mise à jour, France.
17. Jean-Marie Dufour, (2000): tests de causalité Disponible sur le site web:
18. Le Marché Pétrolier,(Juin 2001:)Dossier réalisé en collaboration avec la Direction des Matières premières et des Hydrocarbures (DIMAH), Direction de la prévision.
19. Marcia Quintslr, 24/11 au 05/12/2008, séminaire "emploi et chômage : un nouveau regard sur la pertinence et les fondements

conceptuels des statistique", 18éme conférence internationale de statisticiens du travail, BIT, Genève.

20. mode.cirano.qc.ca/.dufourj/web_site/resE/dufour2000CTS_causality test_F.pdf.

21. Nassima Hamidouche(2005) :l'équilibre du Marché Pétrolier entre le Court Terme et le Long Terme, Dynamique des Marchés, Valorisation des Hydrocargie Economie et Politiques, rbures, CREAD.

22. Olivier Bellégo, Mokhtar Lakehal et autres, 2005, Dictionnaire des questions sociales– l'outil indispensable pour comprendre les enjeux sociaux", Harmattan, Paris

23. ONS, "Données statistiques, activité, emploi et chômage", 2008, Algérie, N°514.

24. ONS, Activité, Emploi et chômage En Septembre 2019, N°.879

25. Régis Bourbonnais, (2012): exercices pédagogiques d'économétrie, 2éme édition, Economica: paris, France, p164.

26. Régis Bourbonnais, économétrie, 3 éme édition, Dunod: Paris, France, 2003.

27. rejacques généreux, introduction à la politique économique, 3eme édition de seuil, paris, 1990.

28. British Petroleum(BP),(2020):Statistical Review of World Energy ,london .

29. Organization Of Arab Petroleum Exporting Countries (OAPEC) ,Annual statistical Report,2020

30. Samuel Ambapour, Christophe Massamba, Croissance économique et consommation d'énergie au Congo: une analyse en termes de causalité, 2005, pp 11-12.Disponible sur le site web : www.hec.unil.ch/modmacro/receil.pdf .

الملاحق

الملحق 01 : اختبار Dickey-Fuller الموسع لجذر الوحدة

LNEMP

Level

Null Hypothesis: LEMP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

Prob.*	t-Statistic		
0.4493	-2.243811	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-4.309824	1% level	Test critical values:
	-3.574244	5% level	
	-3.221728	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LEMP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

Prob.*	t-Statistic		
0.7800	-0.880242	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-3.679322	1% level	Test critical values:
	-2.967767	5% level	
	-2.622989	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LEMP has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

Prob.*	t-Statistic		
0.7852	0.371822	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-2.647120	1% level	Test critical values:
	-1.952910	5% level	
	-1.610011	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

1st Difference

Null Hypothesis: D(DLEMP) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

Prob.*	t-Statistic		
0.0000	-7.490948	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-4.356068	1% level	Test critical values:
	-3.595026	5% level	
	-3.233456	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(DLEMP) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

Prob.*	t-Statistic		
0.0000	-7.586579	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-3.711457	1% level	Test critical values:
	-2.981038	5% level	
	-2.629906	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(DLEMP) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

Prob.*	t-Statistic		
0.0000	-7.733978	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-2.656915	1% level	Test critical values:
	-1.954414	5% level	
	-1.609329	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

LNREV

Level

Null Hypothesis: LREV has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

Prob.*	t-Statistic		
0.8677	-1.300463	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-4.309824	1% level	Test critical values:
	-3.574244	5% level	
	-3.221728	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LREV has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

Prob.*	t-Statistic		
0.3158	-1.927237	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-3.679322	1% level	Test critical values:
	-2.967767	5% level	
	-2.622989	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LREV has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

Prob.*	t-Statistic		
0.9914	2.188159	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-2.647120	1% level	Test critical values:
	-1.952910	5% level	
	-1.610011	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

1st Difference

Null Hypothesis: D(DLREV) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

Prob.*	t-Statistic		
0.0003	-5.945679	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-4.356068	1% level	Test critical values:
	-3.595026	5% level	
	-3.233456	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(DLREV) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

Prob.*	t-Statistic		
0.0000	-6.095724	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-3.711457	1% level	Test critical values:
	-2.981038	5% level	
	-2.629906	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(DLREV) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

Prob.*	t-Statistic		
0.0000	-6.250410	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-2.656915	1% level	Test critical values:
	-1.954414	5% level	
	-1.609329	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

ملحق02: اختيار درجة التأخر

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: LEMP LREV
Exogenous variables: C
Date: 06/22/21 Time: 18:35
Sample: 1990 2019
Included observations: 28

HQ	SC	AIC	FPE	LR	LogL	Lag
-0.138184	-0.072117	-0.167275	0.002900	NA	4.341848	0
-3.865086*	-3.666886*	-3.952358*	6.60e-05*	101.7699*	61.33301	1
-3.635065	-3.304730	-3.780518	7.88e-05	2.619097	62.92725	2

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ:Hannan-Quinn information criterion

ملحق 03: اختبار الأثر واختبار القيمة الذاتية العظمى

Date: 06/22/21 Time: 17:47
Sample (adjusted): 1992 2019
Included observations: 28 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: LREV LEMP
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Prob.**	0.05 Critical Value	Trace Statistic	Eigenvalue	Hypothesized No. of CE(s)
0.0326	15.49471	16.71578	0.403886	None *
0.1353	3.841466	2.230726	0.076578	At most 1

Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Prob.**	0.05 Critical Value	Max-Eigen Statistic	Eigenvalue	Hypothesized No. of CE(s)
0.0461	14.26460	14.48505	0.403886	None *
0.1353	3.841466	2.230726	0.076578	At most 1

Max-eigenvalue test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

ملحق 04: معادلة التكامل المشترك

Date: 06/22/21 Time: 17:47
Sample (adjusted): 1992 2019
Included observations: 28 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: LREV LEMP
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Prob.**	0.05 Critical Value	Trace Statistic	Eigenvalue	Hypothesized No. of CE(s)
0.0326	15.49471	16.71578	0.403886	None *
0.1353	3.841466	2.230726	0.076578	At most 1

Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Prob.**	0.05 Critical Value	Max-Eigen Statistic	Eigenvalue	Hypothesized No. of CE(s)
0.0461	14.26460	14.48505	0.403886	None *
0.1353	3.841466	2.230726	0.076578	At most 1

Max-eigenvalue test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

ملحق 05: نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي(VECM)

Vector Error Correction Estimates
Date: 06/22/21 Time: 19:37
Sample (adjusted): 1992 2019
Included observations: 28 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

	CointEq1	Cointegrating Eq:
	1.000000	LEMP(-1)
	-0.094335	LREV(-1)
	(0.01617)	
	[-5.83390]	
	-0.937745	C
D(LREV)	D(LEMP)	Error Correction:
0.366404	-0.264238	CointEq1
(0.78107)	(0.07338)	
[0.46911]	[-3.60087]	
-2.864472	-0.122678	D(LEMP(-1))
(1.76112)	(0.16546)	
[-1.62651]	[-0.74145]	
0.134141	0.028132	D(LREV(-1))
(0.20135)	(0.01892)	
[0.66620]	[1.48715]	
0.111878	-0.000650	C
(0.05930)	(0.00557)	
[1.88679]	[-0.11671]	
0.120598	0.396602	R-squared
0.010673	0.321177	Adj. R-squared
2.042970	0.018032	Sum sq. resids
0.291760	0.027411	S.E. equation
1.097089	5.258239	F-statistic
-3.081078	63.13871	Log likelihood
0.505791	-4.224193	Akaike AIC
0.696106	-4.033878	Schwarz SC
0.119441	0.002159	Mean dependent
0.293329	0.033269	S.D. dependent
5.64E-05	Determinant resid covariance (dof adj.)	
4.15E-05	Determinant resid covariance	
61.81188	Log likelihood	
-3.700849	Akaike information criterion	
-3.225061	Schwarz criterion	